



جامعة 08 ماي 1945 - قالمة -  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية



التخطيط الإستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى  
مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) في الجزائر نموذجاً

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة الجماعات المحلية

إشراف الأستاذ:

د . جمال منصر

إعداد الطالبين:

1- ضوء المكان بوزيرة

2- عبد الكريم دهشار

لجنة المناقشة:

الصفة	الرتبة	الإسم واللقب
رئيساً	أستاذ محاضرة	وداد غزلاني
مشرفاً ومقرراً	أستاذ محاضرة	جمال منصر
عضواً مناقشاً	أستاذ مساعد	ليندة لفحل

السنة الجامعية: 1436- 1437هـ / 2015- 2016 م



قال الله تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

المجادلة: الآية (11)

صدق الله العظيم

# شكر وتقدير

الحمد لله والشكر له سبحانه وتعالى الذي تفضل علينا بالتوفيق لإنجاز هذه الدراسة القائل "لئن شكرتم لأزيدنكم"، وأصلي وأسلم على نبينا وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم القائل "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" وبعد...

نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان الى الأستاذ جمال منصر والمشرف العلمي على هذه الدراسة ، والذي كان خير مرشدًا لنا في جميع مراحل إعداد هذه الدراسة ، ولم يبخل علينا بوقته الثمين ، وكان لآرائه السديدة ، وتوجيهاته القيمة ، وعلمه الواسع أكبر الأثر في إنجاز هذه الدراسة فنسأل المولى عز وجل أن يوفقه ويثيبه الثواب الحسن على حسن صنيعه ، كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة والحكم على هذه الدراسة.

والشكر موصول للسيدة عميدة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة 08 ماي 45 قالمة ، ورئيس قسم العلوم السياسية ، وكل أعضاء هيئة التدريس بالكلية ، وبصفة خاصة أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية على ما زدونا به وزملائي من معارف وعلوم ، وعلى توجيهاتهم وحرصهم على زيادة معارفنا العلمية.

ويطيب لنا أن نتقدم بوافر الشكر والتقدير لجميع الذين شجعونا و ساهموا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا البحث المتواضع وتقديم كل التسهيلات لنا.

وأخيرًا ندعو الله عز وجل أن يجزي كل من ساهم في إتمام هذه الدراسة بجهد أو رأي أو دعاء ونسينا ذكره خير الجزاء.

وختامًا ، الله اللهم إنَّ هذا جهدنا فإن أصبنا فبفضلك وتوفيقك ، وإن أخطأنا فمن نفسينا.

الطالبيين

# الإهداء

## الإهداء الأول

إلى الوالدين الكرمين (حفظهما الله)، اللذين كانا نعم العون والسند...  
إلى الكتكوت حمودة ابن اختي فاطمة الزهراء، وهزار ابنة أختي دلال ورتاج ابنة  
أختي نسمة كما لا أنسى يمنة ابنة أخي فيصل وإلى كافة أفراد العائلة، و كل أصدقائي  
وزملائي أعوان لحماية المدينة الذين يواجهون والمخاطر بكل شجاعة، وإخلاص وإتقان،  
و خاصة صديقي وزميلي عبد الحلیم و ابنه يحي دون أن أنسى إهدائي أيضاً إلى صديقي  
رياض و كل أفراد الجيش الوطني الشعبي، اللذين يضحون بأنفسهم فداءً لهذا الوطن  
الغالي ومواطنيه، ومن يقيم فوق ترابه.

أهدي هذا الجهد المتواضع .

ضوء المكان بونزرة

## الإهداء الثاني

إلى كل من كانوا عوناً لنا في مشوار هذا العمل إلى من زرعو التفاؤل في دربنا وقدموا لنا  
المساعدات و التسهيلات، ربما دون أن يشعروا بدورهم في ذلك فلهم منا كل الشكر دون  
أن أخص بالذكر. أما الشكر من النوع الخاص فللوالدين الكرمين أطال الله في عمرهما

عبد الكريم وهشار

## قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصرات
(CRM)	centre de regroupement des moyens مركز تجميع الإمكانيات
(COS)	commandant des opérations de secours قيادة عمليات النجدة
(CCO)	centre de coordination opérationnel مركز التنسيق العملي
(SENAC)	Centre national de coordination مركز التنسيق الوطني
(PCO)	poste de commandement opérationnel مركز القيادة العملي
(PCF)	poste de commandement fixe مركز القيادة الثابت
(PC)	poste de commandement مركز القيادة
(P.M.A)	poste médical avancée المركز الطبي المتقدم
(ORSEC)	Organisation des Secours تنظيم النجدة
(PDAU)	Plan Directeur d'Aménagement Urbain مخطط التعمير والتهيئة العمرانية
(POS)	Plan d'Occupation des Sols مخطط شغل الأراضي
(P.I.I)	plan d'intervention interne مخطط التدخل الداخلي
(P.P.I)	plan particulier d'intervention مخطط خاص للتدخل
(SNAV)	le système national de veille نظام اليقظة الوطني
(SNAA)	system national d'alerte نظام الإنذار الوطني
(PGP)	plan général de prévention المخطط العام للوقاية
(CNOSS)	Centre national des opérations d'escorte et de sauvetage en mer المركز الوطني لعمليات الحراسة والإنقاذ في البحر
(CROSS)	Centre regional des opérations d'escorte et de sauvetage en mer المركز الجهوي لعمليات الحراسة والإنقاذ في البحر
(RCC)	le centre de coordinations des opérations de recherche et de sauvetage مركز التنسيق والعمليات والبحث والإنقاذ

# خطة الدراسة:

## مقدمة الدراسة

### الفصل الأول: الخلفية النظرية والمفهومية للدراسة

تمهيد

المبحث الأول : الأخطار الكبرى: دلالة المفهوم ونطاقه

المطلب الأول: تطور مفهوم الخطر

المطلب الثاني: مفهوم الأخطار الكبرى

المطلب الثالث: أنواع الأخطار الكبرى

المطلب الرابع: معايير تصنيف الأخطار الكبرى

المبحث الثاني: منهج التخطيط الاستراتيجي في مواجهة الأخطار الكبرى

المطلب الأول: مفهوم التخطيط الإستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى

المطلب الثاني: مبادئ ومكونات التخطيط الإستراتيجي لمواجهة أخطار الكوارث

المطلب الثالث: خطوات التخطيط الإستراتيجي لمواجهة أخطار الكوارث

المطلب الرابع: معوقات وعوامل نجاح التخطيط الإستراتيجي لمواجهة أخطار الكوارث

خلاصة الفصل

### الفصل الثاني: مخطط تنظيم النجدة الجزائري في ظل التخطيط الاستراتيجي

تمهيد

المبحث الأول: مخطط تنظيم النجدة في الجزائر

المطلب الأول: التعريف بمخطط تنظيم النجدة في الجزائر

المطلب الثاني: أهداف مخطط تنظيم النجدة في الجزائر

المطلب الثالث: أنواع مخططات تنظيم النجدة في الجزائر

المطلب الرابع: أسس تنظيم مخطط تنظيم النجدة في الجزائر

المبحث الثاني: مرتكزات إعداد مخططات تنظيم النجدة في الجزائر

المطلب الأول: الإطار القانوني المؤسس لمخطط تنظيم النجدة في الجزائر

المطلب الثاني: المخطط العام للوقاية من الأخطار الكبرى

المطلب الثالث: المخططات الخاصة لمواجهة الأخطار الكبرى

المطلب الرابع: المخططات الخاصة بالتدخل في عرض البحر

خلاصة الفصل

## الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

تمهيد

المبحث الأول: التعريف بإقليم الدراسة

المطلب الأول: التعريف بولاية قالمة

المطلب الثاني: الأخطار الكبرى التي تهدد ولاية قالمة

المبحث الثاني: بيانات الدراسة: الجمع والتحليل

المطلب الثاني: تفريغ البيانات وتحليلها

المطلب الثالث: عرض نتائج الدراسة الميدانية

خلاصة الفصل

خاتمة

قائمة المراجع

الملحق

قائمة الفهارس

الملخص باللغة العربية

الملخص باللغة الفرنسية

# مقدمة الدراسة



### تمهيد:

تشمل الأخطار الكبرى مختلف المخاطر التي يراهن على تحولها إلى كارثة من نفس نوع الخطر بتوفر الظروف المثلى لذلك، بوجود ظواهر شاذة وقابلية التعرض للخطر، وقدرة الخطر على التأثير السلبي، على المجتمعات وممتلكاتهم وموارد معيشتهم، وتتمايز خصائصها التي تهدد البيئة الطبيعية أو البشرية في أسبابها وقوتها وإنتشارها وتكرارها، وخصائص البيئة التي تقع فيها، والآثار التي تنتج عنها ونوعية الخسائر التي تترتب على وقوعها، وإختلاف خصائص الأخطار الكبرى يجعل عملية التصدي والمواجهة لها تختلف من خطر الى أخرى، وفق خطة مواجهة محددة.

وهذا ما يجعل واضعي الخطط الإستراتيجية في الأجهزة المسؤولة عن مواجهة الكوارث والازمات لابد أن يضعوا نصب أعينهم أهدافاً بعيدة المدى لإستشراف الرؤية المستقبلية للكوارث وأخطارها ومدى تطورها، بمعنى الإعتماد على التنبؤ لمجال أطول وأوسع ليكون لديهم القدرة على الجراة بحرية لتأمين التنظيم الملائم وإعداد السيناريوهات الملائمة وتجهيز الموارد البشرية والفنية والمادية والإدارية القادرة على مواجهة الكوارث والأخطار الكبرى المستقبلية والحد من آثارها في أقصر وقت وبأقل تكلفة وجهد، بتوفير المرونة اللازمة لمواجهة الكوارث والأخطار الكبرى حسب متطلبات ومقتضيات المواقف.<sup>(1)</sup>

تعتبر الجزائر من الدول التي تهددها مجموعة من الأخطار الكبرى، غير أن وتيرة هذه الأخطار تزايدت وتتنوعت في الفترة الاخيرة، محدثةً أضراراً بالغة في الارواح ودمار في الاقتصاد وتأثير بليغ على المسار التنموي للبلاد، ومن الامثلة الواقعة فيضانات باب الواد بالعاصمة نوفمبر 2001م، والتي كانت أكثر دموية في تاريخ الجزائر، والزلازل الذي مس إقليم ولاية بومرداس سنة 2003م والذي تسبب في وفاة 2287 شخص وجرح أكثر من 10000 مواطن، وتضرر أكثر من 1300 بناية<sup>(2)</sup>، بالإضافة الى حادث انفجار مركب تمييع الغاز بالمنطقة الصناعية بسكيكدة 2004م، وأخيراً حادثة الاعتداء الإرهابي على المركب النفطي في الجنوب الجزائري منطقة تيغنتورين في سنة 2013. هذا ما سيجعل الجزائر أكثر قناعة من أي وقت مضى، وفي أمس الحاجة إلى العمل على إنتهاج إستراتيجية تخطيط وطنية لمواجهة هذه الأخطار الكبرى بكل مرونة وفعالية وبأقل تكلفة مادية ممكنة.

<sup>1</sup>- فيحان فهد غازي السهلي، متطلبات التخطيط الاستراتيجي ودورها في الحد من أضرار الكوارث، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كلية الدراسات العليا قسم العلوم الادارية، الرياض، السنة الجامعية 2011، ص40.

<sup>2</sup>- بلقاسم كنزوسي، التنسيق الكامل بين الجهات المعنية في حالة الطوارئ، الحلقة العلمية "برامج اجهزة الدفاع المدني والحماية المدنية

اثناء الكوارث" من الفترة 9-13 سبتمبر 2009، كلية التدريب، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض.ص34.

وإدراكاً لقابليتها للتضرر بنسبة عالية من وقوع المخاطر، فقد أظهرت الجزائر منذ بداية الثمانينيات إلتزامها الدائم بالتخطيط للتمكين من مجابهة الكوارث بشكل أكبر، مباشرة بعد زلزال الشلف في أكتوبر لعام 1980م، رفع مستوى الوعي العام و أثار إرادة سياسية كبيرة<sup>(1)</sup>، حيث تم في سنة 1984 م تشكيل لجنة وطنية تظم كل القطاعات المعنية بالأخطار الكبرى، ثم تبني الحكومة الجزائرية في 29 ماي 1985 مخطط وطني للوقاية من الكوارث وتنظيم التدخلات الإسعافات، وبهذا أسس للمخطط الوطني الذي يحكم النظام العام للطوارئ وتنظيم الإغاثة، في حالة وقوع المخاطر الكبرى والكوارث، تعتمد خصوصاً على الهياكل المؤسساتية الوطنية والمحلية المختصة في الوقاية والتدخل والنجدة في حالات الكوارث، وتعزز هذا الدور بالقوانين والتشريعات التي سنها المشرع الجزائري في مجال الوقاية وتسيير الكوارث والحد من الآثار السلبية للأخطار الكبرى.

وسوف نقوم في هذه الدراسة بمحاولة إلقاء الضوء على التخطيط الإستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى واختيار مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) كنموذج لتخطيط الإستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى في الجزائر، بإظهار أهم الأسس التي يقوم عليها في حالة تفعيله لمواجهة الكوارث، والمرتكزات التقنية والإدارية والقانونية التي يعتمد عليها لتقليل وتخفيف من حدة الأخطار الكبرى والكوارث على المواطنين وممتلكاتهم.

### أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تبحث في أحد المواضيع الإدارية الحديثة وهو التخطيط الإستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى، إذ يعتبر هذا المفهوم حديث العهد في الدول النامية والتي من ضمنها الجزائر لذلك فإن إخضاعه للدراسة الميدانية يعطيه مزيداً من الأهمية خاصة في ظل الظروف والمتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والسياسة المتعددة، التي تشهدها الجزائر، والتي تستوجب تبني مفهوم التخطيط الإستراتيجي من منظور تطبيقي لمواكبة المتغيرات البيئية المتسارعة.

### أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى:

التعرف على الأخطار الكبرى، والتخطيط الإستراتيجي ودوره في الحد من أضرار الأخطار الكبرى بصفة عامة، ومن جهة أخرى وجهة نظر المسؤولين على تنفيذ مخططات تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) على المستوى المحلي لولاية قالمة خلال معرفة:

<sup>1</sup> - موجز دراسة، تمكين الجزائر من مجابهة الكوارث، تحقيق الحد من مخاطر الكوارث بالدول العربية: موجز للممارسات القطرية الجيدة، المكتب الإقليمي للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNISDR) للدول العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، مارس 2012، ص2.

- 1- مدى توافر متطلبات التخطيط الإستراتيجي ضمناً في مخطط تنظيم النجدة من وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) على المستوى المحلي لولاية قالمة.
- 2- ما مدى فعالية مخطط تنظيم النجدة من واقع التجارب السابقة، من وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) على المستوى المحلي لولاية قالمة.
- 3- المعوقات التي تحد من فعالية مخطط تنظيم النجدة في حالة إعلانه من وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) على المستوى المحلي لولاية قالمة.
- 4- سبل التغلب على المعوقات التي تحد من فعالية مخطط تنظيم النجدة في حالة إعلانه من وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) على المستوى المحلي لولاية قالمة.

### أسباب اختيار الموضوع:

وتتجلى في أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

أ- أسباب ذاتية: إهتمامنا بالمجال البحثي ورغبتنا في الإطلاع والتحري على مجال جديد يعد من المجالات الحديثة في مجال الإدارة والتخطيط الإداري، وله ارتباط مباشر بمجال تخصصنا إدارة الجماعات المحلية باعتبار مخططات تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) مسؤولية إعدادها وتنفيذها في الجزائر تقع على الجماعات المحلية والإقليمية.

ب- أسباب موضوعية: ويمكن أن نحددها في ما يلي:

- 1- ندرة الدراسات التي تناولت موضوع التخطيط الإستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى.
- 2- دور التخطيط الاستراتيجي كعلم ومنهج جديد في الإدارة وسبيل للوصول إلى مستوى عالي واحترافي في مواجهة أخطار الكوارث محلياً أو وطنياً.
- 3- تزايد الاهتمام بالأخطار الكبرى وطنياً ودولياً بسبب تزايد وتيرة الأخطار خاصة منها الطبيعية والتكنولوجية وهذا مولد الحاجة إلى الإطلاع والبحث في أسلوب إداري وتقنيات علمية حديثة في تسيير والوقاية من الأخطار الكبرى.

### الإشكالية:

من واقع التجارب الأليمة التي مرت بها الجزائر وتعرضها لمختلف الأخطار الكبرى فمخطط تنظيم النجدة أثبت نقص درجة فاعليته في تسيير تجارب الكوارث السابقة، وتمت مواجهة الكوارث إعتباطاً دون الرجوع الفعلي للخطة المعدة سابقاً، وهذا يرجع أساساً لغياب الرؤية التخطيطية لصانعي القرار المبنية على أساس إستراتيجي في مواجهة الأخطار الكبرى.

من هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن اعتبار مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) المعتمد في الجزائر يتضمن متطلبات التخطيط الاستراتيجي؟ هل يحقق شرط الفعالية والمرونة اللازمين في حالة إعلانه لمواجهة الأخطار الكبرى؟

كما تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما مفهوم الأخطار الكبرى؟
- 2- ما هو التخطيط الإستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى؟
- 3- ما هو مخطط تنظيم النجدة في الجزائر؟
- 4- مدى توافر متطلبات التخطيط الإستراتيجي ضمناً في مخطط تنظيم النجدة من وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) على المستوى المحلي لولاية قالمة؟
- 5- ما مدى فعالية مخطط تنظيم النجدة من واقع التجارب السابقة، من وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) على المستوى المحلي لولاية قالمة؟
- 6- المعوقات التي تحد من فاعلية مخطط تنظيم النجدة في حالة إعلانه من وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) على المستوى المحلي لولاية قالمة؟
- 7- سبل التغلب على المعوقات التي تحد من فعالية مخطط تنظيم النجدة في حالة إعلانه من وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) على المستوى المحلي لولاية قالمة؟

### فرضية الدراسة:

وللوصول إلى نتيجة لا بد من الإجابة على الفرضيتين الآتيتين:

- 1- إذا كانت الأخطار الكبرى مرتبطةً حدوثها بعدم اليقين، واحتمال أثارها الكبيرة على الإنسان والممتلكات والبيئة، فإن التخطيط الاستراتيجي هو الأداة الإدارية والتنظيمية المثلى لمواجهة هذه الأخطار الكبرى.
- 2- كلما زاد نجاح تطبيق مخطط تنظيم النجدة بتوافر متطلبات التخطيط الاستراتيجي المتضمن الإجراءات الوقائية العلاجية المسبقة ضد التهديدات المختلف للأخطار الكبرى، زادت مرونة تطبيقه بالتغلب والقضاء على المعوقات التي تحد من فاعليته على أرض الواقع.

### الطريقة والإجراءات المنهجية للدراسة:

نستعرض وصفاً لمنهج الدراسة الذي تم استخدامه، ونحدد أفراد مجتمع الدراسة ونتناول أداة الدراسة والإجراءات التي استخدمناها للتحقق من صدق وثبات الاستبانة، وأخيراً نوضح الأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة وتحليل بيانات الدراسة.

### 1- حدود الدراسة:

أ- **الحدود الموضوعية** : تقتصر الدراسة على التخطيط الاستراتيجي في مواجهة الاخطار الكبرى وإختيار مخطط تنظيم النجدة في الجزائر نموذجاً وذلك من خلال معرفة واقع إعداده وإجراءات تنفيذ في حالة وقوع الكوارث، والتعرف أكثر على مصطلح الأخطار الكبرى كمصطلح حديث النشأة.

ب- **الحدود المكانية**: تقتصر الدراسة على نموذج مخططات تنظيم النجدة المعتمدة في الجزائر كأداة إدارية للوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث المحتملة، حيث يتحدد نطاق الدراسة جغرافياً في بحث موضوعها على إقليم ولاية قالمة.

ج- **الحدود الزمنية**: لقد إرتأينا أن تكون دراستنا في الفترة الزمنية الممتدة من 1985م أي منذ تبني أول مخطط لتنظيم النجدة في الجزائر الي غاية وقتنا الحالي 2016م، سوف يتم تطبيق الجانب الميداني لهذه الدراسة خلال العام الدراسي 2015م - 2016م

### 2- منهجية الدراسة:

إنطلاقاً من طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها، من أراء المسؤولين المباشرين على إعداد وتنفيذ مخططات تنظيم النجدة على مستوى إقليم ولاية قالمة، ومن خلال الأسئلة التي تسعى الدراسة الحالية للإجابة عنها، يمكن إعتبار هذه الدراسة وصفية تحليلية لكونها تبحث موضوعاً محدداً تستهدف فيه التعرف على التخطيط الاستراتيجي في مواجهة الأخطار الكبرى في الجزائر، من خلال النموذج المعتمد في الجزائر لمواجهة الأخطار الكبرى المتمثلة في مخططات تنظيم النجدة، حيث تم تطبيق هذا المنهج من خلال المقترين التاليين:

أ- **المقترح القانوني**: من خلال اعتمادنا على القوانين والمراسيم التي أسست لإنشاء مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) وعملت على تطوره ، وإبراز أهم القوانين والتشريعات التي يستند إليها مخطط تنظيم النجدة لتحقيق أهدافه في مواجهة الاخطار الكبرى.

ب- **المقترح البنائي الوظيفي**: وظفت الدراسة الاقتراب البنائي الوظيفي الذي يعتمد على فكرة التفسير الوظيفي إنطلاقاً من دراسة الأنشطة التي يستلزمها استمرار النظام موضوع البحث، حيث تم الإعتماد على هذا المقترح إنطلاقاً من أن مخططات تنظيم النجدة تمثل نظام يؤدي عدداً من الوظائف المرتبطة بالمدخلات والمخرجات، ومحاولة توظيف ذلك من خلال توضيح تفاعل نشاطات وعمليات مخطط تنظيم النجدة في الجزائر مع البيئة الخارجية وإرتباطه بالجهات الأخرى المعنية والمختصة بالكوارث.

وقد تم الحصول على البيانات اللازمة من خلال المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع العلمية والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والدوريات والمجلات العلمية والمهنية المتخصصة، كما تم

الحصول على البيانات والمعلومات الأولية عن طريق الاستبانة (QUESTIONNAIRE) التي تم إعدادها لهذا الغرض وتحليلها بإستخدام البرنامج الإحصائي (STATISTICAL PACKAGE FOR SOCIAL SCIENCES) .SPSS

### 3- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المسؤولين على الهيئة التنفيذية المحلية، ولتي تقع عليهم مسؤولية إعداد وتنفيذ مخطط تنظيم النجدة على المستوى المحلي لولاية قالمة متمثلة في: والي ولاية قالمة، مسؤولي المقاييس الـ (14) المكونة لمخطط تنظيم النجدة للولاية، المنتخبين المحليين في الجماعات المحلية على مستوى المجالس الشعبية البلدية متمثلة في (34) بلدية المشكلة لإقليم ولاية قالمة، بالإضافة الى مجموع المسؤولين عن الوحدات والمؤسسات المصنفة والمستقبل للجمهور داخل إقليم الولاية.

### 4- عينة الدراسة:

نتيجة لوجود مجتمع البحث على مساحة كبيرة، مع عدم وجود قوائم مفصلة بعناوين أفرادها فقد تم إختيار العينة بأسلوب العينة المساحية، وذلك حسب نوع كل مخطط من مخططات تنظيم النجدة كمايلي:

أ- المجموعة الأولى: تتكون من مسؤولي المقاييس الـ (14) المعنية بعمليات التدخل وتنظيم الإسعافات في مخطط تنظيم النجدة الولائي.

ب- المجموعة الثانية: تتكون من عشرة (10) مسؤولين من رؤساء مجالس شعبية بلدية والأمناء العامون للمجالس الشعبية البلدية يمثلون بلديات مقر الدائرة، وذلك حسب عدد الدوائر الـ (10) المشكلة للإقليم الإداري لولاية قالمة بصفتهم المسؤولين عن تنفيذ مخطط تنظيم النجدة البلدي على مستوى إقليم البلديات التابعة لهم.

ج- المجموعة الثالثة: تتكون من (10) مسؤولين مباشرين عن بعض الوحدات الاقتصادية المصنفة والمؤسسات المستقبل للجمهور التي تقع في إقليم الدوائر الخمسة (05) الكبرى لولاية قالمة بصفتهم المسؤولين عن تنفيذ مخطط تنظيم النجدة للموقع الحساس الواقع تحت مسؤوليتهم.

حيث بلغ عدد أفراد عينة الدراسة بـ (34) مبحوث، بعدما كان (39) مبحوثا من المسؤولين عن تنفيذ مخطط تنظيم النجدة على المستوى المحلي لولاية قالمة، مستثنين بذلك مجموع أفراد ممثلي لجنة الأمن التي تتكون من: قائد القطاع العسكري، قائد مجموعة الدرك الوطني، رئيس أمن الولاية، قائد دائرة الامن والاستخبارات الداخلي تحت رئاسة والي الولاية المعنية بتفعيل مخطط تنظيم النجدة، وهذا لحساسية الاجهزة الأمنية التي ينتسبون إليها.

وقد وزعت الاستبانة على أفراد العينة بنسبة (100% ) من أفراد المجتمع الأصلي، وتم إسترداد (30) إستبانة أي بنسبة (88.23%) من مجموع الاستبانات، وبذلك يكون عدد الإستبانات الخاضعة للدراسة (30) إستبانة من أصل (34) إستبانة.

الجدول رقم (01): المجموعات المكونة لعينة الدراسة

مسؤول مؤسسة مصنفة أو مستقبل للجمهور	رؤساء المجالس الشعبية البلدية	مسؤولي المقاييس
1- إقليم دائرة وادي الزناتي أ- مركب تربية الدواجن وادي الزناتي ب- مستشفى وادي الزناتي	1- بلدية قالمة 2- بلدية وادي الزناتي 3- بلدية بوشقوف	1- مدير الحماية المدنية 2- لجنة الامن 3- مدير الصحة والسكان
2- إقليم دائرة قالمة أ- الشركة تسيير شبكات نقل الغاز مقاطعة قالمة ب- المركب الرياضي سويداني بوجمعة	4- بلدية هليوبوليس 5- بلدية حمام دباغ 6- بلدية قلعة بوصبع	4- مدير التنظيم والشؤون العامة 5- مدير السكان والتجهيزات 6- مدير البريد وتكنولوجيات الإعلام
3- إقليم دائرة هليوبوليس أ- وحدة التخزين قارورات الغاز لفجوج ب- كلية الحقوق والعلوم السياسية	7- بلدية عين مخاوف 8- بلدية حمام النبائل 9- بلدية هواري بومدين	7- رئيس ديوان الوالي 8- مدير التعمير والبناء 9- مدير التجارة
4- إقليم دائرة حمام دباغ أ- وكالة تسيير السدود سد بوهمدان ب- المركب السياحي حمام الشلالة	10- بلدية لخزارة	10- مدير النقل 11- مدير الموارد المائية والبيئة - مدير الري - مدير لبيئة
5- إقليم دائرة بوشقوف أ- مقاطعة الغابات بوشقوف ب- مؤسسة تربية (متوسطة)		12- مدير الطاقة والمناجم 13- مدير الأشغال العمومية 14- مدير البرمجة ومتابعة الميزانية

المصدر: إعداد الطالبين

## 5- أداة الدراسة:

بالإضافة الى الملاحظة بالمشاركة بإعتبار أحد الطالبين شارك في العديد من التجارب الافتراضية تحاكي تفعيل مخطط تنظيم النجدة، قمنا ببعض المقابلات مع عدد من المديرين الولائيين المعنيين بالمقاييس المتدخلة في مخطط تنظيم النجدة الولائي، والتي ساهمت في تغذية معلوماتنا حول مجالات الدراسة والحصول منها على المعلومات لتوظيفها ضمن إطار الدراسة النظري، وأيضا تم الإستناد إليها بشكل ملحوظ خلال تحليل النتائج الخاصة بالدراسة، كما إستعنا بأداة رئيسية الإستبيان (أنظر الملحق) في عملية جمع البيانات وقد اشتملت على جزأين على النحو التالي:

### أ- البيانات (المتغيرات) الأولية :

يحتوي على أسئلة تتعلق بالخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة وتكونت من أربع فقرات: العمر، الجنس، المؤهل العلمي، الرتبة الوظيفية، سنوات الخبرة في مجال التخصص، بالإضافة إلى أسئلة إستطلاعية حول مخطط تنظيم النجدة في الجزائر.

### ب- متغيرات الدراسة الأساسية (المحاور):

يتكون من أربعة (04) مجالات رئيسية تجيب على تساؤلات الدراسة الأساسية وتكونت من (48) فقرة على النحو التالي:

- 1- مدى توافر متطلبات التخطيط الاستراتيجي ضمناً في مخطط تنظيم النجدة من وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) على المستوى المحلي لولاية قالمة ؟
- 2- ما مدى فعالية تطبيق مخطط تنظيم النجدة من خلال التجارب السابقة، من وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ مخططات تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) على المستوى المحلي لولاية قالمة ؟
- 3- المعوقات التي تحد من فعالية مخطط تنظيم النجدة في حالة إعلانه من وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ مخططات تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) على المستوى المحلي لولاية قالمة ؟
- 4- سبل التغلب على المعوقات التي تحد من فعالية مخطط تنظيم النجدة في حالة إعلانه وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ مخططات تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) على المستوى المحلي لولاية قالمة ؟

### 6- صدق وثبات الإستبيان:

وقد تم التحقق من مدى صدق أداة الدراسة من ثلاث جوانب كمايلي:

#### أ- الصدق الظاهري لأداة الدراسة:

تم عرض الإستبيان في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين لمعرفة مدى صدق الاستبيان من حيث المحتوى، ومدى سلامة صياغة العبارات، ومدى ملاءمتها، وبهدف التعرف على رأيهم في الإستبيان للتأكد من تعبيره عن الأهداف الأساسية للدراسة، وصياغة العبارات بأسلوب مفهوم لا يحتمل أكثر من معنى، وبعد دراسة تفصيلية من السادة المحكمين، وبعد مقابلات متعمقة مع بعضهم ممن أتيح له الوقت لدراسة الاستبيان مع الباحثة، أشاروا بمجموعة من الملاحظات القيمة، ومن ثم تم التوفيق بين الاتجاهات والآراء الواردة من السادة المحكمين بحذف أو إضافة أو تعديل في محتوى الاستبيان.

#### ب- صدق الإتساق الداخلي :

يقصد بصدق الإتساق الداخلي مدى إتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الإتساق الداخلي للإستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه. والجدول الآتي يوضح ذلك:



الجدول رقم (02): التحليل السيكومتري للعناصر المكونة للمحاور الأربعة للدراسة

عبارات المحور الثاني				عبارات المحور الأول			
معامل ارتباط بيرسون	معامل الارتباط المصحح	قيمة ألفا إذا حذف العنصر	رقم السؤال	معامل ارتباط بيرسون	معامل الارتباط المصحح	قيمة ألفا إذا حذف العنصر	رقم السؤال
**0.763	0.715	0.890	13	**0.634	0.565	0.894	01
**0.745	0.681	0.890	14	**0.801	0.759	0.885	02
**0.717	0.656	0.892	15	**0.572	0.481	0.898	03
**0.796	0.754	0.888	16	**0.741	0.670	0.888	04
**0.806	0.757	0.887	17	**0.709	0.648	0.890	05
**0.835	0.792	0.885	18	**0.613	0.516	0.897	06
**0.651	0.556	0.898	19	**0.787	0.724	0.885	07
**0.684	0.624	0.894	20	**0.674	0.608	0.892	08
**0.546	0.471	0.900	21	**0.625	0.552	0.894	09
**0.757	0.701	0.890	22	**0.684	0.616	0.891	10
**0.690	0.579	0.901	23	**0.766	0.693	0.887	11
*0.428	0.335	0.906	24	**0.700	0.636	0.890	12
عبارات المحور الرابع				عبارات المحور الثالث			
معامل ارتباط بيرسون	معامل الارتباط المصحح	قيمة ألفا إذا حذف العنصر	رقم السؤال	معامل ارتباط بيرسون	معامل الارتباط المصحح	قيمة ألفا إذا حذف العنصر	رقم السؤال
0.311	0.152	0.836	37	**0.0682	0.606	0.864	25
**0.596	0.507	0.803	38	**0.753	0.689	0.859	26
*0.456	0.322	0.819	39	**0.632	0.544	0.867	27
**0.731	0.662	0.791	40	**0.558	0.467	0.872	28
**0.677	0.610	0.798	41	**0.618	0.515	0.870	29
**0.748	0.667	0.787	42	**0.650	0.555	0.867	30
*0.433	0.303	0.820	43	**0.659	0.570	0.866	31
0.341	0.210	0.826	44	**0.678	0.605	0.864	32
**0.802	0.735	0.780	45	**0.544	0.452	0.873	33
**0.634	0.527	0.800	46	**0.699	0.626	0.863	34
**0.609	0.506	0.803	47	**0.772	0.716	0.858	35
**0.686	0.596	0.794	48	**0.579	0.488	0.871	36

\*دال عند مستوى الدالة (0.05)

\*\* دال عند مستوى الدالة (0.01)

المصدر: مخرجات spss

يتضح من الجدول رقم (02) مايلي:

أن جميع معاملات الارتباط بين درجة العبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه في حالة وجود العبارة في الدرجة الكلية للمحور دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) ماعد العبارة رقم (24) بالمحور الثاني، والعبارتين (39،43) بالمحور الرابع فهي عند مستوى دلالة (0.05)، مما يشير إلى الإتساق الداخلي بين

العبارات المكونة للإستبانة ، وأنها صادقة بنائياً وتعد صالحة للتطبيق على أفراد الدراسة، فيما عدا العبارتين (37،44) بالمحور الرابع والتي أظهرت النتائج عدم دالتها، وعلى الرغم من أنها غير دالتين إحصائياً، لم يرى الباحث حذفهما وذلك لأن المحكمين الذين حكموا الإستبانة إتفقوا على ملائمتها، مما يشير إلى ضرورة وجودها في الإستبانة، بالإضافة إلى ذلك فإن بقاءها لا يؤثر على مدى صدق الأداة، وتبين من النتائج أيضاً أن قيم معاملات الارتباط المصحح تراوحت ما بين (0.155 و 0.792).

ج - ثبات أداة الدراسة:

الجدول رقم (03):التحقق من ثبات مفردات محاور الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ

المحاور	عدد العبارات	قيمة معامل ألفا كرونباخ	الصدق
مفردات المحور الأول	12	0.899	0.948
مفردات المحور الثاني	12	0.901	0.949
مفردات المحور الثالث	12	0.876	0.935
مفردات المحور الرابع	12	0.811	0.900
المجموع	48	0.818	0.904

المصدر: مخرجات spss

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح :

- ✓ ثبات محور مدى توافر متطلبات التخطيط الاستراتيجي ضمناً في مخطط تنظيم النجدة، مرتفع حيث بلغ (0.899) مما يدل على ثبات المحور وصلاحيته للتطبيق الميداني.
  - ✓ ثبات محور ما مدى فاعلية تطبيق مخطط تنظيم النجدة من خلال التجارب السابقة ، مرتفع حيث بلغ (0.901) مما يدل على ثبات المحور وصلاحيته للتطبيق الميداني.
  - ✓ ثبات محور المعوقات التي تحد من فعالية مخطط تنظيم النجدة في حالة إعلانه، مرتفع حيث بلغ (0.876) مما يدل على ثبات المحور وصلاحيته للتطبيق الميداني.
  - ✓ ثبات محور سبل التغلب على المعوقات التي تحد من فعالية مخطط تنظيم النجدة في حالة إعلانه، مرتفع حيث بلغ (0.818) مما يدل على ثبات المحور وصلاحيته للتطبيق الميداني.
- وهذا يعني أن جميع هذه المعاملات ذات قيمة مقبولة، وهذه القيمة مؤشراً لصلاحية أداة الدراسة (الإستبانة) بغرض تحقيق أهدافها من خلال الإجابة على أسئلتها، مما يشير على إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها عند تطبيقها.

#### 7- أساليب المعالجة الإحصائية:

وقد إستخدمنا مقياس ليكرت المتدرج ذي النقاط الخمس لقياس العبارات السابقة أولاً حسب التصنيف: موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة، في تحديد إجابات كل فقرة من فقرات المجالين الثالث والرابع، ثانياً حسب التصنيف: متوافرة بشدة، متوافرة، متوافرة بدرجة متوسطة، غير متوافرة، غير متوافرة بشدة،

## مقدمة الدراسة

في تحديد إجابات كل فقرة من فقرات المجالين الأول والثاني، ولتحديد طول خلايا المقياس الخماسي المستخدم، تم حساب المدى (5-1=4) ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (4÷5=0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (هي الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية وذلك على النحو التالي:

الرتبة	قيمة المتوسط الحسابي	الوزن	التدريج	
استجابة عالية جداً	5.00 - 4.21	05	متوافرة بشدة	موافق بشدة
استجابة عالية	4.20 - 3.41	04	متوافرة	موافق
استجابة متوسطة	3.40 - 2.61	03	متوافرة بدرجة متوسطة	محايد
استجابة منخفضة	2.60 - 1.80	02	غير متوافرة	غير موافق
استجابة منخفضة جداً	أقل من 1.80	01	غير متوافرة بشدة	غير موافق بشدة

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية لأغراض الدراسة:

- ✓ مقاييس الإحصاء الوصفي: والتي تعتمد على استخدام النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة وترتيب متغيراتها حسب أهميتها النسبية.
- ✓ الإرتباطات (Correlations): وذلك بالإعتماد على معاملات إرتباط بيرسون لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة.
- ✓ تحليل الاعتمادية (Reliability): وذلك للتأكد من مدى صدق أداة القياس بالاعتماد على إستخراج قيمة معامل ألفا كرونباخ.

## أدبيات الدراسة:

لاشك أن الدراسات السابقة تشكل إطاراً معرفياً مهماً لأي باحث ليتسنى له الرجوع إليها والاستفادة منها فيما يخدم بحثه ويجنبه التكرار، وفيما يلي نعرض ما توفر من دراسات سابقة تناولت موضوع البحث سواء بشكل مباشر أم غير مباشر:

### أ- الدراسات المحلية:

1- دراسة يوسف جندي (2009م) موضوعها: "الدفاع المدني مهام ودور الأمن الوطني"، وهي ورقة مقدمة في الأيام الدراسية البرلمانية الثالثة "الدفاع المدني" والتي عقدت في الفترة من 25 - 27 فيفري 2006 م في مجلس الأمة. وهدفت هذه الورقة الي التطرق الي مفهوم الدفاع المدني في منظومة القوانين والتشريعات الجزائرية، التجارب التي خضتها الجزائر في مجال الازمات و لكوارت.

2- ورقة بلقاسم كتروسي (2009 م) وموضوعها: التنسيق الكامل بين الجهات المعنية في حالات الطوارئ وهي ورقة عمل قدمت للحلقة العلمية ببرنامج اجهزة الدفاع المدني والحماية المدنية أثناء الكوارث، والتي عقدت في الفترة من 09 - 13 سبتمبر 2009 م بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وهدفت الورقة إلى بيان أهم القوانين التي يستند إليها في إدارة الكوارث والوقاية منها في الجزائر، مع عرض تجربة الجزائر مع مختلف الاخطار الكبرى.

3- مقال زيان محفوظ وآخرون (20014م) بعنوان: سياسة الوقاية من الأخطار الكبرى في الجزائر منشور في العدد الأول للمجلة الدولية للتخطيط الحضري والتنمية والمستدامة، دورية دولية أكاديمية متخصصة في الدراسات البيئية والتغير المناخي تصدر عن المنظمة الأورو عربية لأبحاث البيئة والمياه والصحراء (مانشستر) بريطانيا، من خلال هذا المقال تطرق الى السياسة المنتهجة في الجزائر للوقاية من الاخطار الكبرى، وعرض أهم الادوات لمواجهة الأخطار التكنولوجية والمخططات المعتمدة في تسيير الكوارث في حالة حدوثها.

4- دراسة بن العربي يحي (2013م-2014م) وموضوعها: إتصال المخاطرة في الجزائر دراسة ميدانية لفاعلية المقاربة التشاركية بين السلطة المحلية والجمعيات البيئية، أطروحة دكتوراء مقدمة لجامعة أحمد بن بلة بوهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم علوم الإعلام والاتصال، تتحصر مشكلة الدراسة في التعرف على ما مدى توظيف الإتصال في عملية تسيير المخاطر الكبرى في الجزائر؟ ومدى مشاركة الجمهور في عملية إتصال المخاطرة؟ استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي عن طريق المدخل المسحي على إعتبار أن الدراسة تصنف ضمن البحوث الوصفية معتمداً على أداة المقابلة لعينة من رؤساء بلديات، وممثلي الحماية المدنية لستة ولايات من الغرب الجزائري، إلى جانب أداة الإستبانة حيث تم توزيعها على عينة من الجمعيات البيئية للولايات الستة السابقة.

### ب- الدراسات العربية:

1- مسودة الخطة الوطنية لمواجهة الكوارث فلسطين (2010م): أعدتها المديرية العامة للدفاع المدني (رام الله) والمجلس الأعلى للدفاع المدني (المسودة رقم صفر) وهي عبارة عن أفكار طرحت للمناقشة عن التخطيط لمواجهة الكوارث والحد من مخاطرها، وإعداد الخطط التنفيذية على مستوى القطاعات المختلفة، وبالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة، وقد تضمنت الخطة الوطنية عددا من المحاور والبنود التي تتناسب مع طبيعة الحالة الفلسطينية.

2- دراسة السهلي فيحان بن فهد غازي (2011م) وموضوعها: متطلبات التخطيط الاستراتيجي ودورها في الحد من أضرار الكوارث، وهي أطروحة ماجستير مقدمة لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، تتحصر مشكلة الدراسة في التعرف على دور متطلبات التخطيط الاستراتيجي في الحد من أضرار الكوارث، إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي عن طريق المدخل المسحي باستخدام الاستبانة

كأداة لجمع البيانات، وتشكل مجتمع الدراسة من الضباط العاملين في مديرية الدفاع المدني بالمنطقة الشرقية وعددهم (280) ضابطاً.

3- دراسة المفيريج فيصل بن صالح (2014م) وموضوعها: فاعلية خطط الطوارئ لمواجهة الكوارث والأزمات في المجمعات السكنية الحكومية " إسكان كلية الملك فهد الأمنية أنموذجاً، أطروحة ماجستير مقدمة لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العدالة الجنائية، قسم الدراسات الأمنية، تخصص الحماية المدنية، تتلور مشكلة البحث في التساؤل الرئيس ما فاعلية خطط الطوارئ لمواجهة الكوارث والأزمات في المجمعات السكنية الحكومية " إسكان كلية الملك فهد الأمنية أنموذجاً، استخدم الباحث المنهج الوصفي باستخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وتكون مجتمع الدراسة من منسوبي الكلية العاملين الساكنين بإسكان كلية الملك فهد الأمنية (ضباط، أفراد، مدنيين) وعددهم 310 بناء على الوحدات السكنية وقد طبقت الدراسة على عينة عشوائية حسب الرابطة الأمريكية وعددهم 190 مفرده.

### ج- الدراسات الأجنبية:

1- دراسة الكسندرا سونك (Alexandra Sonck) 2010م موضوعها: إشراك السلطات المحلية والإقليمية في تسيير لأخطار الكبرى (L'implication des autorités locales et régionales dans la gestion de risques majeure)، تكفل بها المعهد العالي للتخطيط لطوارئ بيركسل بعد توزيع الإستبيانات على الخبراء مجموعة الدولة المعنية الإتفاقية الاورومتوسطية لمواجهة الأخطار الكبرى ثم تحليلها من طرف الباحث، وهي دراسة تحليلية مقارنة للجوانب القانونية والإدارة التنظيمية لهذه الدول في تسيير الاخطار الكبرى، ودور السلطات المحلية والإقليمية في مجموع الدول الموقعة على الإتفاقية والتي تشمل كل من: الجزائر، آرمينيا، بلجيكا، فرنسا، دوقية لكسنبورغ، اليونان في الحد من الاخطار الكبرى ومحاولة استخلاص الدروس الرئيسية وتعميم الممارسات الجيدة والتي يمكن أن تساعد في الوقاية والحد منها.

2- كتاب أولريش بيك (2013م) عنونه: مجتمع المخاطر العالمي (بحثاً على الأمان المفقود)، ترجمة علا عادل، هند ابراهيم وآخرون، عن المركز القومي لترجمة بالقاهرة، في كتابه مجتمع المخاطر العالمي لا يحاول "أولريش بيك" حصر المخاطر الممكنة للمجتمع العالمي نمطياً وتحديد أماكنها، ولكنه يتوسع في نظرية المخاطرة من خلال منظور العولمة وإجراء عمليات سيناريو وتصوير وإخراج لهذه المخاطر والمقارنة المنطقية للمخاطرة وبخاصة المخاطر الإيكولوجية والاقتصادية والإرهاب، وأعتبر أن الخطر يتمتع بنفس القوة المدمرة للحرب، ولم يعد شأناً داخلياً لدولة ما كما أن أية دولة لا يمكنها أن تحارب الأخطار وحدها، والعلم لا يقلل بالضرورة من حجم المخاطرة بل يزيد حدة الوعي بها، ويجعل المخاطر تبدو واضحة للعيان بشكل جماعي ومنظم.

### تقسيم الدراسة:

الإشكالية الرئيسية للموضوع محل الدراسة في إطار المقاربة المنهجية المذكورة تستجدي هيكلاً مكوناً من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة.

بدايةً في الفصل الأول نتولنا الخلفية النظرية والمفهومية للدراسة، ويحتوي هذا الفصل على مبحثين درسنا في المبحث الأول الأخطار الكبرى، مفهومها، أنواعها، وتصنيفها، وفي المبحث الثاني التخطيط الإستراتيجي كنهج إداري تقني لمواجهة الأخطار الكبرى. أما في الفصل الثاني والذي عالجت فيه التجربة الجزائرية مع مخطط تنظيم النجدة كنموذج للتخطيط المسبق الذي يتضمن جملة من مبادئ التخطيط الإستراتيجي لتسيير وحشد الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة قبل وأثناء وبعد الكارثة. وأخيراً الفصل الثالث والذي خصص لدراسة الميدانية وقسم إلى مبحثين، المبحث الأول فقد تطرقنا فيه إلى التعريف بإقليم الدراسة والأخطار الكبرى التي تهدد إقليم محل الدراسة، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض وتحليل بيانات الدراسة ومناقشت نتائجها وتفسيرها بهدف الوصول إلى أهداف الدراسة من خلال الإجابة، ثم عرض أهم نتائجها وإقتراح أبرز التوصيات.

### تحديد مفاهيم الدراسة:

**المقياس:** هو مصلحة أو هيئة مكلفة بمهمة تجهة بالعتاد والذي يسمح بالتكفل والمشاركة في عملية الإنقاذ.<sup>(1)</sup>  
**مخططات تنظيم النجدة:** مجموع المقاييس التقنية والتنظيمية والمادية المستخدمة في إجراءات الوقاية وعمليات التدخل أثناء الكارثة.<sup>(2)</sup>

**الخطر:** ويعرف " بأنه حدوث محتمل لظاهرة طبيعية مادية أو بشرية المنشأ مما قد يؤدي إلى خسائر في الأرواح، أو إلى الإصابات بجروح أو تأثيرات أخرى على صحة الإنسان، أو إلحاق الأضرار أو الخسائر بالمتلكات والبنية التحتية وسبل كسب العيش وتقديم الخدمات والموارد البيئية".<sup>(3)</sup>

**المخاطرة:** حاول "كابلون وقاريك" تقديم تعريف للمخاطرة من خلال طرحهما السؤال التالي ما معنى المخاطرة؟ والإجابة عنه بتحديد ثلاث عناصر لها:<sup>(4)</sup>

أ- ماذا يمكن أن يحدث؟

<sup>1</sup> - المديرية الولائية للحماية المدنية ولاية قالمة، مصلحة الوقاية العامة **مخططات التدخل**، درس مقدم في مقياس المخططات، 2015، ص8.

<sup>2</sup> - المديرية الولائية للحماية المدنية ولاية قالمة، مصلحة الوقاية العامة **مخططات التدخل**، المرجع السابق، ص8.

<sup>3</sup> - غسكيير فرانسيس وآخرون، تقرير سينداي، إدارة مخاطر الكوارث من أجل تعزيز القدرة على مجابهة الكوارث في المستقبل فريق عمل البنك الدولي والصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها وحكومة اليابان، 2012، ص55.

<sup>4</sup> - يحي بن العربي، إتصال المخاطرة في الجزائر (دراسة وصفية ميدانية لفعالية المقاربة التشاركية بين السلطة المحلية والجمعيات البيئية)، رسالة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، السنة الجامعية 2013-2014، ص43.

ب- ما هو احتمال وقوع هذا الحدث؟

ج- في حالة حدوث المخاطرة ماهي نتائجها؟

ووفقاً لهذا المنطق، عرف الباحثان المخاطرة على أنها اجتماع هذه العناصر الثلاثة:

1- السيناريو (الحدث).

2- احتمال وقوعه.

3- نتائجه أو قياس الخسائر التي يسببها هذا السيناريو.

**الأخطار الكبرى:** يعرف الخطر الكبير على "أنه حدث منشأ طبيعي أو تكنولوجي عواقبه مدمرة وأضراره البشرية والمادية، وخيمة لا يمكن السيطرة عليه و التحكم فيه عن طريق الوسائل المتوفرة وقت وقوعه".<sup>(1)</sup> أو هي خطر مرتبط بحدث عرضي من أصل طبيعي أو بشري ، والذي من نتائجه المتوقعة أو المحتملة وضع أكبر عدد من الأشخاص في حالة خطر مع خسائر معتبرة تتجاوز أو تفوق قدرات ورد فعل السلطات المعنية المباشرة.<sup>(2)</sup>

**الكوارث:** فالمنظمة الدولية للحماية المدنية تعطي تعريفاً دولياً للكارثة بأنها "حادثة كبيرة ينجم عنها خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات. وقد تكون طبيعية مردها فعل الطبيعة "سيول، زلازل، عواصف.. إلخ"، وقد تكون كارثة فنية أي: مردها فعل الإنسان سواء كان إرادياً (عمداً) أو لا إرادياً (باهمال) وتتطلب لمواجهتها معونة الوطن أو على المستوى الدولي إذا كانت قدرة مواجهتها تفوق القدرات الوطنية.<sup>(3)</sup>

**التخطيط الإستراتيجي:** وقد عرّف دركر (Drunker) التخطيط الاستراتيجي بأنه "عملية اتخاذ قرارات مستمرة بناء على معلومات ممكنة عن مستقبلية هذه القرارات، وآثارها في المستقبل، وتنظيم الجهود اللازمة لتنفيذ هذه القرارات، وقياس النتائج في ضوء التوقعات عن طريق توفر نظام للتغذية المرتدة للمعلومات".<sup>(4)</sup>

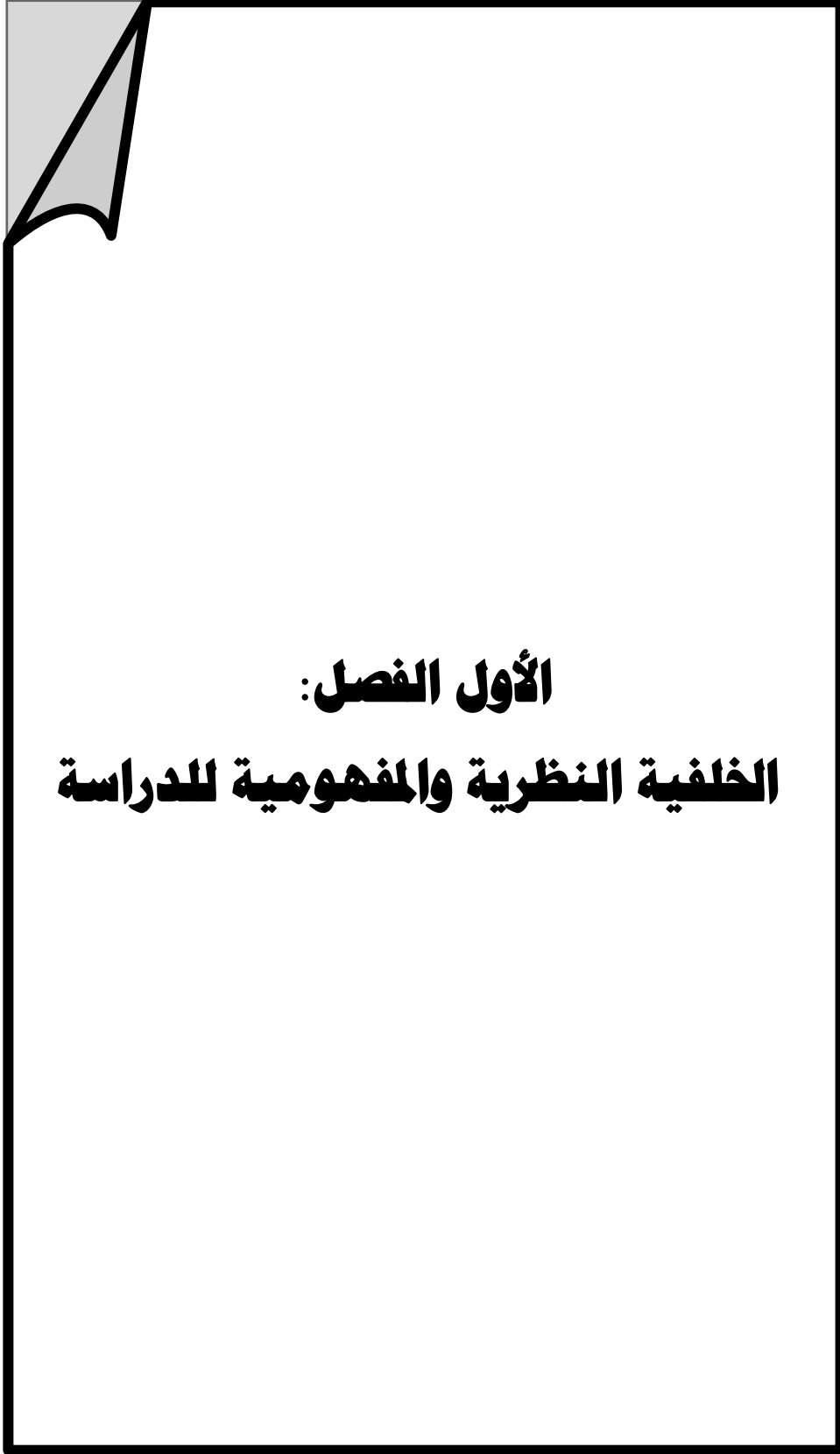
<sup>1</sup>- أمال زبار، دور مجتمعات إعادة التأمين في تغطية الأخطار الكبرى دراسة حالة المجمع الجزائري لإعادة التأمين، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، كلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس رقم(01)، السنة الجامعية 2013-2014، ص61.

<sup>2</sup>- المديرية الولائية للحماية المدنية ولاية قالمه، مصلحة الوقاية العامة مخططات التدخل، المرجع السابق، ص8.

<sup>3</sup>- علي بن عطاء الله بن رشيد العتيبي، دورا لميداني للقائد الأمني في إدارة الكوارث ، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة

الماجستير في العلوم الشرطية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، معهد الدراسات العليا ، الرياض، 2007، ص24.

<sup>4</sup>- نجم العزاوي، اثر التخطيط الاستراتيجي على ادارة الازمة، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السابع الذي يعقد في جامعة الزرقاء الخاصة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية . ت حت عنوان " تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال " التحديات والفرص، الآفاق - في الفترة من 3 - 5/11/2009، ص5.



## **الأول الفصل:**

### **الخلفية النظرية والمفهومية للدراسة**



## تمهيد:

التحكم في تحليل و دراسة أي موضوع بحث لابد من تحديد الأطر المفاهيمية له للتمكن من المقارنة بين ما هو منظر و ما هو مقنن و ما هو واقع في مجال الدراسة، لهذا الغرض ولدراسة التخطيط الإستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى في الجزائر كان لزاماً علينا محاولة التعرف على مصطلح الأخطار الكبرى بإعتباره مصطلحاً حديث الاستعمال وظهوره إرتبط بكثرة الكوارث الطبيعية وتواترها نتيجة التغير المناخي والكوارث التكنولوجية كحتمية التطور الهائل الحاصل في المجال العلمي والتقني الذي شاهده الإنسان.

ثم تحديد الإطار المعرفي للتخطيط الإستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى بإعتبار أن التخطيط جزء لا يتجزأ من النهج الإداري السليم، وأساس تنظيمي للوقاية أو الحد من الأخطار الكبرى يبرز ذلك من خلال الدور الذي يقوم به التخطيط الإستراتيجي في مواجهة أخطار الكوارث والإطار العام الذي يتم من خلاله التعامل مع الكوارث بغض النظر عن مصدرها أو طبيعتها، ويرتبط التخطيط بالحقائق العلمية والمنهجية لحدوث الكوارث ومصادرها، وبتصورات الأوضاع المستقبلية لها، وتوقع الأحداث والإعداد للطوارئ ورسم سيناريوهات بتابعات الكارثة وإحداثياتها والأعمال الكفيلة بالتعامل معها بأكبر فاعلية ممكنة بغية تقليص الخسائر الناجمة عنها وتداعياتها، ويشدد على أن عملية التخطيط لإدارة الكوارث تتكون من مجموعة من الخطوات للتعامل مع مختلف الكوارث وما ينشأ عنها من أزمات، وتشمل هذه الخطوات: إصدار التشريعات والقوانين، و تعريف المهام بدقة شديدة، و تشكيل فريق العمل، وشرح المسؤوليات وتحليل الموارد والإمكانات، دراسات المخاطر واحتماليات وقوعها والوقاية من المخاطر وإعداد خطة التعامل والتنفيذ والإستجابة والتعافي أو استعادة النشاط أو إعادة الحال لما كانت عليه قبل حدوث الكارثة ثم الرصد والمراقبة و التقييم والمراجعة والتدريب والتعليم.

## المبحث الأول: الأخطار الكبرى: دلالة المفهوم ونطاقه

سنتناول في هذا المبحث ماهية الأخطار الكبرى من حيث مفهوم الخطر وتطوره الدلالي، و ما يتعلق بها في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فسنترك فيه إلى تحديد مفهوم الأخطار الكبرى كمصطلح يخدم دراستنا، وفي المطلب الثالث تطرقنا أيضاً إلى أنواع الأخطار الكبرى، انتقالاتاً لعرض أهم معايير تصنيف الأخطار الكبرى وذلك في المطلب الرابع.

### المطلب الأول: تطور مفهوم الخطر

للإقتراب أكثر من مفهوم الأخطار الكبرى من الضروري علينا أولاً أن نعرف الخطر وبعض المفاهيم الأخرى المرتبطة به، وأهم المراحل التاريخية التي مر بها مصطلح الخطر كآتي:

#### أ- مفهوم الخطر وعلاقته بالمفاهيم الأخرى المتشابهة:

الخطر كمفهوم يتداوله الجميع في سياق مجريات حياتهم اليومية الخاصة، وبالرغم من المعاني المختلفة التي يستعمل اللفظ في توضيحها إلا أن التعمق في تلك الحالات والمعاني يؤدي إلى تحديد ألفاظ أكثر دقة لمعظمها ويبقى لفظ الخطر على الأقل من الناحية العملية الدقيقة ليؤدي معنى واحد بذاته، وبذلك يسهل أمر إستعماله بجانب الألفاظ العلمية الأخرى ولكن لأغراض هذه الدراسة سنقتصر على معنى الخطر من توقع الضرر والحذر منه، وفي حالة تحقق الخطر ووقعت الخسارة من حيث عين الضرر فيه، وزيادةً للإيضاح نجد ثلاث كلمات تتردد في اللغتين الإنجليزية والفرنسية هي:<sup>(1)</sup>

1- risk باللغة الإنجليزية = risque باللغة الفرنسية=المخاطرة: أصلها عربي بمعنى الرزء أو المصيبة وهي أمور لها نتائج سيئة وضارة بالإنسان وتسبب له الخسائر إذا تعرض لها أو وقع فيها.

2- hazard باللغة الإنجليزية = Alea باللغة الفرنسية = المجازفة: وأصلها عربي أيضاً بمعنى الحذر والمجازفة ومن التعرض للعوامل المزيدة للمخاطر ووقوع الخسائر، أي تشير إلى الحذر من وقوع في الضرر أو التعرض له.

2- peril باللغة الإنجليزية = danger باللغة الفرنسية=الخطر: وتعني ماهية الخطر نفسه الذي أدى إلى وقوع الخسائر، أي الخطر المباشر الخطير.

تستعمل كل واحدة منها محل الأخرى بمعنى الخطر أو المخاطر ونظراً لتقارب معانيها رغم الإختلاف الموجود بينهما في اللغتين الإنجليزية والفرنسية على السواء.

<sup>1</sup> - حسن صبري، اخطار النار والانفجار في المؤسسات الصناعية ، دار غريب لطباعة والنشر والاشهار والتوزيع القاهرة، 2006، ص. 636-637.

ولنكون أكثر موضوعية وأكثر دقة يجب التفريق بين مصطلح الخطر *dange* هو السبب في الخسارة الحادثة (أي مصدر المخاطرة)، أما *hazard* من ناحية أخرى فهي حالة تخلق أو تزيد من فرصة نشوء خسارة من خطر ما، ومن الممكن أن يكون شيء ما خطراً أو مجازفة أي المخاطرة هي النتيجة المحتملة من الخطر (شدة الخطر وقدرته الكامنة على إحداث الضرر) وإحتمالات تكراره.<sup>(1)</sup> فإن كل متخصص يستخدم اللفظ الذي يروق له تجاوزاً لكي يعبر عن مقاصده.

أما اصطلاحاً:

وطبقاً لمكتب الأمم المتحدة لتخفيف الكوارث (UNDRO) فإن الخطر يمكن تحديده والتعبير عنه بمقياس يتراوح ما بين الصفر (0) أي لا خسارة مطلقاً واحد صحيح (خسارة كلية) وعندما يصبح الخطر وشيك يصبح تهديداً بحدوث كارثة، ومن ثم يكون تسلسل حالات الكوارث على الشكل التالي:

خطر ← مخاطرة ← تهديد ← كارثة ← صدمة ← آثار ما بعد الكارثة

كما عرض مكتب الأمم المتحدة لتخفيف الكوارث (UNDRO) تحديد أوسع لمفهوم الخطر وذلك في ضوء

ثلاث مكونات رئيسية تتمثل في:

- العناصر في المخاطر (E): حيث يوجد السكان وممتلكاتهم ولأنشطتهم المحتملة تحت تهديد الكارثة لمنطقة ما
- الخطر المحدد (R): يتمثل في درجة خسارة تسببت عن ظاهرة طبيعية خاصة يمكن ان يعبر عنها كنتاج الأخطار الطبيعية (H) وكذلك كنتاج للفترات التعرض للخطر (V).
- الخطر الكلي (RT): يتكون من عدد الأشخاص المفقودين وعدد الجرحى والضرر الذي لحق بهم وبالممتلكات وإضطراب الأنشطة وذلك أعقاب حدوث ظاهرة طبيعية خاصة وهي نتاج الخطر المحدد (Rs) وعناصره (E) حسب المعادلة التالية:

$$R_T = (E) \times (R_s) = (E) \times (H.V)$$

<sup>1</sup> - لطيفة عبدلي، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة)، تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير مدرسة دكتوراه تخصص : إدارة الأفراد وحوكمت الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2011-2012، ص8.

ويعرف الخطر " بأنه حدوث محتمل لظاهرة طبيعية مادية أو بشرية المنشأ مما قد يؤدي إلى خسائر في الأرواح، أو إلى الإصابة بجروح أو تأثيرات أخرى على صحة الإنسان، أو إلحاق الأضرار أو الخسائر بالتملكات والبنية التحتية وسبل كسب العيش وتقديم الخدمات والموارد البيئية".<sup>(1)</sup>

تعريف أخرى للخطر : "خطر (وجمعها أخطار)، ظاهرة أو مادة أو نشاط بشري أو ظروف خطيرة يمكن أن تؤدي إلى خسائر في الأرواح أو إصابات أو آثار صحية أخرى أو ضرر بالتملكات أو خسائر في سبل المعيشة والخدمات أو خلل إقتصادي و إجتماعي أو ضرر بيئي".<sup>(2)</sup>

مفهوم **الخطر** إذاً يُربط بالأساس بمستوى إدراك مرحلي، مجالي، لتهديد في بدايته، يمكن احتواءه إن لم يتفاقم، والمصدر الرئيس للمخاطرة بتوفر عدة عوامل من قابلية التعرض وهشاشة الرهانات البشرية والمادية المتأثرة بالخطر، إذن **المخاطرة** مصطلح مرتبط بالخطر، فهو يعبر عن ذلك المقياس لدرجة الخطورة، والذي تحكمه مجموعة من البديهيات، يمكن حصرها فيما يلي:<sup>(3)</sup>

- لا توجد أنشطة بدون مخاطرة، فالخطر مصاحب لحياة الإنسان.
- المخاطرة جزء لا يتجزأ من عملية صنع القرار.
- بعض المخاطر قد تخبو، و لكن ما تلبث أن تظهر مخاطر أخرى.

فالمخاطرة (وجمعها مخاطرات) هي حصيلة إحصائية وقوع الحدث والعواقب السلبية المصاحبة له، وكلمة مخاطر لها معنيين مختلفين: في الإستعمال الشائع يكون التركيز على مفهوم الإحتمال، بينما في السياق التقني يكون التركيز في غالب على العواقب المتعلقة بالخسائر المحتملة، في حالة معينة ومكان ووقت معينين، وأن إدراك أهمية المخاطر المختلفة وأسبابها الضمنية تختلف من شخص إلى آخر<sup>(4)</sup>

وعلى ضوء ذلك فإن هناك عدة تعاريف قدمت للمخاطر كما يلي:

وعرف أولريش بيك (ULRICH BECK) المخاطر كما يلي: " المخاطر لا تقاس بالنتائج والأضرار التي حصلت فعلاً ففيها نجد أساساً التعبير عن مركب مستقبلي يستند في جزء منه الى إمتداد الأضرار الحاصلة في الحاضر إلى المستقبل، وفي جزء منها أيضا الى الخسارة في الثقة العامة أو إلى من يفترض بهم تقوية

<sup>1</sup> - عسكبير فرانسيس وآخرون، تقرير سينداي، إدارة مخاطر الكوارث من اجل تعزيز القدرة على مجابهة الكوارث في المستقبل فريق عمل البنك الدولي والصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها وحكومة اليابان، 2012، ص55.

<sup>2</sup> - الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، مصطلحات الاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث عن الحد من مخاطر الكوارث، الأمم المتحدة، جنيف، 2009، ص14.

<sup>3</sup> - عبد الرشيد بن ديب وعبد القادر شلالي، مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر، مداخلة مقدمة للمشاركة في المنتدى الدولي الثالث حول: " استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق و التحديات"، يومي 25 و 26 نوفمبر 2008 بجامعة حسيبة بن بوعلي بولاية الشكالية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، ص4.

<sup>4</sup> - الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، مصطلحات الاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث عن الحد من مخاطر الكوارث، المرجع السابق، ص20.

المخاطر، فالمخاطر في جزء منها حكماً الى التكهن بما فيها من تدمير لم يحصل بعد لكنه تهددنا إذا حقيقته الحاضرة تكون تحديداً ماثلة في هذا البعد المستقبلي.<sup>(1)</sup>

أما تريي ديبييل (TERRY L. DEBE) فهو يرى أن المخاطر هي محصلة التهديد مضافاً إليها قابلية التعرض للخطر، حيث يعني بقابلية التعرض للخطر، التعرض للخسارة أو الأذى أو فقدان، وتعتمد درجة نسبة الخطر على طبيعة الخطر نفسه وعلى قيمة الأصول المعرضة للخطر.

تعريف أخرى للمخاطر: هي احتمال حدوث عواقب ضارة، أو خسائر متوقعة (وفيات، إصابات، خسائر في الممتلكات، خسائر في الماشية، ارتياك النشاط الاقتصادي، أو حدوث أضرار بيئية) ناجمة عن تفاعلات بين أخطار طبيعية أو أخطار بفعل الإنسان وظروف ضعف القدرة على مواجهة الكوارث وكثيراً ما يعبر عن المخاطر بالمعادلة التالية:

$$\text{المخاطر} = \text{الخطر} \times \text{عدم القدرة على مواجهة الخطر} \div \text{القدرة على الاستجابة}$$

ومنه المخاطر دينامية ولا تؤثر في كل شخص بنفس الطريقة.

ووفقاً للإيزو 31010 "المخاطر هي مزيج من عواقب حدث أو خطر والارحجية المرتبطة بوقوعه، العواقب هي آثار سلبية لكارثة يعبر عنها من حيث الآثار البشرية والإقتصادية والآثار البيئية والآثار السياسية والإجتماعية". ويمكن وصف الخطورة جبرياً على النحو التالي: لخطورة = تأثير الخطر × احتمال حدوثه.<sup>(2)</sup>

### ب- التطور الدلالي لمفهوم الخطر:

وفقاً لبتريك برتتي وتل (PATRICK PERETTI WATEL) كلمة مخاطر (RISQUE) من أصل الكلمة الإيطالية (RISCO) تعني الصخرة التي تهدد السفن، والخطر الذي تتعرض له السلع في عرض البحر وهذا ما يؤدي للبحث على طريق أكثر أمناً وتتبع إجراءات الإستعداد ومنع الحوادث القدرية إلا إذا كان التهديد عرضي في الطبيعة، أي أن الخطر يعني هنا هو حالة من الخطر الذي يعود الى كلمة (DOMIVORUM) اللاتينية التي تنطوي على معنى التقرير السلبي والخطر من قبيل الصدفة وليس نتيجة للرغبة في الأداء.<sup>(3)</sup>

ويعود ظهور مصطلح الخطر في اللغة وخاصة اللغة الفرنسية منذ القرن الرابع عشر وتحول المعنى مضمون الكلمة عبر المراحل التاريخية المختلفة للبشرية ويرتبط هذا التغير في المصطلح الخطر إلى تطور

<sup>1</sup> - أولريش بيك، مجتمع المخاطر، ترجمة جورج كتورة والهام الشعراي، المكتبة الشرقية لبنان، 2009، ص 67.

<sup>2</sup> - وثيقة عمل موظفي المفوضية، تقييم المخاطر ورسم الخرائط مبادئ توجيهية لغدارة الكوارث، المسودة الاخيرة (2010)1626 SEC، المفوضية الأوروبية، بروكسل 2012، ص 14.

<sup>3</sup> - Patrick Peretti -Watel , société assurantielle, société du risque, ou culture du risque ? charge de recherches, insermumr379:

وإدراك البشر حسب رأي فبياني وترايز (FABIANI ET THEYS)، ويمكن تقسيم هذه المراحل التي مر بها مفهوم الخطر الى ثلاث مراحل هي:<sup>(1)</sup>

1-المرحلة الأولى من العصور القديمة الى 1755م (منتصف القرن الثامن عشر): كان ينظر إلى الخطر على أنه أمر يخرج عن نطاق القانون والعلم، وعليه فإن القانون لم يكن ينظر إلى الخطر إلا باعتباره قوة قاهرة، وإحدى الكوارث الطبيعية فلا يعدو أن يكون سوى مجموعة من الظواهر الطبيعية<sup>(2)</sup>، وتفسر الظواهر الناتجة عن الكوارث في صلب ضربات القدر التي ترد الى الانسان من الخارج، والخارج يمكن أن يكون الالهة الأرواح الشريرة أو الطبيعة<sup>(3)</sup>، أي عقاب وغضب إلهي لناس على سطح الارض.

2-المرحلة الثانية من 1755م إلى بداية القرن العشرين: ظهور مفهوم آخر للخطر لا يقتصر على الظواهر الطبيعية، وإنما يشمل بجوارها الانشطة الحديثة التي يمارسها الإنسان في شتى المجالات، هذه المرحلة تتزامن مع عصر الثورة الصناعية في أوروبا وكثرة الصراعات الحرب العالمية الأولى والثانية، ونمو الشعور بعدم الأمان والمخاطر الصناعية وقدرة الانسان والمجتمع على نحو المتزايد للتدخل للحد من الكوارث والبحث في أسباب الحوادث والكوارث وتدابير الوقاية والعمل على تطويرها.

3- المرحلة الثالثة من 1900م الى يومنا هذا: في هذه المرحلة لم يقتصر النظر على المخاطر التي هي من صنع الإنسان على تلك التي يتوافر بشأنها يقين علمي ولا تحتاج إلا إلى أعمال مبدأ الوقاية- بمفهومه التقليدي- وإنما يضم إليها أيضاً المخاطر التي يغيب بالنسبة لها اليقين العلمي، وتتطلب الحماية من آثارها إتخاذ التدابير الاحتياطية اللازمة<sup>(4)</sup>، وتتميز هذه الفترة بتنوع التهديدات الإنسانية مع إدخال أنواع جديدة من الوقود والطاقة مثل النفط والكهرباء، والتطور التكنولوجي الهائل وتطوير وسائل النقل من جهة أخرى السلطات الوطنية والدولية زادت من الاجراءات الوقائية ومضاعفة النصوص التشريعية والتنظيمية في مجال التهيئة العمرانية والحضرية والوقاية من الأخطار المختلفة، وبالتالي فإن إدراك المخاطر قد تغير مع تغير مجرى التاريخ جانب الى جانب مع تطور المعرفة والتقنية.

أما مصطلح الخطر الأكبر ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية مع ظهور تسيير الأخطار الحديثة في بداية الستينات وإكتشاف الدور المركزي للخزينة في بقاء المنظمة وكذا صعوبات إختيار التغطية عن طريق التأمين

<sup>1</sup> - Fatima Chaguetmi, **urbanisation autour des sites industriels à haut risque- cas de Skikda** , présente pour l'obtention du diplôme de magister , option : villes et risques urbains, université Mentouri Constantine, 2010-2011, p9.

<sup>2</sup> - نعيمة عمارة، مبدأ الحيطة والمسؤولية المهنيين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في القانون الخاص، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2013-2014، ص155.

<sup>3</sup> - أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي (بحثاً على الامان المفقود)، ترجمة علا عادل، هند ابراهيم وآخرون، المركز القومي لترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2013 ، ص28.

<sup>4</sup> - نعيمة عمارة، مبدأ الحيطة والمسؤولية المهنيين، المرجع السابق، ص156.

لهذه الاخطار، منذ نهاية السبعينات كانت هناك مجموعة من الرواد حاولوا تفسير مفهوم الخطر الأكبر<sup>(1)</sup>، كباتريك لاقاديك (PATRICK LAGADEC) والذي أرجع أصل تسمية المصطلح للغة الفرنسية في عام 1979م، وكان يطبق أساساً لدراسة الحوادث التكنولوجية الكبرى، مع مرجعية فعالة للكوارث الطبيعية والإشارة الى أن هذه الأخطار قد غيرت من طبيعتها وأخذت مفهوم جديد تم تعديله من أجل وصف وضعية جديدة سموها حضارة الخطر أو مجتمع الخطر، الذي يتضمن أخطار أساسية مرتبطة بمسميات جديدة غير متوقعة، لا تكون محدودة المكان والزمان ولا يمكن التعامل معها الا من خلال العوامل المسببة لها عن طريق الخطأ او المسؤولية<sup>(2)</sup>، وعليه كتب الكثيرون في هذا الإطار ونشروا العديد من الكتب.

وفي سنوات ما بين 1970 الى 1980 م الرهان كان من أجل الاعتراف بحقيقة الأخطار الكبرى وتعبئة قدرات إستراتيجية من أجل حل أي إشكال، وبعد مدة زمنية طويلة تطرح الأخطار في أطر الحكمانية بعد الصدمات العديدة والعنيفة وخاصة حادثة شرنوبيل والكارثة النووية، والانهيال الاقتصادي والانساني، وأحداث 11 سبتمبر 2001 م وأصبح التحدي ثلاثياً من حيث:<sup>(3)</sup>

- إضطراب مؤكد للمختصين في مواجهة حالة اللاوعي، المتزايدة تدريجياً، وحالة عدم الإستقرار المتفاقمة.
  - حالة عدم الثقة التي تزداد يوماً بعد يوم من طرف الأشخاص.
  - التهديدات المتزايدة والإنفصال بين حلقات المسؤولية والمجتمع المدني.
- وفي القرن الواحد والعشرين تبني منهج إدارة المخاطر في إطار علم الأخلاق ومبدأ الحذر من الأخطار في دراسة الأخطار ونتائجها ثم التنبؤ بها والسعي من أجل إحتوائها بإستراتيجية تكون بفعالية و أكثر مرونة، تستند جميعاً إلى مبدأ أساسي يقضي بتمكين المواطنين والحكومات من عمل خيارات مستنيرة بشأن المخاطر وأفضل الطرق للحد منها، واحتجازها أو نقلها.

<sup>1</sup> - ليلي حرشب، تسيير المؤسسات في حالة أزمة، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير تخصص علوم الاقتصاد، جامعة بومرداس، السنة الدراسية 2007 - 2006، ص 50.

<sup>2</sup> - Sébastien Bertrand, *histoire et la problématique du risques majeur, management des risques majeurs, des disciplines ,a l'interdisciplinarité*, université de Genève, vol.01, 2001, p60.

<sup>3</sup> - ليلي حرشب، تسيير المؤسسات في حالة أزمة، المرجع السابق، ص 51.

## المطلب الثاني: مفهوم الأخطار الكبرى

برزت محاولات متعدّدة لوضع تعريف دقيق للأخطار الكبرى، نظراً لارتباطها بالعديد من العلوم الاجتماعية من ناحية، والعلوم الاقتصادية والتقنية من ناحية أخرى، ومن التعريفات المتميزة لمصطلح الأخطار الكبرى التي تخدم مجال دراستنا نذكر الآتي:

حسب أولريش بيك فإن: "الأخطار الكبرى تملك قوة انفجار مجتمعية إلى جانب قوتها العضوية، وستعرض المؤسسات للابتزاز مع ظهور الاخطار المسؤولة عنها وتلك التي لا تقع تحت إطار مسؤوليتها لاسيما ابتزاز بوعود آمن جديدة لن تقدر الوفاء بها أبداً وسوف تقع على مأزق الإستمرار، ومن ناحية أخرى سوف يتم تجاوز سقف التوقعات بتلك الطريقة لدرجة تؤدي إلى أن الحوادث الواقعية، بل ظهورها المحتمل ستجعل الصورة الظاهرية لادعاءات الأمن تنهار، وسيكون الوجه الاخرى للاعتراف بالأخطار هو فشل وعجز المؤسسات التي تستاق تبريرها من عدم وجود الخطر والتهديد، وبذلك ستكون (الولادة الاجتماعية) للخطر بمثابة حدث غير محتمل ودراماتيكي ومأساوي وصادم للعالم بأكمله".<sup>(1)</sup>

أما التعريف الذي قدمه هارون تازييفت (HAROUN TAZIEFF) للخطر الكبير: "الخطر الكبير يمثل تهديداً للإنسان ومحيطه المباشر وكذلك على إنشائه أين يظهر الخطر في كون المجتمع وجد نفسه قد تجاوزته ضخامة المصائب"<sup>(2)</sup>

كما تعرف الأخطار الكبرى "بأنها الوضعية التي تكون فيها الرهانات هشة وتصبح أمام تهديد ظهور أي مصادفة تنتج منها خسائر خطيرة وأضرار وخلل وظيفي وهشاشة الرهان هي العامل الداخلي للخطر والمصادفة هي العامل الخارجي".<sup>(3)</sup>

وعرفت الأخطار الكبرى على أنها "هي ما يعني عادة أولئك الذين تمسهم أضرار أحداث بعواقب سلبية تمس الإنسان او البيئة بحجم إستثنائي، أي ان هذه الأحداث هي في حد ذاتها حدث غير عادي ونادراً ما تحدث، وقد تكون عسكرية أو مدنية ، ويمكن أن نميز الأخطار الكبرى من قبل مصادر عدم اليقين التي تؤثر على حالة تسبب الضرر".<sup>(4)</sup>

كما يعرف أيضاً الخطر الكبير " بأنه يتحدد كتهديد لحدث ضعيف الحدوث وبخطورة أكبر لكونه يمس الرهانات الكبرى، ويمكن أيضاً أن يتحدد الخطر الكبير بأنه حدث فجائي وغير متوقع باستمرار، لإعتداء من

<sup>1</sup> - أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي (بحثاً على الامان المفقود)، المرجع السابق، ص 67.

<sup>2</sup> - les risques majeurs, groupe de prévention académique:

[http://www2.ac-clermont.fr/hygiene-securite/risques\\_et\\_ambiances/majeurs](http://www2.ac-clermont.fr/hygiene-securite/risques_et_ambiances/majeurs).

<sup>3</sup> - ليلي حرشب، تسيير المؤسسات في حالة أزمة، المرجع السابق ص 54.

<sup>4</sup> - Céline Grislain-Létrémy, Reza Lahidji Et Philippe Mongin ,les risques majeurs et l'action publique ,direction de l'information légale et administrative. paris, 2012,p.8.



مصدر طبيعي أو تكنولوجي وحيث أن نتائجه بالنسبة للسكان والبيئة تكون خطيرة بسبب عدم التوازن بين الإحتياجات ووسائل الإغاثة المتاحة.<sup>(1)</sup>

المشرع الجزائري عرف الأخطار الكبرى ضمن القانون 04-20 المؤرخ 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى في إطار التنمية المستدامة في مادته الثانية " على أنه كل تهديد محتمل على الانسان وبيئته يمكن حدوثه بفعل مخاطر طبيعية استثنائية، او بفعل نشاط بشري".

أما في التشريع الفرنسي فوزارة البيئة والتنمية الحضرية المستدامة أصدرت سلم لقياس شدة الضرر عند وقوع الحادث المنتج ووضحت عدة حالات هي: الحادث، الحادث ذو إصابة خطيرة، حادث خطير جداً، كارثة، كارثة كبرى، معتمدا في هذا المقياس على الخسائر البشرية والأضرار المادية وكلفة هذه الخسائر مادياً والجدول التالي يوضح ذلك:<sup>(2)</sup>

الجدول رقم(04) يوضح سلم لقياس شدة الضرر عند وقوع الحادث

سلم التصنيف	أضرار بشرية	أضرار مادية
حادث	لا اصابة	اقل من 0.3 مليون أورو
حادث ذو إصابة خطير	1الى 9 حالات ووفات	ما بين 3 مليون أورو الى 30 مليون أورو
حادث خطير جدا	10 الى 99 حالة ووفات	ما بين 30 مليون أورو الى 300 مليون أورو
كارثة	100 الى 999 حالة ووفات	ما بين 300 مليون أورو الى 3000 مليون أورو
كارثة عظمى	اكثر من 1000 حالة ووفات	3000 مليون أورو أو اكثر

ومن الجدول يتبين أن الأخطار الكبرى هي الأخطار الأكثر خسائر بشرية أكثر من 100 حالة وفاة والأكثر تكلفة مادية أكثر من 3000 أورو اي لها قيمة وقابلة للقياس بنتيجة الأضرار المادية التي تحدثها.

حسب مجلس الوزراء الأوروبي فعرف مصطلح الأخطار الكبرى "بأنها التهديدات والمخاطر التي تشكل خطرا إستراتيجيا كبيرا من قبل إحتمال أو إحتمال وتأثيرها التخريبية على نطاق وطني سواء كان ذلك في الأحداث المفاجئة (الزلازل، والحوادث الصناعية والهجمات الإرهابية) والأحداث التدريجية (مثل الأوبئة) أو الخطورة المتوطنة (خطر التجارة غير المشروعة أو الجريمة المنظمة، على سبيل المثال)<sup>(3)</sup>."

أما منظمة الصحة العالمية فعرفت المخاطر الكبرى "بأنها عمليات طبيعية أو من صنع البشر تنشط ضمن حدودها من حيث الطاقة والإنتاجية... على سبيل المثال كالإنزلاقات الأرضية، الفيضانات والأعاصير غزو الجراد والجرذان، جميعها طبيعية ولكن تحدث في حدوده القصوى الكبرى ويمكن تقدير إحتمال حدوثها ومراقبتها وتسجيلها عبر سنين طويلة، لذلك فإن إحتمال تكرار حدوثها أصبحت معروفة بدرجة متفاوتة حسب

<sup>1</sup> - موقع الوزارة المنتدبة لوزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلف بالبيئة المغربية :

<http://www.environnement.gov.ma/index.php/ar/prevention-risques-ar>

<sup>2</sup> -Alexandra Sonck , *L'implication des autorités locales et régionales dans la gestion des risques majeurs accord européen et méditerranéen sur les risques majeurs (eur-opa)*, institut supérieur de planification d'urgence, 2010,p.6-7.

<sup>3</sup> - conseil au niveau réunion du des ministres, *recommandation du conseil sur la gouvernance des risques majeurs*, paris, 6-7 mai 2014,p.3-4

نوع وطبيعة الخطر، وإن كان يصعب التنبؤ ببعضها لإرتباطها بظواهر كونية معقدة، كما تؤدي الأخطار الكبرى الى إجهادات إضافية على الأنظمة البيئية والبنية التحتية للناس، لان القوى الفاعلة تفوق تلك التي إعتادت عليها هذه الأنظمة على سبيل المثال جميع المباني تقاوم الرياح معينة ولكن تفشل بعد بلوغ الرياح سرعة أكبر منها، غالبا ما تأخذ الأخطار الكبرى شكل تراكب معقد، فالزلازل قد تثير انزلاقات طينية أو صخرية، أو إنهيار سد يؤدي لفيضان النهر وإمتداداته المائية تشكل بحيرات صناعية تهدد السكان<sup>(1)</sup>.

قد نسمي خطر كبير وقوة قاهرة كل خطر هام يهدد مجموعة إنسانية، إما خطر طبيعي ، أو بسبب نشاط كان المتسبب في حدوثه الأصلي الإنسان وهي أخطار صناعية مثل التلوث والإنفجارات ،الحرائق يعتبر هذا المصطلح تقديرياً فعند وقوع الحدث يتحول مجال الحديث ومسرى الدراسة في مضمون أدق هو كارثة عظمى، أي الاخطار الكبرى هي إذا ظواهر كامنة بالقوة الكارثة القادرة على قتل الملايين من الضحايا، لذلك التنبؤ بها جد ضروري وهذا العمل يتركز أساسا على البحث العلمي والإجراءات الميدانية على المدى المستقبلي<sup>(2)</sup>.

من خلال ما سبق نستنتج هناك معياران يميزان الأخطار الكبرى، المعيار الأول يتمثل في كونها قليلة الوقوع أما المعيار الثاني فيكمن في كون آثارها وخيمة سواء على الإنسان أو البيئة، وأنها حاداً موسوماً بالخطر المحتمل لا يمكن تصنيفه ضمن دائرة المخاطر العظمى أو الجسيمة إلا إذا وقع في دائرة أو محيط حيث الخسائر البشرية المحتملة تكون كبيرة، فالخطر الكبير يمكن قياسه بحجم الضحايا، والتكلفة الهائلة للأضرار المادية وكذا مدى تأثيره على البيئة.

<sup>1</sup>- دليل عملي، الصحة والبيئة في الطوارئ والكوارث، منظمة الصحة العالمية، 2007، ص 9-10.

<sup>2</sup>- نصر الدين لبال، دور الحوكمة في ارساء المدن المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2011-2012، ص 139.

## المطلب الثالث: أنواع الأخطار الكبرى

ويتشكل الخطر الأكبر من نوعين رئيسيين من الأخطار هما:

## أ- الأخطار الكبرى الطبيعية:

الخطر الكبير الطبيعي يعطي مفهوم التعرض للكوارث الطبيعية أو المخاطر الناتجة عن بعض الأخطار الطبيعية في مختلف البلدان والمناطق، عموماً المخاطر الطبيعية هي خليط بين الظواهر الطبيعية وضعف الإنسان وفق المعادلة التالية:

$$\text{خطر طبيعي كبير} = \text{ظاهرة طبيعية عامة الضرر} + \text{الهشاشة} \times \text{(الرهانات)}$$

بحيث تكون الظاهرة الطبيعية الداخلية جيوديناميكية (جيوفيزيائية) أو خارجية مثل الأحوال الجوية والظواهر الهيدرولوجية... الخ، هو تهديد يعبر عنه من خلال نطاق (الفضاء) الحجم، كثافة أو سرعة العنصر (المسبب) وتكرار (تردد) الخطر.<sup>(1)</sup>

ومن بين الظواهر الطبيعية التي يمكن ان تتطور إلى أخطار كبرى وهي:

**1- الزلازل:** الهزات الأرضية أو الزلازل هي اهتزازات مفاجئة لسطح الأرض، تكون مصحوبة بتحرر للطاقة في القشرة، وتنشأ هذه الطاقة من خلال اضطراب مفاجئ في طبقات الأرض، حيث تبدأ قشرة الأرض أولاً بالإنثناء والانحناء، وعندما يفوق قوى الجهد مقاومة الصخور، تنكسر الصخور القشرة فجأة وتتحرك إلى مكان جديد محدثة بذلك أمواجاً زلزالية تسبب إهتزاز الأرض، وتنتشر هذه الأمواج انطلاقاً من بؤرة الزلازل، وفي كل الإتجاهات على سطح الأرض وفي باطنها بسرعات متباينة بحسب طبيعة الصخور المخترقة وخواصها، يعود السبب الرئيس في وقوع الزلازل إلى نشاط الصدوع التي تخترق قشرة الأرض، حيث تنتوع الأسباب الثانوية لوقوع الزلازل بين ثوران البراكين، الإنزلاقات الأرضية وانهيار الكهوف الباطنية، وهناك أسباب ناجمة عن النشاطات البشرية، مثل: إقامة البحيرات المائية الصناعية، واستخراج النفط من جوف الأرض والتجويرات النووية التي تجربها بعض البلدان، وتنتشر التصدعات في كل مكان في قشرة الأرض، إلا أنها تكون نشطة عند حواف أو حدود الصفائح التكتونية.<sup>(2)</sup>

**2- البراكين:** البركان هو جبل مخروطي الشكل ذو فوهة متصلة بخزان باطني يحتوي مادة منصهرة حمم بركانية مصدرها وشاح الأرض، وتثور البراكين عندما يصبح الضغط الناجم عن الغازات ضمن الغرف المهلية كبيراً جداً، وتنقسم البراكين من حيث شدتها الى عدة انواع هي: هاواين، وسترومبليين، والفالكانيان، وقسيوقين، وبليان

<sup>1</sup> - Fatima Chaguetmi, *urbanisation autour des sites industriels à haut risque- cas de Skikda*, op cit, p15.

<sup>2</sup> - منظمة اليونسكو، الظواهر الطبيعية "حو بناء ثقافة للوقاية من كوارثها في البلدان العربية"، مكتب اليونسكو الاقليمي، بالقاهرة، 2009، ص13.

وبصفة عامة البراكين محدودة بأحزمة سيسميك (احزمة الزلازل النشطة) خاصة على حواف الصفائح النشطة.<sup>(1)</sup> ومن نواتج ثوران البراكين، حمم حارة سائلة (لافا) وقنابل بركانية (كتل صخرية) ورماد بركاني يرافقها كميات هائلة من الغازات والأبخرة الكبريتية، ومن مخاطر هذه الاندفاعات البركانية:<sup>(2)</sup>

- سيلان اللافا حيث تدمر كل شيء في طريقها، إضافة إلى تسببها بحدوث الحرائق نظراً لحرارتها العالية التي تتعدى الألف درجة مئوية.

- يمكن أن يعطل الرماد البركاني المتساقط الحركة في المدن، وعمل الآلات والتجهيزات الكهربائية. يتحول الرماد نتيجة اختلاطه بالمياه إلى مادة ثقيلة قد تسبب انهيار سقوف المنازل.

- يمكن أن تُقذف كتل صخرية (على شكل قنابل بركانية) بسرعات كبيرة ولعدة كيلومترات متسببة في مقتل الأفراد إما بالصدمة أو بالحرارة.

- يمكن أن ينجم عن الإندفاعات البركانية حدوث هزات وانزلاقات أرضية وهطول أمطار حمضية، وفي بعض الأحيان حدوث أمواج تسونامي.

**3- الأعاصير:** هي عواصف هوائية دوارة حلزونية عنيفة، تنشأ عادة فوق البحار الإستوائية ولذا تعرف بإسم الأعاصير الإستوائية أو المدارية أو الأعاصير الحلزونية لأن الهواء البارد (ذات الضغط المرتفع) يدور فيها حول مركز ساكن من الهواء الدافئ (ذي الضغط المنخفض)، ثم تندفع هذه العاصفة في اتجاه اليابسة فتفقد من سرعاتها بالإحتكاك مع سطح الأرض ولكنها تظل تتحرك بسرعات قد تصل إلى أكثر من 300 كيلومتر في الساعة، ويصل قطر الدوامة الواحدة إلى 500 كيلو متر، وقد تستمر لعدة أيام إلى أسبوعين متتاليين ويصاحبها تكوّن كل من السحب الطباقية والركامية إلى ارتفاع 15 كيلو متراً ويتحرك الإعصار في خطوط مستقيمة أو منحنية فيسبب دماراً هائلاً على اليابسة بسبب سرعته الكبيرة الخاطفة، ومصاحبه بالأمطار الغزيرة والفيضانات والسيول، بالإضافة إلى ظاهرتي البرق والرعد، كما قد يتسبب الإعصار في ارتفاع أمواج البحار ويدمر القرى والمدن.<sup>(3)</sup>

تختلف الأعاصير في تسميتها من منطقة إلى أخرى، فهي تسمى أعاصير (HURRICANES) في المحيط الأطلسي، في حين تسمى تيفونات (TYPHOONS) في المحيط الهادي، أما في المحيط الهندي فتسمى أعاصير حلزونية (CYCLONES)، ويطلق علي هذه العواصف أسماء تبدأ أبجدياً بحرف B، A الي آخره

<sup>1</sup> - جمال صالح، السلامة من الكوارث الطبيعية والمخاطر، دار الشروق، القاهرة، 2002، ص.ص 44-45.

<sup>2</sup> - محمد صبري محسوب ومحمد ابراهيم ارباب، الأخطار والكوارث الطبيعية الحدث والمواجهة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص. ص 69-70.

<sup>3</sup> - محمد صبري محسوب ومحمد ابراهيم ارباب، لأخطار والكوارث الطبيعية، الحدث والمواجهة، معالجة جغرافية، المرجع السابق، ص 28.

ويكون الإسم مرة إسم رجل ثم إسم إمراة بالتناوب، تقتصر أضرار الأعاصير بشكل عام على نطاقات ضيقة بمحاذاة السواحل. (1)

**4-حرائق الغابات:** وهي الأخطار التي تصيب الثروة الغابية ومختلف الغطاء النباتي هو حريق عشوائي يحدث عادة في مناطق طبيعية، وتعتبر حرائق الغابات من أهم هذه الأخطار الكبرى لأن حرائقها مفزعة إذا تنتشر النيران بسرعة كبيرة ولمسافات واسعة مما يهدد المناطق القريبة منها من حيث تأثيرها على النبات والانسان ، الحيوان وسبل الحياة، من العناصر الاساسية المسبب في اندلاع حراق الغابات : (2)

أ-الأكسجين: هو غاز متوفر ومتجدد مع هبوب الرياح المعروفة بالميسترال مما يؤدي الى إحتراق نشيط ويتعزز بتشتت العناصر المتوهجة في النار.

ب-الوقود: يشمل الأدغال السفلى والنباتات الشائكة خاصة وأنها تحتفظ بأنسجتها وأوراقها الجافة، ولا شك ان الجفاف والرطوبة وطبيعة العشب الذي يغطي الأرض ونوعيته وسماكة الأشجار لها دورا كبيرا في سرعة إنتشار الحريق.

ج-الحرارة: اي وجود مصدر للحرارة كاللهب او شرارة وقد تكون كامنة مثل وجود حشائش او اعشاب مكومة، او طبيعية نتيجة شدة الجفاف وارتفاع غير عادي لدرجة الحرارة ،الصواعق، وفي كثير الاحيان يعتبر الإنسان هو السبب الرئيسي لحرائق الغابات عن قصد او عن إهمال.

اما العوامل التي تساعد على انتشار حرائق الغابات هي: (3)

أ- شدة الرياح واتجاهها وسرعتها التي لها اكثر أثر كبير في ازدياد إنتشار الحريق وتغيير اتجاهه.

ب- نوعية المواد المشتعلة :كلما احتوت الغابة على نباتات بها عطور او زيوت سريعة الاشتعال كان الحريق سريعا وقويا وكذلك الغابات التي تحتوي على أشجار الصنوبر لأن جزرة الصنوبر تتفرقع وتنتاثر شظاياها المشتعلة فتعمل على انتشار واتساع رقعة الحريق.

ج- الإشعاعات الحرارية: وهي تؤثر على مجاورات الحريق وخاصة إذا كانت جافة وقابلة للإشتعال كالأعشاب والأغصان.

د- الحيوانات التي تفر من النيران بعد ان تكون قد أمسكت بها النيران تعمل على إنتشار الحريق.

**5-الفيضانات:**ظاهرة الفيضانات هي إحدى الظواهر الطبيعية الأكثر كارثية شائعة الحدوث، تخلف ورائها خسائر مادية و بشرية ضخمة وبالتالي خسائر إقتصادية، فيمكن تعريف الفيضانات بأنها عملية الغمر بصفيحة مائية معينة، أما الهيدرولوجيين يعرف على أنه الصبيب الأقصى الملاحظ خلال فترة معينة أما

<sup>1</sup> محمد صبري محسوب ومحمد ابراهيم ارياب، لأخطار والكوارث الطبيعية، الحدث والمواجهة، معالجة جغرافية، المرجع السابق، ص123.

<sup>2</sup> جمال صالح، السلامة من الكوارث الطبيعية والمخاطر، المرجع السابق، ص71.

<sup>3</sup> جمال صالح ، المرجع السابق ، ص72.

الجيومورفولوجيون فيعرفون الفيضان على أنه الصيبب الإستثنائي الذي يغمر السرير الكبير للمجرى المائي ويؤدي إلى حدوث تغيرات جيومورفولوجية هامة بالمجرى المائي.<sup>(1)</sup>

**6-خطر غزو الجراد:** هي موجات الجراد التي تصدر من مناطق حارة في الشمال الغربي لإفريقيا والهند وتشكل خطراً كبيراً على الإقتصاديات المحلية والوطنية، ولقد لوحظ ان اجتياح الجراد لبعض المناطق في فترات دورية بعد أن تكون مشتتة وغير كثيفة لتوقف تناسلها على درجات الحرارة وحين تلائم الظروف المناخية يتكاثر ويبدأ في التجمع مشكلاً موجات تحتوي على خمسين مليون جرادة بإستطاعتها قطع مئات الكيلومترات في بضعة أيام، لهذا غالباً ما يمكن التنبؤ بقدوم موجات الجراد، وتكمن الخطورة في ان الجرادة الواحدة تلتهم نصف وزنها يوميا من المواد النباتية الخضراء.<sup>(2)</sup> ويعد الجراد من أشد الحشرات فتكاً بالمحاصيل الزراعية التي يهاجمها في الحقول، ولا توجد حشرة أخرى تماثلها في درجة الخسائر الإقتصادية والبيئية التي تتسبب عنها مما جعلها ترتبط بأخطار تصل إلى حد الكارثة، وتكمن خطورته أساساً إلى ان أي دولة تتعرض لأسرابه ، يمكن ان تقضي عليه بوسائل المكافحة داخل حدودها بينما لا يمكن ملاحقته خارج حدودها.<sup>(3)</sup>

### ب-الأخطار الكبرى التكنولوجية:

تشير المخاطر التكنولوجية لمفهوم الخطر الذي يعرف بأنه الظروف المادية أو الكيميائية مع احتمال إصابة الأشخاص وإلحاق الضرر بالمتلكات والضرر على البيئة وهي ناتجة عن النشاط البشري وترتبت عن معالجة وإنتاج وتخزين أو نقل بضائع خطيرة، وكذلك المخاطر الصناعية والنووية والنشاط الإشعاعي المرتبط بنقل المواد عن طريق البر والجو والبحر التعدين والفشل في التعدين تحت الارض وبناء السدود.<sup>(4)</sup>

وهو يشمل اربعة أنواع من الأخطار هي:

**1- خطر النشاط النووي:** هو نتيجة التوسع في استخدام الطاقة النووية في المجالات المختلفة المدنية والعسكرة، فقد سجلت العديد من الحوادث النووية في أماكن مختلفة من العالم بسبب أخطاء فنية أو بشرية في المفاعلات النووية أو نقل الأسلحة النووية، أو بسبب إحتراق السفن الفضائية، أو نتيجة التطبيقات والتجارب العلمية، الطبية والصناعية المختلفة، يشكل النشاط النووي مصدر خطر على البيئة ومكوناتها خاصة في حالة

<sup>1</sup> - سهام رامول، حساسية الأخطار الطبيعية بولاية قالمة، حالة حوض وادي سيبوس الأوسط، مذكرة التخرج مقدمة لنيل درجة الماجستير في التهيئة الأوساط الفيزيائية، جامعة منتوري - قسنطينة- كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية قسم التهيئة العمرانية، السنة الجامعية 2002-2003 ، ص119.

<sup>2</sup> - جمال صالح، السلامة من الكوارث الطبيعية والمخاطر، المرجع السابق، ص80.

<sup>3</sup> - محمد صبري محسوب ومحمد ابراهيم ارباب، الاخطار والكوارث الطبيعية الحدث والمواجه، المرجع السابق ، ص188.

<sup>4</sup> - Jean-Marie Dedeyan, Rapport, **la démarche française- prévention des risques majeurs**, ministère de l'écologie, du développement durable et de l'énergie direction générale de la prévention des risques , arche paroi nord ,juin 2013, p50.

التفجيرات النووية، وما ينتج عنها من أضرار بالغة ليست على الإنسان وحده بل تشمل الكائنات الحية الأخرى الحيوانية والنباتية.<sup>(1)</sup>

**2- خطر إنهيار السدود:** هو تدمير جزئي أو كلي من السد الذي يعتبر هيكل صناعي كبير ينشأ على الوديان لحجز المياه وتخزينها. ويعود أسباب فشلها إلى :

- أسباب تقنية: خلل في صمامات صرف المياه والتصميم الخاطئ، أو نهاية مدة خدمة المراقبة.... الخ.
  - أسباب طبيعية: نتيجة الزلزال، الإنهيارات الأرضية، فيضانات إستثنائية.
  - أسباب بشرية: عدم وجود دراسات مسبقة ورقابة التنفيذ، وأخطاء المراقبة والصيانة.
- بعد فشل سد أو حاجز، هناك فيضانات المصب كارثية، يسبقه كسر موجة الفيضانات تقريبا أهمية تبعا لنوع وطبيعة العمل.<sup>(2)</sup>

**3- خطر نقل المواد الخطيرة<sup>(3)</sup>:** وهي مخاطر نقل المنتجات أو البضائع الخطيرة عن طريق البر أو البحر أو السكة الحديدية والممرات المائية أو عن طريق الأنابيب، ونقل المواد الخطيرة لا يقتصر فقط على منتجات عالية السامية أو الانفجار أو التلويث ولكن تتعداه إلى المنتجات التي يحتاجها الإنسان بانتظام مثل الوقود الغاز والاسمدة.... الخ والتي يحتمل في حالة وقوع حادث أثناء نقلها تشكل أخطارا على الإنسان والبيئة والاحطار التي يمكن ان تحدث معها هي:

- أ- **خطر الانفجار:** ويكون نتيجة ما يلي:
  - إصطدام مع إثار شرارة (خاصة بالنسبة لعربات نقل المواد القابلة للإشتعال).
  - زيادة في حرارة خزان المادة الخطيرة متقلبة الضغط.
  - نقل خليط من العديد من المواد الخطيرة.
  - الإشتعال المفاجئ من الألعاب النارية أو الذخيرة الحربية.
- وللإنفجار أثارا على حد سواء حرارية أو ميكانيكية ،تأثيرات الضغط بسبب موجة الصدمة ، ويمكن أن تشعر بخطر الكارثة داخل شعاع يقدر ببضعة أمتار فقط .
- ب- **خطر الحريق:** ويكون نتيجة ما يلي:
  - إرتفاع حرارة مكون من عربة النقل الناقلة للمواد الخطيرة.
  - صدمة مع عارض (مع مواد مولدة للشرارة).
  - الإشتعال العرضي نتيجة تسرب مواد قابلة للإشتعال.

<sup>1</sup> - ابراهيم بن سليمان الأحيدب، جغرافيا المخاطر، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، 2007، ص.ص 157-158.

<sup>3</sup> - Fatima Chaguetmi, *urbanisation autour des sites industriels à haut risque- cas de Skikda*, op. cit , p16.

<sup>3</sup> - Jean-Marie Dedeyan rapport , *la démarche française- prévention de s risques majeurs* , op .cit ,p55.

- إنفجار في منطقة مقابلة للعبارة الناقلة للمواد الخطيرة.

- عمل إجرامي تخريبي.

حوادث نقل المواد الخطيرة تكون في الطرق السريعة والمناطق والقطاعات الصناعية والبيئية، ولا يمكن إعتراضها كالمخاطر الكبرى الأخرى نظرا لإنتشارها وتوزعها وصعوبة تحديد حيثيات حدوثها الفعلية.

**4- الخطر الصناعي:** هو حدث عرضي يحدث في موقع صناعي له عواقب على العاملين فورية وخطيرة وكذلك له أضرار على المجتمعات المحلية المحيطة به و الصناعي ممتلكاته والبيئة الطبيعية ويرتبط الخطر الصناعي على إستعمال أو تخزين وصناعة المواد الخطيرة، أي الأخطار الصناعية قائمة على مزيج من الخطر وحيثياته وهي تعود إلى عدة أسباب منها التقنية والبشرية والطبيعية أو العمل الإجرامي التخريبي.<sup>(1)</sup>

كما تنقسم الأخطار الصناعية إلى عائلتين كبيرة هما:

**أ- خطر الصناعات الكيميائية:** تعتبر العمليات المتعلقة بالمواد الكيميائية محفوفة بالمخاطر، ومن ثم فالعاملين في هذا المجال يتعرضون بصفة دائمة لتأثيراتها ولأخطارها سواء في وقت إعدادها أو نقلها أو تداولها أو تصنيعها أو تخزينها، وقد تكون المادة الكيميائية الخطيرة مادة كيميائية آكلة، مؤكسدة، قابلة للإشتعال والإنفجار، سامة، وقد تكون سائلة (كحامض الاكسيد)، أو غازية (كثاني اكسيد الكربون)، أو صلبة (كبيكربونات الصوديوم)، ويزيد من خطورتها على البيئة، ومكوناتها هو أن الكوارث الكيميائية لا يقتصر تأثيرها فقط على المكان الذي تقع فيه بل تتعداه الى مناطق أخرى بعيدة عنه بسبب العوامل الطبيعية والجوية والمائية، وتتسبب المواد الكيميائية في إنتشار الأمراض المستعصية نتيجة سوء إستخدامها.<sup>(2)</sup>

**ب- خطر الصناعات الببتروكيميائية:** وهي مخاطر الصناعة البتروولية خاصة أن أبخرة البترول ليس لها لون ولا ترى ولها رائحة ليس من السهل تحديدها بواسطة الشم، ولما كان البترول ومشتقاته من المواد القابلة للاشتعال وإستخدام مواد خطيرة كحامض الكبريتيك والصودا الكاوية كعوامل مساعدة في الصناعات البتروولية، لذا فإن من المخاطر المتوقعة في كل موقع للصناعات البتروولية هي:

- الحرائق البتروولية من أخطر الحرائق لشدة حدتها وسرعة إنتشارها.

- الإنفجارات واردة رغم المنتجات البتروولية لا تتفجر ويحدث الإنفجار في الوعاء أو الخزان بسبب الضغط نتيجة إشتعال منتج أو تمدد غاز بداخله.

- انتشار الغازات السامة نتيجة السوائل الغازات القابلة للاشتعال مما يؤثر على الانسان بسبب الاستنشاق أو إتصالها بالجلد.

<sup>1</sup> - Jean-Marie Dedeyan , Rapport , Ibid,p49.

<sup>2</sup> - ابراهيم بن سليمان الأحيدب، جغرافيا المخاطر، المرجع السابق، ص157.



## المطلب الرابع: معايير تصنيف الأخطار الكبرى

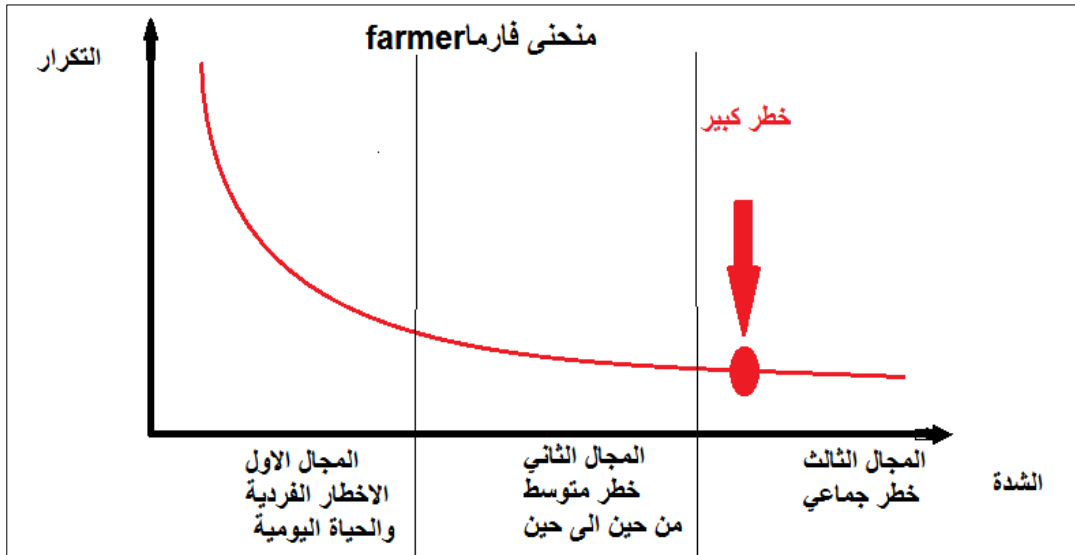
يمكن تصنيف الأخطار الكبرى وفقا لمعايير رئيسية هي شدة المخاطر وتواترها، أو شدة المخاطر وإحتمال حدوثها أو لطبيعة الخطر أو حسب تهديد الخطر للسكان وممتلكاتهم وذلك كما يلي :

### أ- التصنيف حسب شدة وتواتر الخطر:

كل شخص يتعرض باستمرار للخطر من أي نوع وقد تكون هذه الأخطار من صنف الأخطار اليومية المخاطر الطبيعية ، المخاطر التكنولوجية مخاطر المضاربة او مخاطر حوادث النقل، ومع ذلك فإن التصنيف لا يميز بين أي من تلك المخاطر الكبرى، والدراسة التي تهتم بالمعايير ووتيرة الشدة تساعد على معالجة هذا التمييز بين مختلف الأخطار ومن بين هذه التصنيفات نجد :

**1- تصنيف الأخطار حسب منحني (FARMER):**صمم منحني(FARMER) في عام 1967م يمثل الإتجاه العام في تصنيف المخاطر بين مكونات الخطر والضعف الحالية ويسمح بتسليط الضوء على ثلاث مجالات: المجال الاول بالنسبة للأخطار الفردية المتعلقة بالحياة اليومية، والمجال الثاني بالنسبة للأخطار المتوسطة من وقت الى اخرى ،أما المجال الثالث بالنسبة للأخطار الكبرى و الجماعية كما تتميز بالإشتراك مع إحتمال ضعيف الحدوث والشدة وعدد كبير من الضحايا أو الأضرار يمكن أن نعطي مثال على ذلك لحادث مرور.<sup>(1)</sup>

شكل رقم (01): يبين منحني فارما (farmer)



source: Fatima Chaguetmi, **urbanisation autour des sites industriels à haut risque - cas de Skikda** , présente pour l'obtention du diplôme de magister ,option : villes et risques urbains, université Mentouri Constantine, 2010-2011,p20.

<sup>1</sup> - Fatima Chaguetmi, **urbanisation autour des sites industriels à haut risque- cas de Skikda**, op .cit, p.20.

**المجال الأول:** حدث في وتيرة عالية جداً وشدة منخفضة وهي تقع ضمن المخاطر الفردية والحوادث اليومية.

مثال: حادث سير تصادم سيارة مع شجرة خسائر مادية، وهناك ملايين حوادث المرور سنوياً.

**المجال الثاني:** تردد الحدث مع شدة متوسطة وعواقب وخيمة، إصابات وأضرار واسعة، عدة وفيات سنوياً.

**المجال الثالث:** انخفاض وتيرة الحدث مع شدة عالية وهو خطر جماعي وكبير.

مثال: حادث مرور على الخط الرابط بين أفلو والاعواط نتيجة لتصادم حافلتين في 30 ديسمبر 2014 ضحاياها أكثر من 17 حالة وفاة و30 إصابة في حالة خطيرة.

**2- تصنيف وفق القانون المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى في إطار التنمية المستدامة:** حسب المادة

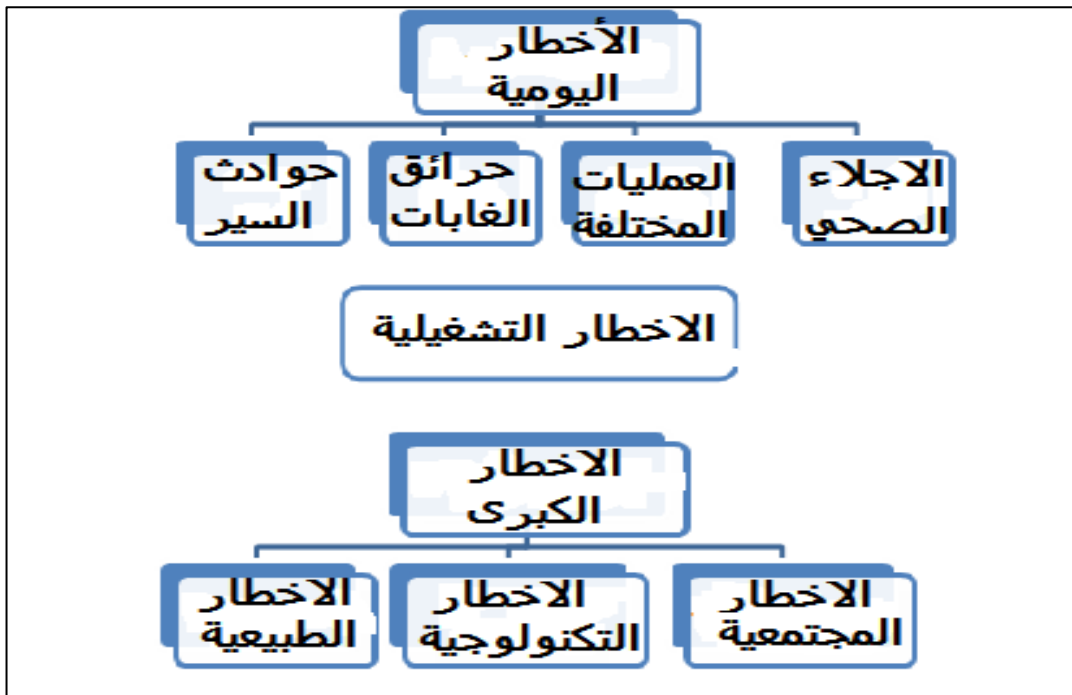
(10) والمادة (26) من القانون 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى

في إطار التنمية المستدامة، وتصنيف وترتيب مختلف الأخطار التي تشكل تهديداً على حياة الإنسان أو

ممتلكاته، حسب جهاز الحماية المدنية من الواقع العملي في مواجهة مختلف الأخطار ذلك حسب شدتها

وتواترها<sup>(1)</sup>، يمكن أن نعتمد التصنيف المبين في الشكل الآتي:

شكل رقم (02): ترتيب الأخطار حسب الشدة والتواتر



source: Fatima Chaguetmi, **urbanisation autour des sites industriels à haut risque- cas de Skikda** , présente pour l'obtention du diplôme de magister, option : villes et risques urbains, université mentouri constantine, 2010-2011, p21.

<sup>1</sup> - Fatima Chaguetmi, **urbanisation autour des sites industriels à haut risque- cas de Skikda**, op .cit, p.21.

ب- تصنيف الأخطار حسب الشدة واحتمال حدوثها:

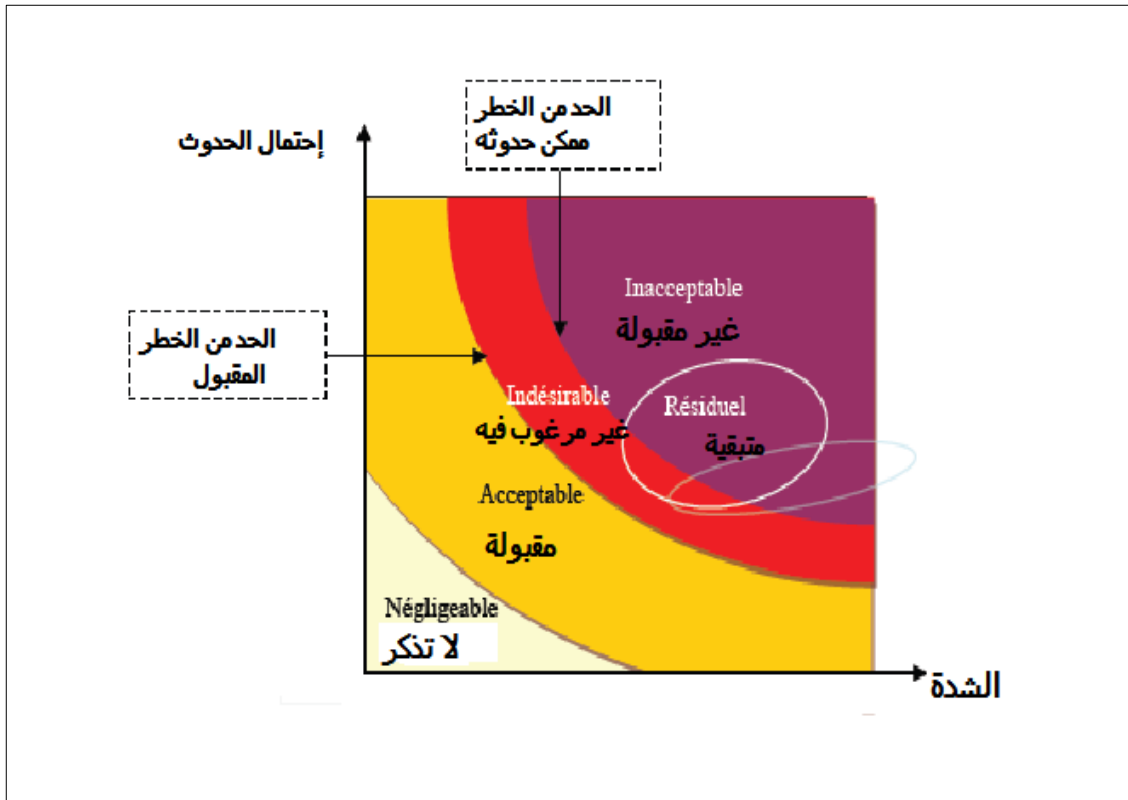
عموما يتم عبر مستويات من الشدة وإحتمال حدوثها وذلك حسب مصفوفة لتحديد المواقع المناطق المعرضة لخطر الحرجية كما هو مبين في الجدول التالي:<sup>(1)</sup>

جدول رقم (05):مصفوفة الشدة والحدوث حسب معيار NF EN 50126

	كارثية	حرجة	هامشية	غير مهمة
لا تذكر	لا تذكر	لا تذكر	لا تذكر	لا تذكر
مقبول	مقبول	مقبول	لا تذكر	لا تذكر
غير مرغوب فيه	غير مرغوب فيه	غير مرغوب فيه	مقبول	لا تذكر
غير مقبول	غير مرغوب فيه	غير مرغوب فيه	غير مرغوب فيه	مقبول
غير مقبول	غير مقبول	غير مقبول	غير مرغوب فيه	مقبول
غير مقبول	غير مقبول	غير مقبول	غير مرغوب فيه	مقبول

source: Mohamed Habib Mazouni, pour une meilleure approche du management des risques, doctorat de l'institut national polytechnique de lorraine spécialité : automatique, traitement du signal et génie informatique , école doctorale iaem lorraine, département de formation doctorale en automatique ,p23

شكل رقم(03): رسم بياني يصنف الأخطار حسب الشدة وإحتمال حدوثها



source: Mohamed Habib Mazouni, pour une meilleure approche du management des risques, op cit ,p23

1 - Mohamed Habib mazouni ,pour une meilleure approche du management des risques, doctorat de l'institut national polytechnique de lorraine spécialité : automatique, traitement du signal et génie informatique , école doctorale iaem lorraine, département de formation doctorale en automatique ,p23.

من خلال المنحنى الذي يصنف الأخطار حسب الشدة وإحتمال حدوثها ويدعم مصفوفة الشدة وإحتمال الحدوث كمقياس إقترحه معيار NF EN 50126 للحفاظ على تصنيفات محددة ومعين تم توزيعها على ثلاث فئات متميزة هي: (1)

### 1-المخاطر التي نسيطر عليها: وهي الجمع بين مخاطر ضئيلة ومخاطر مقبولة

أ- خطر ضئيل: لم يتم إتخاذ مخاطر ضئيلة في الإعتبار ضمن التقييم العام للمخاطر المرتبطة للنظام، وهو الخطر الذي لا يكاد ان يذكر والذي هو دون العتبة.

ب- خطر مقبول: الأخطار المقبولة في سياق معين على أساس القيم الحالية لمجتمعنا، خطر ينظر إليها على أنها تافهة يمكن أن يكون بسهولة مقبولا وبعبارة أخرى، حادث الإمكانات التي تتميزه ضعف إحتمال حدوثه، ويمكن قبول بسهولة في الواقع، مثال: نحن نواصل ركوب القطار على الرغم من حوادث محتملة بسبب إحتمال حدوث إنحراف أو الإصطدام الكارثي هو صغير للغاية.

### 2- مخاطر يمكن السيطرة عليها: التي تتطوي على المخاطر غير الضارة المتبقية.

أ- خطر مألوف: وهناك خطر يمكن تحمله هو خطر كبير ويكون في نوع معين، ويمكن قبول به بيقظة.

ب- خطر غير مرغوب فيه: خطر سلبي خطر يحدث في حالة التساهل مع التدابير المناسبة للمراقبة .

### 3- مخاطر لا يمكن السيطرة عليها: هو الجمع بين المخاطر المتبقية وغير المضمونة.

أ- المخاطر المتبقية: المخاطر التي تبقى بعد تطبيق تدابير الحد ، أي المخاطر التي تبقى بعد تطبيق أي تدابير للحد المتاحة، و بعد التدابير الوقائية.

ب- مخاطر غير مقبولة: مخاطر غير مقبولة ليس المخاطر المتبقية تحمله.

### ج- تصنيف الأخطار حسب الآثار التي تتركها على المجتمع والممتلكات:

فقد وضع الجغرافي هارولد فوستر (HAROLD FOSTER) طريق لقياس ومقارنة شعور المجتمع نحو الأحداث الطبيعية والآثار الناتجة عنها، ويعتمد القياس على ردة فعل المتأثرين أو اقاربهم بالحدث، من خلال ما يحصل لهم وأعطى قيم لها، حيث أشار فوستر إلى أن الخصائص الإجتماعية والسكانية لمناطق الأحداث تختلف باختلاف تقدم او تخلف الدول، كما يجب أن تأخذ بعين الإعتبار، ولكن قياس شعور وانطباع سكان المنطقة المنكوبة في تحديد قوة الكارثة لا يعطي أحيانا فكرة جيدة عن الأضرار والخسائر المادية التي اصابته المرافق والخدمات العامة المتوفرة في منطقة الحدث مستخدماً جدول الأساسيات لتحديد مدى خطورة الحدث ويتدرج التصنيف من 1 الى 12. (2)

حيث: الدرجة (1) تشير إلى أن الحدث بسيط، والدرجة (12) تشير إلى أن الحدث شديدا جداً.

<sup>1</sup> - Mohamed Habib Mazouni ,pour une meilleure approche du management des risques, op cit ,p.p24-28.

<sup>2</sup>-ابراهيم بن سليمان الأحيدب ، جغرافيا المخاطر، المرجع السابق ،ص40.

وضع فوستر نموذجاً لقياس انطباع وتصور الناس للحدث ويمكن تطبيقه في المناطق المتقدمة والنامية وتكتب حسب المعادلة التالية:<sup>(1)</sup>

$$1- \text{Tsd} = 445a + 280b + cd \text{ في العالم المتقدم}$$

$$2- \text{Tsd} = 630a + 410b + cd \text{ في العالم النامي}$$

الجدول رقم (06): قيم خسائر الأساسيات الناتجة عن الحوادث

مقداره	وصفه	حالته	قوة الحدث
0		محسوس بجهاز القياس.	1 بسيط جداً
2		يلاحظ من قبل بعض الناس الحساسين.	2 بسيط
5		يلاحظ من قبل بعض الناس ومن ضمنهم الموجودون في منازلهم.	3 خطر
10		يחס به جميع السكان ويخلق نوع من القلق وتأخر المواصلات.	4 متوسط
17		انتشار الخوف والقلق بعض الاضطرابات بعض الدمار البسيط وخاصة الاشياء غير الثابتة ودمار بعض المحاصيل.	5 ملاحظ بلا شك
25		اصابة بعض الناس بالقلق، والخوف، حصول خراب بسيط لبعض المباني القديمة أو غير الجديدة، توقف المواصلات، خراب شديد للمحاصيل.	6 ملاحظ
65		اصاب جميع السكان بالقلق والخوف، تبقى ذكرى الحادث لعدة سنوات تدمير المباني غير الجديدة، تدمير المحاصيل، فقدان عدد كبير من الحيوانات، خسائر مادية	7 ملاحظ جداً
80		اصابات عديدة دعر شديد، تدمير عدد من المباني، فقدان عدد من المباني، فقدان عدد كبير من الحيوانات.	8 مدمر
100		تدمير شديد، اخلاء المنطقة، خسائر بشرية، إغلاق الطريق، تأثر القطاع الزراعي لعدة سنوات.	9 مدمر جداً
140		عديد من الضحايا، تحطيم وسقوط مباني.	10 كارثة
180		تغطية عالية للحدث، طلب مساعدات خارجية، قتل معظم الناس أو أصابهم، تدمير كبير من المباني، تدمير الزراعة، ويتطلب اعادةتها عدة سنوات.	11 كارثة شديدة
200		تدمير جميع الخدمات والمرافق، تغير ملامح المنطقة، هجرة المنطقة، خسائر بشرية ومادية عظيمة.	12 فاجعة

المصدر: إبراهيم بن سليمان الأحيدب، جغرافيا المخاطر، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، 1469 ص 40.

<sup>1</sup> - ابراهيم بن سليمان الأحيدب ، جغرافيا المخاطر، المرجع السابق ، ص 41.

$$a = \text{عدد الضحايا.}$$

$$b = \text{عدد المصابين بحالات خطرة.}$$

$$c = \text{مقدار خسائر الاساسيات (انظر الجدول)}$$

$$d = \text{مجموع السكان المتأثرين}$$

## د- تصنيف الأخطار حسب طبيعة المتسبب فيها:

هو التصنيف الأكثر إيجابية المعتمد من طرف الأمم المتحدة وتبناه عدة دول ومنظمات معنية بإدارة الكوارث، والتي حددت عن ما لا يقل من أربعة عشرة من الأخطار الكبرى، الجزائر إعترفت بعشرة مخاطر كبرى وفق هذا المعيار وهذا ما أشارت له المادة (10) من القانون 04-20 المؤرخ في 2004 والمتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى في إطار التنمية المستدامة ويمكن تقسيمها حسب طبيعة الخطر إلى فئتين: (1)

**1- الأخطار الطبيعية:** ويمكن تصنيفها إلى فئات واسعة وهذا ما يتوقف على طبيعة الخطر جيولوجية مثل البراكين والزلازل، أو مناخية هيدرولوجية مثل الفيضانات، السيول الاعاصير... الخ.

**2- الأخطار البشرية:** والتي يتسبب فيها الإنسان مثل المخاطر التكنولوجية، والمخاطر البيئية.

كما يوجد هناك تصنيف تعتمده الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (UNISDR) وتقسم الأخطار الكبرى إلى ثلاث فئات رئيسية هي: (2)

**1- المخاطر التكنولوجية:** تنشأ بعض الظروف التكنولوجية أو الصناعية وتشمل الحوادث والإجراءات الخطيرة، هشاشة البنايات التحتية أو نشاطا بشريا محددًا قد يتسبب بخسائر في الأرواح البشرية إصابات، أمراض أو أضرار صحية أخرى، خسائر في الممتلكات، فقدان سبل العيش والخدمات إضطراب إجتماعي إقتصادي، أو ضرر بيئي. كما يمكن ان تنشأ المخاطر التكنولوجية مباشرة نتيجة لتأثير ظاهرة طبيعية ما.

**2- أخطار الطقس والمياه (هيدرولوجية):** عملية أو ظاهرة طبيعية جوية هيدرولوجية أو بحرية قد تتسبب في خسائر في الأرواح البشرية، إصابات، أمراض، أو أية اضرار صحية أخرى، خسائر في الممتلكات فقدان سبل العيش والخدمات، إضطراب إجتماعي وإقتصادي أو ضرر بيئي.

**3- المخاطر الجيولوجية:** هي ظاهرة أو عملية جيولوجية قد تتسبب في خسائر الأرواح أو أضرار صحية أو تلف في الممتلكات أو إضطراب إجتماعي أو إقتصادي أو ضرر بيئي وتشمل المخاطر الجيولوجية عمليات داخلية في باطن الأرض مثل الزلازل والبراكين، والعمليات الجيوفيزيقية الأخرى مثل حركة الكتل الصخرية والإنهيارات الأرضية، وتساهم العوامل الهيدروميثورولوجية بصورة كبيرة في بعض هذه العمليات. (3)

ومنه نستنتج أن الأخطار الكبرى تتباين وتتفاوت من حيث العوامل المؤثرة في حدوثها والبيئة التي تنشأ بها وتبعًا لذلك فقد ظهرت عدة تصنيفات للأخطار الكبرى وتوابعها، لهذا يصعب تحديد وتصنيف هذه الأخطار بدقة لتداخلها، ذلك لأن خطر معين من نوع ما يمكن أن يولد خطر آخر ليس من نفس النوع والصنف.

<sup>1</sup> - Fatima Chaguetmi, *urbanisation autour des sites industriels à haut risque- cas de Skikda*, op cit, p.21

<sup>2</sup> - سفنكا كريك تومين وانطونيو باريرا ، الدليل التشغيلي للحماية المدنية الاورو متوسطة PPRD ، (د. م. ن)، 2011، ص.ص 18-19.

<sup>3</sup> - الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ، مصطلحات الاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث عن الحد من مخاطر الكوارث، المرجع السابق، ص 13.

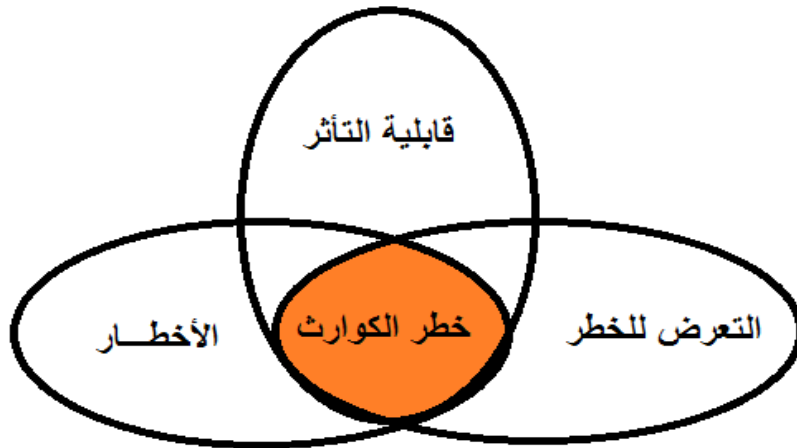
## المبحث الثاني: منهج التخطيط الإستراتيجي في مواجهة الأخطار الكبرى

سنتناول في هذا المبحث التخطيط الإستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى من حيث مفهوم التخطيط الإستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى وعلاقته بالكوارث في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فتطرقنا فيه إلى مبادئه ومكوناته، وفي المطلب الثالث عرضنا أهم خطوات التخطيط الإستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى، وأخيراً كان لا بد منا الإشارة إلى المعوقات وعوامل نجاح التخطيط الإستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى وذلك في المطلب الرابع.

### المطلب الأول: مفهوم التخطيط الإستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى

دراسة التخطيط الإستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى هو من دراسة التخطيط الإستراتيجي لمواجهة أخطار الكوارث نستنتج ذلك من التعاريف السابقة للخطر التي تطرقنا إليها في المبحث الأول، أن هناك علاقة كبيرة ترتبط بالمخاطر وحدث الكوارث كنتيجة حتمية لظهور الأخطار المتطرفة وعدم القدرة على السيطرة والتحكم فيها، من حيث قابلية التضرر للمجتمع أو النظام أو الأصول، فأصبحت الكارثة واقع بوجودهم في مناطق الخطر، ولكي تقع الكارثة يجب توافر هنالك ثلاثة متغيرات هي: الأخطار، والتعرض لها، وقابلية التأثر بها تثيرُ مخاطر الكوارث، علماً بأن السمات والظروف المميزة لمجتمع محلي أو نظام أو أصل من الأصول التي تجعله عُرضة للآثار المدمرة الناتجة عن الخطر هي جوانب قابلية التأثر التي يتصف بها.<sup>(1)</sup>

الشكل رقم (04): متغيرات حدوث الكارثة



المصدر: غسكيير فرانسيس وآخرون، تقرير سينداي، إدارة مخاطر الكوارث من أجل تعزيز القدرة على مجابهة الكوارث في المستقبل فريق عمل البنك الدولي والصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها وحكومة اليابان، 2012، ص10.

<sup>1</sup> - غسكيير فرانسيس وآخرون، تقرير سينداي، إدارة مخاطر الكوارث من أجل تعزيز القدرة على مجابهة الكوارث في المستقبل، المرجع السابق، ص10.

ومنه يمكن التطرق لبعض التعريفات التي تعرضت للتخطيط الإستراتيجي لمواجهة أخطار الكوارث: عرف التخطيط الإستراتيجي لمواجهة أخطار الكوارث بأنه "مجموع الترتيبات والتنظيمات والإستعدادات المتفق عليها للتعامل مع الكوارث ، أخطارها قبل وقوعها وأثناء حدوثها وبعدها، ويمكن تطبيق عملية التخطيط الإستراتيجي للكوارث وأخطارها على المؤسسات والمنظمات والمجتمعات وكذلك على المستوى الوطني بشكل عام".<sup>(1)</sup>

مفهوماً آخر للتخطيط لمواجهة الكوارث وأخطارها حيث يعرفه محمد بأنه "التحضير للتعامل بكفاءة وفاعلية مع الكارثة في حالة الفشل في منعها مع ضمان العودة للأوضاع الطبيعية واستعادة النشاط في أقل وقت ممكن وبأقل خسائر ممكنة للمنظمة"<sup>(2)</sup>

وينظر للتخطيط الإستراتيجي على أنه التخطيط المسبق للكارثة وهو نظام، فهذا النظام له مدخلاته والتي تتمثل في: التهديدات المتوقعة المتوفرة الإحتياجات المتوقعة لمواجهة الكارثة، وكذلك له عمليات تحويل تتمثل في: وضع الأولويات وكذلك الإستراتيجيات المطبقة في التخطيط، ولهذا النظام مخرجات وهي: الخطة الموضوعية والمناسبة لمواجهة الكوارث المتوقعة، وهذه المخرجات (الخطة) يجب أن تكون في سياق النظام الإجتماعي، وتلقى القبول من وحدات المجتمع، وتتماشي مع أنماط التخطيط المسبق للكوارث.<sup>(3)</sup> حيث تضمن هذه الخطط:<sup>(4)</sup>

- تحليل مفصل عن الكوارث أنواعها وما هي أولوية الخطر فيها.
- تحديد المسؤوليات والمهام المنوطة بكامل فئات المجتمع ومؤسساته ومناقشتها بشكل تفصيلي وصريح.
- تصنيف وتبويب جميع المصادر والإمكانات الموجودة وخلق قاعدة بيانات يتم الإعتماد عليها بشكل فوري في حالة الكارثة.
- التدريب المجتمعي ورفع الوعي العام وعمل سيناريوهات لمواجهة الكوارث حيث تتضمن هذه التدريبات والسيناريوهات تدريباً على الإخلاء والإنقاذ والإسعاف وفعالية تقديم الخدمة بشكل سليم للمصابين وضبط النفس والمعالجة النفسية.

<sup>1</sup>- سامان البدارين واحمد أرشيد، دراسة تحليلية عن التشريعات النافذة في المملكة الأردنية ذات العلاقة بالكوارث وإدارتها، مقدم للمديرية العامة للدفاع المدني للمشروع الوطني لبناء القدرات الوطنية لتقليل المخاطر الزلزالية في مدينة عمان، 2008، ص4.

<sup>2</sup>- ربا بنت حامد بن سعد المفلحي، واقع التخطيط لمواجهة الكوارث الطبيعية في مدارس التعليم العام، دراسة مقدمة لاستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى، كلية التربية بمكة المكرمة، السنة الدراسية 2006، ص44.

<sup>3</sup>- ربا بنت حامد بن سعد المفلحي، واقع التخطيط لمواجهة الكوارث الطبيعية في مدارس التعليم العام، المرجع السابق، صص42-43.

<sup>4</sup>- الدفاع المدني الفلسطيني فلسطين، مسودة رقم صفر، الخطة الوطنية لمواجهة الكوارث فلسطين، إعداد المديرية العامة للدفاع المدني رام الله، تشرين أول 2010، ص29.



- تقييم المجتمع بناءً على التجارب السابقة في مواجهة الكوارث أو من خلال ما تم الإعداد له وفعالية هذه الإعدادات ومدى كفاءتها ودرجة تطبيقها.

ويمكن ان نحدد الخصائص الإستراتيجية الجيدة لمواجهة الكوارث في ما يلي:<sup>(1)</sup>

- 1- أن تكون الخطة على أساس تحقيق هدف واضح ومحدد.
- 2- الإحتفاظ بحرية الحركة وعنصر المبادأة.
- 3- الحشد: جمع القوة المناط بها معالجة الكارثة في الزمان والمكان المناسب لتأمين عمليات المواجهة.
- 4- التعاون والإقتصاد في استخدام الإمكانيات المتاحة.
- 5- التفوق في السيطرة على الأحداث من خلال الإلمام الكامل بتطورات الكارثة.
- 6- الأمن والتأمين للأرواح والممتلكات والمعلومات.
- 7- تحديد السلطة والمسؤوليات لكل جهة مشاركة في مواجهة الكارثة.
- 8- أن تتسم الخطة بالمرونة الكافية لتعديلها إستجابة لأية متغيرات.
- 9- أن تكون الخطة متوازية.

بالإضافة للخصائص الخمس التالية:<sup>(2)</sup>

- بسيطة التعبير والاستذكار .
- سهولة الإلتباع والتنفيذ .
- سرعة التوزيع والتطبيق .
- مجربة و قابلة للتحقيق والثبات .
- مرنة في المراجعة والتحديث .

وبصفة عامة يمكن نستنتج بأن التخطيط الإستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى "هو مجموعة من التدابير والإجراءات التي تشمل الخطط الوقائية المسبقة وخطط الطوارئ وخطط إعادة الإعمار لمواجهة مختلف المخاطر المحتملة وما قد ينجم عنها من آثار على المواطنين والمقيمين وممتلكاتهم والبيئة.

<sup>1</sup>- علي بن حسن آل سالم ، مدى الجاهزية لإدارة الازمات والكوارث، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كلية الدراسات العليا قسم العلوم الادارية، الرياض، السنة الجامعية 2008 ، ص63.

<sup>2</sup>- خالد جهاد فهمي، التخطيط لمواجهة الكوارث، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، 1988، ص38.

## المطلب الثاني: مبادئ ومكونات التخطيط الإستراتيجي لمواجهة أخطار الكوارث

لكي يصبح التخطيط الإستراتيجي لمواجهة أخطار الكوارث فعالاً و يسهم في تحقيق الأهداف فلا بد من مكونات أساسية تعتمد في الخطة الإستراتيجية تراعي وتقوم على العديد من المبادئ الأساسية .

### أ- المبادئ التي يجب مراعاتها عند التخطيط الاستراتيجي لمواجهة أخطار الكوارث:

هناك مبادئ عامة يجب مراعاتها عند إعداد خطط لمواجهة الكوارث واطارها هي: (1)

1- مبدأ العلمية: أي الاستناد إلى أساس علمي، وهذا الأمر يقتضي الاستعانة بالخبرات العلمية في مجال التخطيط لمواجهة الكوارث.

2- مبدأ الإيجابية: حيث تكون الخطة إيجابية إذا تحققت أهدافها بنجاح.

3- مبدأ الإلزامية: والمقصود به الالتزام في التنفيذ من قبل جميع المشاركين في عمليات التخطيط للكوارث.

4- مبدأ المرونة: أي استجابة الخطة للظروف الطارئة، ومدى قابليتها لمواجهة أي مشاكل عند التنفيذ دون أي فشل.

5- مبدأ الواقعية: أي ملائمة الخطة للواقع والإمكانيات.

6- مبدأ الاستمرارية: بمعنى أن التخطيط ليس عاملاً عارضاً يُلجأ إليه في ظروف معينة بل المطلوب له هو صفة الاستمرار.

7- مبدأ المشاركة: أي الأخذ في الاعتبار لجميع الآراء البناءة لمختلف الخبراء وكل من وكل من يقومون بتنفيذ الخطة.

### ب- المبادئ التي يقوم عليها التخطيط الاستراتيجي لمواجهة أخطار الكوارث:

فإن سياسات الوقاية من المخاطر تخضع لمبادئ تخطيطية هامة نذكر منها: (2)

1 - مرونة الأهداف: وتعني المرونة في هذا السياق التخطيطي القدرة على التبديل والتحويل في السياسات وفي أهدافها بحيث تتسع باستمرار لإستيعاب أهداف جديدة، وتعديل الأهداف في ضوء المتغيرات المستجدة، والقدرة على التكيف السريع مع الظروف الطارئة.

2 - الإعتماد علي إطار تخطيطي واضح: ويقوم هذا الإطار على تعريف المخاطر، وتحديد مدى خطورتها والفرص المتحققة من مواجهتها، ويتأسس الإطار في ضوء أهداف استراتيجية واضحة، وتحديد مصادر الخطر

<sup>1</sup> - عباس ابو شامة عبد المحمود ، مواجهة الكوارث الغير التقليدية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009، ص ص55-56.

<sup>2</sup> - أحمد الزايد وآخرون، التخطيط لآليات إدارة المخاطر في السياسات الاجتماعية، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد(07)، تصدر عن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنامة، ماي2013، ص ص28-29.

القائمة، وأساليب مواجهتها، وتنفيذ سياسات المواجهة وتقويمها. وينطبق على هذا الإطار المبدأ الأول الخاص بالمرونة.

3 - **تحديد الأدوار والمسؤوليات:** لا يجب أن تترك الخطة الأدوار والمسؤوليات المرتبطة بتنفيذ عناصرها لحكم الصدفة، بل يجب أن تقوم بتحديد هذه الأدوار والمسؤوليات بدقة ومن الأدوار الهامة في هذا الصدد الإهتمام بعمل الفريق وتنفيذ خطط تدريبية للمهام المختلفة، وكذلك التدريب على التعاون والعمل الجماعي.

4- **التساند الوظيفي بين المكونات المختلفة:** سواء كانت مكونات الخطة أم مكونات السياسات الإجتماعية، ويؤكد هذا المبدأ أهمية العمل في منظومة، بحيث تعمل المكونات سوياً، ولا يترك لأحدها سيطرة على الأخرى، ومن ضمن ما يؤكد عليه هذا المبدأ أيضاً التساند الوظيفي بين سياسات مواجهة المخاطر والسياسات العامة في الدولة أو في قطاع معين من القطاعات.

5- **الشفافية:** وهي مبدأ تخطيطي مهم يقوم على وضع موضوع المخاطر ومواجهتها في كل أجزائه داخل المنظمة، والعمل على إشعار الكل بالمسؤولية اتجاهها، وتقييم الأداء في التخطيط لمواجهتها بشكل موضوعي ومستقل وشفاف.

6 - **وضع أسس لإختيار القادة:** حيث يكون من الأهمية بمكان وضع الأكفأ على رأس المجموعة التي تدير المخاطر، ويكون على الإدارة العليا مسؤولية رئيسه في تيسير العمل، وفي تحقيق فرص الإتصال الرأسي والأفقي وفي تنفيذ المهام المنوطة بالمنظمة أو بالقطاع.

7 - **توسيع قاعدة المشاركة:** لكي تشمل المنظمات المدنية والقطاعات المختلفة في الحكومة وخارجها في ضوء التنسيق بين الأدوار، وفي ضوء منظومة لتقسيم العمل، والعمل الدائم على خلق شعور بالإطمئنان بين الشركاء على أن الأوضاع تحت السيطرة وأن مشاركتهم كفيلة دائماً بتحقيق فرصة أكبر للنجاح.

### ج- مكونات التخطيط الإستراتيجي لمواجهة أخطار الكوارث:

تبرز المكونات الرئيسية للخطة الإستراتيجية للحد من أثار الأخطار الكبرى والكوارث في ما يلي:<sup>(1)</sup>

1- **الإستراتيجية الوطنية:** من الضروري عند تحديد الإستراتيجية الوطنية تقييم المخاطر من حيث نقاط الضعف الموجودة والتهديدات المحتملة التي قد تواجه البلاد، ومن بين الأدوات التي يمكن استخدامها لإجراء تقييمات المخاطر، هو وضع مخططات للأخطار، وقواعد بيانات الكوارث، وتحليل التكاليف والمنافع وتحليل الأثر بما في ذلك تقييم المعدل السنوي والحد الأقصى المحتمل للخسائر.

<sup>1</sup> - ISSAI 5510، الرقابة على خفض مخاطر الكوارث، تصدر المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنفوساي)، فيينا، (د.ت.ن)، ص6. للاطلاع أكثر على الموقع [www.issai.org](http://www.issai.org).

2-الأولويات: في سياق التخطيط لإدارة الكوارث، يتم تحديد الأولويات باستخدام نتائج تقييمات المخاطر، وعند تصميم الخطط الوطنية للكوارث، فإنه من الضروريّات الأساسية تحديد الأولويات مع مراعاة الموارد المحدودة، من الأولويات التي يتم تحديدها في المستوى الأول لمرحلة الإستجابة للكارثة يكون على الشكل التالي:<sup>(1)</sup>

أ - تزويد المعلومات الدقيقة في الوقت المحدد والمناسب: وهذا يضمن فعالية تطبيق مرحلة الإستجابة حيث يجب تمرير تلك المعلومات بنظام تقارير فورية إلى محللين لتلك المعلومات ورفعها إلى المستوى القيادي الأول حتى يضمن مواصلة العمل وأن يكون المستوى الأول على علم واطلاع بكل ما يحدث، أن هذه المعلومات يجب ان يكون المجتمع بأسره والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية على معرفة بها وذلك يضمن رسم صورة واقعية لما يحدث في هذه المنطقة ويضمن حالة المعرفة والإستقرار.

ب - تطوير نظام تقارير فعال على المستوى الوطني: أن المعرفة والإدراك للوضع في منطقة الحدث يجب أن تبدأ منذ لحظة وقوع الكارثة كما يجب مشاركة هذه المعرفة مع جهات الإختصاص عن طريق وسيلة إتصالية تتمثل على شكل تقرير بكل المستويات وبغرفة عمليات مشتركة حيث تمكنها هذه المعلومات من إدارة الكارثة لحظة بلحظة بصورة جيدة وفعالة.

ج - تشكيل وربط غرف العمليات ووضع المعلومات تحت أيدي الخبراء لتحديد الطريقة الأنسب للتعامل بها وتحليلها والخروج بتوصيات يتم رفعها للمستوى الأعلى عن طريق التقرير.

3-هيكل الحوكمة: تعد الحوكمة عاملاً رئيسياً في التنفيذ الفعال لخطط خفض مخاطر الكوارث، وتتطوي على علاقات ومسؤوليات واضحة ومحددة مسبقاً بين مختلف مستويات الحكومة، ويوفر إطار الحوكمة الهيكل الذي من خلاله تُوضع الأهداف، ويتم تحديد الوسائل لتحقيق تلك الأهداف، وإلى أي مدى تتم مراقبة الإنجازات. وتُسجّل الخطط الوطنية المهام الرئيسية لإدارة الكوارث، والمنظمات المسؤولة عن تنفيذ هذه المهام، والمسؤوليات التي تتعلق بالمناطق المختلفة. وليس هناك نموذج واحد من الحوكمة الجيدة لخفض مخاطر الكوارث. ويجب على المدققين دراسة الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي للمساعدة على تحديد المتطلبات الأساسية للحوكمة الجيدة.

4-التنسيق: يُعدُّ التنسيق الشامل في جميع مراحل إدارة الكوارث (قبل وأثناء وبعد وقوع الكوارث) أمراً ضرورياً لتنفيذ الأنشطة والوفاء بالمسؤوليات التي يتم مشاركتها بين العديد من المؤسسات، وتعمل الخطط الوطنية على توفير أدوات التنسيق، مثل الاجتماعات واللجان، وهذا التنسيق يعتمد على المبادئ الأساسية التي تمت صياغتها والإتفاق عليها في هذه الخطة حيث تم تحديد المسؤوليات والمهام والصلاحيات لكل مؤسسة وكيفية التصرف خلال الكارثة وبذلك فإن عمليات التنسيق والتعاون تكون من السهل تطبيقها وبشكل دقيق ما اذا تم إخضاعها قبل حدوث الكارثة إلى إختبارات وتقييمات في عملية التنسيق والتعاون، أن الدقة والفعالية في تنظيم وتطبيق عمليات

<sup>1</sup> - الدفاع المدني الفلسطيني فلسطين ،مسودة رقم صفر ،الخطة الوطنية لمواجهة الكوارث فلسطين ،المرجع السابق، ص.ص31-32.

الإستجابة وإدارتها وإدارة المعلومات فيها يرجع في الأساس إلى الدقة في تحديد المسؤوليات والصلاحيات ورسم علميات التنسيق المسبق في مثل هذه الحالات: (1)

أ- إدارة الوظائف والمهام في حالات الكوارث أو الطوارئ أما نجاح هذه العملية الإدارية فيأتي من خلال نجاح المؤسسات العاملة في بناء نظام خاص لإدارة حالات الطوارئ في خططهم القطاعية أو المؤسساتية والذي يحوي على معدات متنقلة وأدوات إتصالية وحتى المعدات أو الخبراء أو فرق المتطوعين وأساسيات تخزين المواد الغذائية أو الخيم.

ب - تنسيق العمل والمهمة الأولى في الحدث: ففي موقع الحدث تتراكم الخبرات من خلال المهمات ومن الممكن أن تتواجد في منطقة الحدث جميع المؤسسات التي تعنى بتقديم خدمات الطوارئ وهذا يتطلب تنسيق كامل للمهمة وتحديد لبنود العمل ومسؤوليات الفرق.

ج - التنسيق والتعاون في المجال المعلوماتي: وهو يتطلب نظاماً للإتصالات فعالاً ومنسقا بين المؤسسات العاملة على أرض الحدث حيث يتم تشكيل غرفة عمليات صغيرة في موقع الحدث يديره المسؤول عن المكان ومرتبطة بشكل أساسي بفرقة العمليات في مكان القيادة.

5-الإرشاد: تُرشد الخطط الوطنية للكوارث المؤسسات المعنية في عملها لإدارة الكوارث، على الأهداف والغايات، وتقييمات المخاطر وغيرها من المعلومات الواردة ضمن الخطط العملياتية أو الفرعية، أن تكون مستمدة ومتسقة مع الإستراتيجية الواردة في الخطة الوطنية، ويُعد التخطيط والمراقبة والإبلاغ الذي يقع ضمن مسؤوليات المؤسسة أو المؤسسات الرئيسية المسؤولة عن التخطيط الوطني للكوارث، ذو أهمية رئيسية ويجب توفير الموارد الكافية. (2)

<sup>1</sup> - الدفاع المدني الفلسطيني فلسطين، مسودة رقم صفر ،الخطة الوطنية لمواجهة الكوارث فلسطين ،المرجع السابق، ص33.

<sup>2</sup> - ISSAI 5510 ، الرقابة على خفض مخاطر الكوارث، المرجع السابق، ص6.

## المطلب الثالث: خطوات التخطيط الإستراتيجي للحد من آثار أخطار الكوارث

تتكون عملية التخطيط الإستراتيجي لإدارة الكوارث والأخطار الكبرى من مجموعة من الخطوات للتعامل مع مختلف الكوارث والأخطار الكبرى ، وتشمل هذه الخطوات على وجه الخصوص ما يأتي:

### 1- إصدار التشريعات والقوانين ورسم السياسات:

وهذه المهمة تقع في دائرة اختصاص الحكومة في أي دولة أو على مستوى المنشأة أو المنظمة أو المؤسسة أو الشركة ممثلاً في السلطة الإدارية العليا المختصة فيها، وتتصف هذه المهمة من منظور القوانين والسياسات والقواعد الحاكمة بالخصائص الآتية:<sup>(1)</sup>

- أنها استراتيجية تتسم بالشمول من حيث النطاق والاتساع من حيث المجال والبعد الزمني، تعتمد على تحقيق أهداف طويلة المدى.

- تحدد المسؤوليات على مختلف المستويات للوصول إلى الغايات والأهداف.

- التوصية بممارسات معينة ومحددة لا سبيل للخروج عليها.

- تحدد معايير دقيقة لإتخاذ القرارات.

- وتكمن أهمية هذه القوانين والسياسات فيما يلي:<sup>(2)</sup>

- تحقيق الأهداف المشتركة.

- تجعل الأعمال والتصرفات قانونية وتحمي متخذيها من المساءلة.

- تضمن تنفيذ الممارسات والمسؤوليات المختلفة.

- ضمان سيطرة جهة واحدة محددة على إدارة الكارثة في جميع مراحلها.

ومن غير هذه التشريعات يكون هناك ضعف في التنفيذ والتنسيق وتضارب في التوجهات وضعف في النتائج بل

أحياناً نتائج سلبية، وبينما يكون سن التشريعات من القمة للقاعدة يكون تنفيذ الإستراتيجيات من القاعدة للقمة كما

أن وضع السياسات والقوانين والتشريعات ينبغي أن يراعي بعض المعايير الآتية:<sup>(3)</sup>

- الحقوق والحرية الشخصية للأفراد.

- ثقافات المجتمعات والعادات والتقاليد.

- طبيعة المخاطر.

- القوانين الأخرى القائمة ويكون لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بمحل تلك القوانين.

<sup>1</sup> - مشعل عايض العتيبي، فاعلية التخطيط الاستراتيجي بالدفاع المدني للحد من الكوارث، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كلية الدراسات العليا قسم العلوم الشرطية، الرياض، السنة الجامعية 2011، ص.ص 86-87.

<sup>2</sup> - سامان البدارين واحمد أرشيد، دراسة تحليلية عن التشريعات النافذة في المملكة الأردنية ذات العلاقة بالكوارث وإدارتها، المرجع السابق، ص.ص 6-7.

<sup>3</sup> - علاء الدين ناطورية ، الإدارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي، عمان، دار زهران، 2009، ص.ص 273.

- مبادئ إدارة الكوارث.

وتشمل مجالات القوانين والسياسات الحاكمة لإدارة الكوارث وخطورها ما يأتي:<sup>(1)</sup>

- أهداف إدارة الكوارث وخطورها .

- علاقة إدارة الكوارث وخطورها بالتنمية المستدامة .

- مسؤوليات وصلاحيات المنظمات والمؤسسات المختلفة .

- الهيكل التنظيمي.

- الموارد الإقتصادية والتكاليف المالية .

- العلاقة مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والدول والمجتمعات الأخرى.

2- **التعريف بمشروع الخطة:** عند وضع خطة الطوارئ يجب تحديد المهمة والأهداف ومجالات خطة الطوارئ

في تشكيل فريق العمل، مع الاسترشاد بالإحتمالات والتقدير والتوصيات السابقة.

3- **وضع معايير لتفعيل الخطة أو وقفها:** كتحديد الشخص المسؤول عن أخذ هكذا قرار والآلية المتبعة لذلك،

ويجب ان تحترم في هذا المجال التراتبية الإدارية كأن يكون رئيس البلدية أو القائم مقام مسؤولاً عن تفعيل

الخطة على نطاق محلي والمحافظ على صعيد المحافظة ووزير الداخلية على الصعيد الوطني ومجلس

الوزراء على الصعيد الوطني الدولي عندما تطل الكارثة جهات خارجية، وبما أن تفعيل هذه الخطة يرتب على

الدولة تكاليف باهظة لتحريك كافة الموارد بصورة سريعة واستثنائية يجب أن يقوم بهذا العمل هيئة خاصة

لإدارة الكوارث، يعتمد هذا التفعيل على مؤشرات بإستطاعتنا قياسها تعطينا فكرة عن حجم الكارثة ومدى تأثيرها

على مجريات الحياة اليومية وعليه يبني المسؤول قراره بتفعيل الخطة الخاصة أو عدم تفعيلها، وفي حال تم

تفعيلها يحتم ذلك تصريحا علنيا عن وقف الخطة عندما تعود المؤشرات المذكورة أعلاه إلى طبيعتها، وهذا

يعطي انطبعا جيدا للمواطنين والجهات الخارجية عن الإحترافية في التعاطي مع الأزمات. ودعمها بنموذج

يشرح طريقة تفعيل خطة الجهوية، وبعده سيناريوهات محتملة.<sup>(2)</sup>

4 - **تشكيل فريق العمل لغرفة العمليات:** إن إنشاء فريق العمل لغرفة العمليات يناط بها مسؤولية إدارة الكارثة

يعتبر على غاية من الأهمية في الخطة الإستراتيجية للأسباب التالية:<sup>(3)</sup>

- تحقيق التنسيق والتكامل بين الجهات المختصة العاملة، لها علاقة بالتعامل مع الكارثة بحيث يتحدد دور كل

منها تفصيلاً في كل مرحلة من مراحل إدارة الكارثة لتحقيق درجة عالية من الفعالية.

- تحقيق الإستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة ومنع الإزدواجية والتداخل الذي يبديد الطاقات.

<sup>1</sup> - علاء الدين ناطورية، الإدارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي، المرجع السابق، ص 274.

<sup>2</sup> - ناجي صعيبي، مكونات الجهوية لمواجهة الكوارث والحوادث الاستثنائية، مجلة الصحة والانسان، العدد (02)، بيروت، 2012، ص 9.

<sup>3</sup> - سامان البدارين واحمد أرشيد، دراسة تحليلية عن التشريعات النافذة في المملكة الأردنية ذات العلاقة بالكوارث وإدارتها، المرجع السابق، ص 11-12.

- تحقيق درجة عالية من الفعالية، لما لها من إمكانيات وصلاحيات تمكنها من التنسيق بين جميع المستويات.
  - ضمان السيطرة على زمام المبادرة في جميع مراحل الكارثة من قبل جهة واحدة مما يحد من كثرة الآراء والاجتهادات التي تضيع الوقت.
  - إيجاد مركز للمعلومات والخبرة، وبما يركز على الإهتمام بالتحديث المستمر للخطط والبدائل التي يمكن من خلالها مجابهة الكوارث متى دعت الحاجة إلى تنفيذها.
  - تنسيق الإحتياجات للمعونات الدولية حسب الحاجة وتوفير المعلومات الصحيحة لها.
  - إن تشكيل فريق العمل يمثل المحرك الأساسي للخطة الإستراتيجية ولهذا يتعين أن يجرى هذا الإختيار وفقاً لمعايير محددة نذكر منها فيما يأتي:<sup>(1)</sup>
    - إختيار الأعضاء من سيكون لهم دور في تنفيذ الخطة الإستراتيجية.
    - أن يكون الأعضاء من لهم دراية بإدارة الكوارث وبالمسؤوليات المختلفة للمنظمة التي يمثلونها.
    - أن يكونوا من أصحاب القرار والقدرة على تطبيق الخطة على مؤسساتهم.
    - أن يضم فريق العمل ممثلاً عن كل منظمة أو مؤسسة لها علاقة بإدارة الكوارث.
    - لنجاح فريق غرفة العمليات لابد من أن تتوفر:<sup>(2)</sup>
      - مقر غرفة العمليات يكون مستقل تحت إدارة الهيئة المسؤولة عن إدارة الأزمة، والفريق المشكل لها ممثل لكل الأجهزة العاملة في مواجهة الأزمة، مع إختيار منسق لغرفة العمليات بين أعضاء الفريق.
      - لديه سلطات وصلاحيات كافية في إدارة وتوجيه العمل.
      - له أسس التنظيم الإداري الجيد لتحقيق أقصى درجة من المرونة والتكيف السريع مع المتغيرات.
      - لديه شبكة إتصالات فعالة ومتطورة، لتحديد أبعاد الأزمة والسيطرة عليها سريعاً.
      - لديه قاعدة معلومات حديثة داخل الغرفة ليكفل السيطرة على الكوارث والتوظيف السليم للإمكانيات.
      - له خرائط مساحة للمناطق المرتبطة أو المحتملة لوقوع الأزمة، وتحديد المنشآت المهمة والحيوية وشبكة الطرق الرئيسية على الخرائط، وتوفير اللوحات الإلكترونية البيانية والمعلومات الرقمية.
      - لديها ناطق رسمي بإسم خلية إدارة الأزمة يطل على الإعلاميين في أوقات محددة ومتقاربة بحسب سرعة الحدث ووقعه الإجتماعي ومن مكان محدد يستحدث خصيصاً بطريقة مدروسة.<sup>(3)</sup>
- أما المعايير التي تحكم إختيار موقع غرفة العمليات هي على النحو التالي:

<sup>1</sup>- مشعل عايض العتيبي، فاعلية التخطيط الإستراتيجي بالدفاع المدني للحد من الكوارث، المرجع السابق، ص 88.

<sup>2</sup>- حلقة العلمية- عدد خاص-الخطة السادسة، ادارة الكوارث والازمات، مجلة الامن والحياة، العدد(257)،السنة(31)،جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، جانفي2012، ص42.

<sup>3</sup>- ناجي صعيبي، مكونات الجهوزية لمواجهة الكوارث والحوادث الاستثنائية، المرجع السابق، ص10.



- أن تكون في مكان يسهل الوصول إليه، ومرتبطة بشبكة الطرق الرئيسية مما يتيح للأعضاء الإلتحاق بها.
- أن يتم الإنشاء تحت الأرض قدر الإمكان، وفق مواصفات هندسية تستهدف حمايته وتأمينه من مخاطر الانفجار، وتحصينه ضد أي عمل تخريبي
- إختيار الموقع بعيداً عن المناطق السكنية المزدحمة.
- أن يكون الموقع غير معلوم للعمامة ويستحسن أن يحاط المبنى بأساليب الإخفاء والتمويه، بما يعوق سهولة التعرف عليه، ليكفل الحماية والتأمين ضد التخريب.
- أن يكون بعيداً عن خطر إنفجار الأنابيب الرئيسية للمياه والغاز والصرف الصحي والشبكات الرئيسية للكهرباء وبعيدا عن المباني المرتفعة.
- أن يكون للغرفة أكثر من مدخل ومخرج، وأن تكون المداخل عكس المخارج بما يكفل تأمين وسلامة أفراد الفريق أثناء الطوارئ.

#### 5- شرح المسؤوليات وتحليل الموارد والإمكانات:<sup>(1)</sup>

- يجب التأكد من أن هناك شرحا وافيا للمهام وتحديد مسؤوليات كل فرد في مؤسسة أو منظمة في حالة حدوث الكارثة، وأن يكون دوره متطابقا مع مهامه ومسؤولياته في الوظيفة التي يشغلها والإرتباط قدر الإمكان بالمهام اليومية الروتينية، ويتم تحديد وتحليل إمكانات المؤسسة المعنية بالنظر في الأمور التالية:
- أ- حصر الموارد المتاحة: حصر الموارد والإمكانات المتاحة للمنظمة وبوجه خاص في حصر الموارد المختلفة وتشمل كل شيء ذا قيمة مثل: الطاقم البشري، التدريب، الأجهزة، الإمكانيات، والموارد الاقتصادية، مع الأخذ بعين الإعتبار الموارد غير المتوفرة كي يتم تأمينها بمعرفة المؤسسة أو المنظمة خاصة في حالة طلب المساعدة الخارجية سواء من خارج المنظمة أو من خارج الدولة.
  - ب- قدرات المنشأة: قدرات المؤسسة أو المنظمة على العمل والتعامل مع الكوارث بشكل تلقائي وبحرية.
  - ج- تسخير الموارد: أي جاهزية الموارد بمعنى القدرة على توجيهها بسرعة فائقة في حالات الكوارث ووجود نظام لتفعيل تلك الموارد واستمرارية توفيرها.

#### 6- دراسات المخاطر واحتمالات وقوعها وما تفرزه من مشكلات:

ومؤدى ذلك تحليل المخاطر والمشاكل المحتملة للوصول إلى تحقيق الأهداف التالية:<sup>(2)</sup>

- إستراتيجية الوقاية من المخاطر والكوارث .
- إستراتيجية التعامل مع الكوارث وكيفية الخروج منها بأسرع وأفضل طريقة ممكنة.

<sup>1</sup> - علاء الدين ناطورية ، الادارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي، المرجع السابق، ص275.

<sup>2</sup> - مشعل عايض العتيبي، فاعلية التخطيط الاستراتيجي بالدفاع المدني للحد من الكوارث، المرجع السابق ، ص.ص92-93.

- خطط يتم تنفيذها على المدى القريب والبعيد، مثل تحضير المسؤولين على مختلف المستويات للتعامل مع الكوارث وذلك من خلال: تشكيل لجان، حملات توعية، تدريب، اعتماد أكواد (رقم تعريفي) للمباني والمواصفات الزلزالية، وضع سياسة لإستخدامات الأراضي، تأهيل المباني القائمة وإعادة تأهيل المباني المضرورة.

#### 7-التعافي أو إستعادة النشاط لما قبل حدوث الكارثة:

وهذه الخطوة تنطوي على سلسلة من التدابير والإجراءات والسياسات السابقة على وقوع الكارثة لتهيئة كافة قطاعات المجتمع لاجتياز الأحداث الكارثية وذلك من خلال:(1)

- دمج الحد من أخطار الكوارث ضمن أجندة التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية واستراتيجية الحد من الفقر وإدماج قضايا البيئة في التنمية.

- توفير الفرص للمجتمع المدني وبصفة خاصة المنظمات غير الحكومية والمجتمعية للإسهام في إدراج عملية الحد من أخطار الكوارث في إطار التنمية المحلية.

- دعم نظم الحكم المحلي اللامركزي للحد من أخطار الكوارث وتحديد الأدوار والمسؤوليات والمهام المقتضى القيام بها سواء أثناء الكارثة للحفاظ على البنية الأساسية والتحتية والممتلكات والموارد أو في المرحلة اللاحقة لإنهاء الكارثة من إيواء وملاجئ ورعاية صحية وتوفير المستلزمات الضرورية لإستمرارية الحياة واستعادة الأنشطة اليومية من إصلاح للطرق وإعادة تأهيل الأبنية والوحدات الإنتاجية وغيرها من خدمات تتصل بتنمية الإقتصاد المحلي والحفاظ على روابطه الأمامية والخلفية.

#### 8-الرصد والمراقبة:وتشمل بوجه خاص ما يأتي:(2)

-جمع المعلومات.

-إعداد خرائط المعلومات.

- تحديد أماكن وحجم الأخطار ومن ثم إجراء دراسات لتقييم قابلية إصابة الإنسان والممتلكات.

-تقدير وتقييم الإمكانيات والمصادر المحلية.

-عرض المعلومات المتاحة على صانعي القرار لتمكينهم من إتخاذ إجراءات تنفيذية مناسبة وفقا لمراحل وخطوات وأولويات واضحة

#### 9-التقييم والمراجعة: هذه المرحلة تبدأ و لا تنتهي فهي أشبه بعملية دائرية للتطوير والتعديل وإعادة التخطيط

المستمر، هذا العمل تقوم به لجنة محايدة و تتكون من عدة جهات وينبغي ألا تمارس الفوقية و التعالي على العاملين والمنفذين للخطة و دورها ينبغي أن يكون توجيهياً من خلال لقاءات دورية مع جميع المنفذين وبعض

<sup>1</sup>- مشعل عايض العتيبي، المرجع السابق ، ص.ص93-94.

<sup>2</sup>- مشعل عايض العتيبي، نفس المرجع، ص94.

ممثلي المجتمع المدني ومن خلال تقارير مختصرة مكتوبة تعتبر قوائم تقويم لأعمال كل وحدة أو مكتب كما أدوار هذه اللجنة الكتابة للقيادة المركزية للجنة الإغاثة و الكوارث ثم إعداد خطة دورية لتعديل ،ذلك بعد فحص الخطة والتأكد من الجاهزية، من خلال إجراء مناورات أو سيناريوهات لكوارث محتملة إفتراضيا للتأكد من صلاحية الخطة أو تطويرها وعادة ما تختار هذه اللجنة من أناس لديهم الجمع بين التخصص الفني و الخبرات الميدانية و القدرة على القيادة والتوجيه بأسلوب غير استفزازي حتى لا يخلقوا مشاكل في موطن حساس من النواحي السياسية و الأمنية.<sup>(1)</sup>

#### 10 -التدريب والتعليم: ويكون ذلك بالإعتماد على ما يلي:<sup>(2)</sup>

- إستخدام المعرفة والإبتكار والتعليم لبناء ثقافة للسلامة والتأقلم على جميع المستويات.
- إدماج المعارف المتعلقة بالحد من الكوارث في المناهج الدراسية ودعم العملية التعليمية في هذا مجال.
- تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية مع بيانات عملية وسيناريوهات عملية أخرى افتراضية للوقوف على التحرك والأفعال والسلوكيات السليمة في التعامل مع الكوارث والأخطار الكبرى بشكل علمي ومنهجي.

<sup>1</sup>- ابراهيم توفيق، علم إدارة الكوارث والأزمات ، المرجع السابق، ص21.

<sup>2</sup>- مشعل عايض العتيبي، فاعلية التخطيط الاستراتيجي بالدفاع المدني للحد من الكوارث، المرجع السابق، ص94.

## المطلب الرابع: معوقات وعوامل نجاح التخطيط لمواجهة أخطار الكوارث

هناك عوامل يمكن أن تساهم في عملية نجاح التخطيط الإستراتيجي في مواجهة الأخطار الكبرى ، كما توجد عدة معوقات تحد من دوره في الحد من الأخطار الكبرى .

### أ- معوقات التخطيط الإستراتيجي لمواجهة أخطار الكوارث:

يواجه التخطيط الإستراتيجي لمواجهة أخطار الكوارث ثلاث أنواع من المعوقات وهي على النحو التالي:

#### 1- المعوقات الإدارية: وتتمثل أهمها في:<sup>(1)</sup>

- الإفئثار إلى نظام إتصال مناسب بين الجهات المشاركة في مواجهة الكوارث وأخطارها.
- المركزية الشديدة وعدم إتاحة الفرصة للجهات المشاركة في مواجهة الكوارث وأخطارها في التخطيط واتخاذ القرارات الخاصة بأساليب وطرق المواجهة قبل أو أثناء أو بعد حدوث الكارثة.
- إنعدام التنسيق بين الجهات المشاركة في مواجهة الكوارث، وظهور التنافس وسعي كل جهة للتدخل بسرعة وبإنفراد لكي ينتسب إليها النجاح في عمليات المواجهة.
- عدم مراعاة التخطيط الإستراتيجي لتداعيات الكارثة وتغيرات البيئة الخارجية والداخلية.
- عدم تحديد مسؤول إعلامي لتزويد الجمهور بالحقائق ومناشدها التعاون مع الفرق المتدخل في الميدان.
- عدم وضوح إختصاصات ومهام ووقت تدخل كل جهة من الجهات المشاركة في المواجهة.
- صعوبة تحديد وقياس نتائج مكافحة آثار الكوارث، ولا يكفي في هذا الشأن الاعتماد على تراجع أو زيادة إحصائيات تداعيات كارثة معينة بل الرجوع إلى عوامل أخرى إجتماعية وإقتصادية وسياسية.
- تعقد بيئة التخطيط الإستراتيجي: ولمواجهة تحديات هذه التعقيدات يجب على المنظمات مراعاة العديد من النقاط حتى يمكن إدارة منظماتهم بكفاءة، ومن بين هذه النقاط:
- أ- إعداد سيناريوهات بديلة للتغيرات المستقبلية المحتملة.
- ب- تبني إستراتيجيات (موقفية) تناسب ظروف كل أزمة أو كارثة حسب توقيتها وطبيعتها حدوثها وأسبابها وتداعياتها المحتملة، والإحتفاظ بالمرونة لمواجهة كافة هذه الإحتمالات.
- ج- التركيز على الجودة في تقديم الخدمات في مختلف مراحل الكارثة.
- د- مراعاة الموارد التي تسند تطبيق الإستراتيجيات من أجل دعم عوامل القوة، وتحجيم عوامل الضعف.

<sup>1</sup> فيحان فهد غازي السهلي: متطلبات التخطيط الاستراتيجي ودورها في الحد من أضرار الكوارث، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم ادارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كلية الدراسات العليا قسم العلوم الإدارية، السنة الجامعية 2010-2011، ص.ص 56-58.

هـ - ضعف الإهتمام بالتفكير الإستراتيجي الذي يعنى بفحص وتحليل عناصر البيئة المختلفة ودقة إجراءات التنبؤات المستقبلية، وصياغة الإستراتيجيات المتوافقة مع ظروف التطبيق، وإدراك النقاط الحرجة والمحورية في حياة المنظمة والإستفادة من الموارد البشرية والمادية والمعنوية النادرة.

## 2- المعوقات البشرية: وتتمثل أهمها في: (1)

- الإمتثال للمعايير السائدة في المجتمع والحذر من الخروج عليها خوفاً من التعرض للنقد أو الفشل.
- الإستعجال وسوء تقدير النتائج دون مراعات القدرات والموارد الكافية لتحقيق الأهداف المسطرة.
- الخوف من الفشل الذي يؤدي إلى الإحجام والتردد والحذر من تجريب كل جديد.
- ضعف الملاحظة والنظرة السطحية للمشكلات والأمور المهمة.
- الخمول والتخاذل ونقص الثقة بالنفس.
- إتباع عادات التفكير النمطية.
- القيود وقلة الحركة الفكرية.
- الجمود وعدم القدرة على التجديد.

## 3- المعوقات الفنية والمادية: وتتمثل أهمها في: (2)

- نقص الموارد والإمكانات الفنية اللازمة للتخطيط الإستراتيجي لمواجهة الكوارث وأخطارها.
- ضعف مرونة السيناريوهات على تقبل التغيرات المحتملة أثناء تطورات الكارثة.
- قلة الإطارات الفنية المؤهلة لوضع خطة متكاملة.
- عدم وجود أجهزة إنذار مبكر التحديد الأخطار المحتملة.
- محدودية إستخدام التقنيات الحديثة في مواجهة الكوارث.
- عدم توفر التقنيات الحديثة اللازمة لتحليل المعلومات أو لتوفير قواعد معلوماتية.
- قلة المخصصات المالية الموجهة للتخطيط الإستراتيجي لمواجهة الكوارث وأخطارها.
- عدم إدراج المخصصات المالية الموجهة للتخطيط الإستراتيجي لمواجهة الكوارث وأخطارها في الموازنة العامة للدولة.

<sup>1</sup> - فيحان فهد غازي السهلي، متطلبات التخطيط الاستراتيجي ودورها في الحد من أضرار الكوارث، المرجع السابق، ص59.

<sup>2</sup> - فيحان فهد غازي السهلي، نفس المرجع، ص60.

## ب- عوامل نجاح التخطيط الإستراتيجي لمواجهة أخطار الكوارث:

هناك عدة مستلزمات وعوامل تساهم توفرها في إنجاح خطط مواجهة أخطار الكوارث بحيث تحتوي هذه المخططات على عدد من العناصر والمعلومات الرئيسية وأهمها:<sup>(1)</sup>

1- إبراز المراكز الهامة والضرورية في المدن والتجمعات السكانية والصناعية ووجوب الإشارة إليها في المخططات وطرق الوصول إليها مثل: المستشفيات والمراكز الصحية، والدفاع المدني والشرطة، ومراكز تخزين الأدوية والمواد الغذائية، ومحطات شبكات الكهرباء والماء، ومراكز المتطوعين.. وغيرها.

2- التأكد من جاهزية مباني ومنشآت المستشفيات، ومؤسسات إسناد الطوارئ وصمودها في وجه الكارثة وذلك حتى تتمكن من تقديم الخدمات والإسعاف للمصابين.

3- كيفية تصرف مؤسسات إسناد الطوارئ مثل: التأكد من جاهزية وأماكن وجود المركبات، بالإضافة إلى التأكد من قدرتها للوصول الى المناطق المنكوبة لتقديم المساعدة، فقد أظهرت الأحداث الزلزالية التي تعرضت لها عدد من دول العالم وجود حالات كثيرة لم تتمكن خلالها مؤسسات الطوارئ من الوصول إلى الأماكن المنكوبة، وذلك بسبب إنهيار مباني هذه المؤسسات فوق المركبات

4- توفير طرق للمواصلات البديلة والإشارة لهذه الطرق في المخططات، وذلك استناداً لسيناريوهات الأضرار والانهيارات المتوقعة، لذلك يجب أن تتضمن خطط الطوارئ وجود بدائل مع ضرورة الإشارة لهذه البدائل " الطرق والممرات "في المخططات، بالإضافة لتحديد الطرق المتوقع إغلاقها نتيجة الانهيارات الجزئية أو الكلية، والإشارة كذلك لطرق الإخلاء وتصنيفها وفقاً لأهميتها مثل شارع إخلاء (أ) وإخلاء (ب)، أو شارع إخلاء رئيسي أو فرعي.

5- تخصيص أماكن واسعة ومفتوحة لإستخدامها كساحات للعمل الميداني وإسناد الطوارئ، حيث تستخدم هذه الساحات لإقامة غرف للعمليات و المستشفيات الميدانية والمخيمات المؤقتة الخاصة بتجميع وإخلاء الناجين، مع ضرورة الإشارة لأماكن وجودها في المخططات، ومراعاة توزيعها في جميع مناطق واحياء المدن والتجمعات السكانية، وأن يرافق ذلك تحديد طرق الوصول إليها و كيفية تأمين الدواء و الغذاء والمياه من أقرب المصادر .

6- وضع نتائج دراسات قابلية الإصابة للأخطار على المباني والمنشآت على مخططات الأخطار، وتحديد مستوى خطورتها وذلك من خلال الإستعانة بألوان مستوى الخطورة المعتمدة في المؤسسات الدولية، الأحمر، البرتقالي ، الأصفر، والأخضر، واستناداً لموقع هذه المباني والمنشآت في المخططات تجري المؤسسات ذات العلاقة سيناريوهات لأخطار محتملة، بحيث يتم من خلالها وضع الخطط اللازمة للإستجابة وقت الحدث،

<sup>1</sup> - جلال نمرالدبيك، مخططات المخاطر وإدارة الكوارث "سيناريوهات لمخاطر زلزالية متوقعة لعينة من المدن الفلسطينية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، (د. س. ن)، ص.ص 6-7.

وكذلك الاستفادة من هذه السيناريوهات في معالجة أماكن الضعف ورفع الجاهزية وتقليل قابلية إصابة المباني والمنشآت.

7- التواصل والإتصال مع أهالي الضحايا والمصابين ومع الفرق العاملة على الأرض لمواجهة الكارثة وأهاليهم، لذلك يجب أن يكون هناك فريق عمل بقيادة مسؤول يعمل على الإستقبال والتواصل والتوجيه والإرشاد والاعتماد على خط ساخن مجاني سهل الحفظ، كذلك التواصل ما بين الفرق العاملة على الأرض يجب أن يكون متعارف عليه مسبقا أيضا بحيث يتعين على كل فرد أن يعرف دوره وأن يتعرف بسهولة إلى باقي المعنيين ودورهم، لذلك يكون من المستحسن أن ترتدي كل مجموعة ملابس خاصة بها وعلى المدير العام للعمليات ومعاونيه أن يرتدوا لباسا خاصا أيضا ولا يدخل إلى مكان الحدث والطوق الأمني إلا من له علاقة بالعملية.<sup>(1)</sup>

إن الخطط الفعالة هي التي تستند إلى إجراءات وقوانين وآليات للتعامل مع الحدث أو الكارثة المحتملة، لذلك يجب أن يستند التخطيط للتعامل مع الكوارث إلى ثلاث مراحل هي:<sup>(2)</sup>

أ - ما قبل الحدث (الإستعداد): وتشمل:

- 1-لمحة تاريخية عن أنواع الكوارث مع معلومات جغرافية للتنبؤ بشكل أدق باحتياجات المستفيدين.
- 2-الأداء السابق للموردين ومقدمي الدعم اللوجستي والمانحين لوضع خطة إغاثة فعالة موثوقا فيها.
- 3-سعر السوق والسعر التاريخي حسب كل منطقة لإعداد مخزون طوارئ.

ب - أثناء الحدث (المواجهة) وتشمل:

- 1-المواءمة بين الكميات المقدمة للتكيف بدقة مع وضع الإغاثة.
- 2-متابعة تكاليف كل عملية لمعايرتها بالتبرعات القادمة.
- 3-متابعة المخزون القادم في الطريق والمخزون الموجود في المخازن لتحديد احتياجات الشراء.

ج - ما بعد الحدث (المتابعة والتقييم واستخلاص النتائج) وتشمل:

- 1-المساءلة عن التبرعات (الاستخدام والتكاليف الإدارية) للحفاظ على نزاهة العلاقة مع المانحين.
- 2-أداء عمليات الإغاثة(منذ توجيه النداء وتحت توصيل الإمدادات).
- 3-الخسائر والأضرار الناجمة عن المساءلة والمطالبات.

<sup>1</sup>- ناجي صعيبي، مكونات الجهوية لمواجهة الكوارث والحوادث الاستثنائية، المرجع السابق، ص10.

<sup>2</sup>- حسام يوسف عز الدين محمد، إعداد مقياس لتقدير شكل الإغاثة للناجين من الكوارث، مجلة تقنية البناء، العدد(15)، مارس2008، ص69.

ولزيادة نسبة نجاح عملية التخطيط للحد من آثار الكوارث يجب الاهتمام بأسلوب اتخاذ القرارات حيث أن أسلوب اتخاذ القرارات في تلك الأوقات الصعبة هو المحرك الأساسي و المنظم لعمليات الحد ومعالجة آثار الكوارث و يجب الأخذ بعين الاعتبار عدد العوامل التي تؤثر على أسلوب اتخاذ القرار وهي:<sup>(1)</sup>

### 1- كفاءة التوزيع والاستفادة من الموارد المتوفرة:

و تشمل تلك الموارد على الإمكانيات البشرية و المادية و قدرات الأجهزة المعنية و الموارد الطبيعية حيث أن توظيف بعض هذه الموارد في المشاريع و الخطط الوقائية من آثار الكوارث يعنى حرمان قطاعات خدمية أو استثمارية أخرى في الدول من تلك الموارد، الأمر الذى يتطلب الموازنة بين التكلفة المباشرة (إقتصادية) والغير مباشرة (إجتماعيا وعمرانياً) لتوظيف تلك الموارد في المشاريع الوقائية للكوارث أو لتوجيهها لقطاعات العمل الأخرى بالدولة، هذا بالإضافة إلى حسن استغلال الموارد المتاحة للمشاريع الوقائية لتحقيق أقصى كفاءة من استخدامها.

### 2- تكامل اتخاذ القرار مع خطط التنمية:

عند اتخاذ القرارات للحد من آثار الكوارث يجب الوضع بعين الاعتبار أهداف و برامج عمل خطط التنمية السابق إقرارها سواء كانت خطط للتنمية الإقتصادية أو الإجتماعية أو العمرانية، الأمر الذى يتطلب الإعداد المسبق لعدة مهام :

أ- تحديد الأهداف العامة لخطط التنمية المختلفة .

ب- تحديد برامج العمل ومراحل تنفيذ المشاريع المرتبطة بخطط التنمية وذلك بالنسبة للمناطق المتوقع حدوث كوارث بها.

ج- وضع ودراسة البدائل العملية التي يمكن إتباعها عند حدوث الكوارث على أن يتم المقارنة بين تلك البدائل وفق معايير محددة معتمدة من الأجهزة المعنية بالمنطقة.

ويهدف ذلك إلى ضمان تكامل القرارات التي يمكن أن تؤخذ عند حدوث الكوارث مع خطط التنمية بالمنطقة (قدر الإمكان) ومع تقليل فرص حدوث تعارض بين أهداف القرارات الخاصة بالحد من آثار الكوارث وأهداف برامج التنمية و لضمان الإستمرارية في المشاريع القائمة و لرفع كفاءتها و زيادة الإستفادة منها.

### 3- إستمرارية عملية اتخاذ القرار مع التخطيط :

إن عملية اتخاذ القرارات للحد من آثار الكوارث لا يتم أخذها عند حدوث الكوارث فقط بل يجب أن تسبق ذلك بكثير، الأمر الذى يتطلب من جميع الجهات المعنية سواء كانت حكومية أو خاصة أن تأخذ في اعتبارها عند

<sup>1</sup>- محمد عبد الباقي إبراهيم، الحاجة إلى مدخل تنظيمي لمواجهة الكوارث الطبيعية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول عن " البيئة والتنمية في أفريقيا " 21-24 أكتوبر 1995، لمركز الدراسات التخطيطية و المعمارية، جامعة أسيوط، كلية الهندسة، ص.ص 2-3.



وضع مخططاتها و برامجها التنفيذية للتنمية في أي من قطاعات العمل الخدمية أو الإسكانية أو الصناعية أو الاستثمارية أو السياحية أو غيرها أهمية وضع معايير و ضوابط للتقليل من آثار الكوارث أياً كانت ضمن مخططاتها و مشروعاتها و يمكن تشبيه تلك المعايير و الضوابط بمثلاتها في مجال الحفاظ على البيئة من جميع اشكال الملوثات و التي يجب إتباعها عند تخطيط أو تصميم المشاريع التنموية، لذلك فإن التوعية بأهمية الحد من الكوارث و إن كانت نادرة لا بد و أن تأخذ بعين الإعتبار في جميع الجهات والأجهزة المعنية و أن تتناسب تلك الأهمية مع حجم و نوعية المخاطر التي يمكن أن تواجهها تلك الجهات.

ولا يكون التخطيط الإستراتيجي للأخطار الكبرى فعالاً ومرناً إلا بمعرفة دورة الخطر هي نموذج نظري الذي نستخدمه في جميع مراحل التحليل للتوضيح الترابط بين المراحل المختلفة وذلك لأن:<sup>(1)</sup>

- 1- معرفة المخاطر ضروري لتصور إجراءات فورية(الوقاية) لتجنب أو الحد من آثار الخطر على الرهانات.
- 2- تساهم في جهود الوقاية وإعداد أفضل لإدارة الطوارئ، لأنها تقلل من تأثير الكارثة و بالتالي تكاليف إدارة الأنظمة و الإنعاش.
- 3 - سوف تؤخذ المخاطر التي لا يمكن السيطرة عليها في مرحلة الوقاية في الحسبان لتحسين التأهب والتخطيط للإستجابة.
- 4- تجربة ردود الفعل تساهم في تعزيز فهم المخاطر.
- 5- إستخدام أوجه القصور التي تم تحديدها خلال إدارة الطوارئ لتحسين النظام بأكمله، بما في ذلك النظام المفصلي الذي سينشأ بين مراحل خطر.

<sup>1</sup> -Alexandra Sonck , L'implication des autorités locales et régionales dans la gestion des risques majeurs ACCORD EUROPEEN ET MEDITERRANEEN SUR LES RISQUES MAJEURS (EUR-OPA), Institut Supérieur de Planification d'urgence, 2010,p.9-10.

## خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نستخلص أن الأخطار الكبرى هي حادثاً موسوماً بالخطر المحتلم، لا يمكن تصنيفه ضمن دائرة المخاطر العظمى أو الجسيمة إلا إذا وقع في دائرة أو محيط حيث الخسائر البشرية المحتملة تكون كبيرة، فالخطر الكبير يمكن قياسه بحجم الضحايا، والتكلفة الهائلة للأضرار المادية وكذا مدى تأثيره على البيئة، تتباين وتتفاوت قوة شدة الأخطار الكبرى وترددها حسب العوامل المؤثرة في حدوثها والبيئة التي تنشأ بها، وتتحوّل الأخطار الكبرى إلى كارثة بتوفر ثلاثة متغيرات هي: الأخطار، والتعرض لها، وقابلية التأثر بها. نثيرُ مخاطر الكوارث.

كما يعد التخطيط الإستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى وسيلة فعالة، لأنه يؤدي إلى الرفع من كفاءة الأداء أثناء مواجهة الأخطار الكبرى، كأحد أساليب الإدارة الحديثة بتنسيق جهود مواجهة الأزمات أو الكوارث على المستوى المحلي، الوطني، والإقليمي، والدولي، بالإضافة إلى تبادل الخبرات الفنية والتقنية، والإستفادة من أساليب وطرق التدريب والتأهيل، وتشجيع وتطوير البحوث العلمية في هذا المجال، و يسعى صانعي القرار على مستوى السلطات المركزية، من خلال عملية التخطيط الإستراتيجي لمواجهة أخطار الكوارث إلى تحقيق أهدافها بأكبر قدر من الفعالية وأقل تكلفة مادية، وبالتالي فإن عملية التخطيط الإستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى تساعد على تحقيق ما يلي:

- 1- إعداد وثيقة مكتوبة توضح إمكانات وقدرات إدارة ومواجهة الكوارث ضمن أطر وقوانين واضحة.
- 2- تحقيق التفاهم والتعاون بين الأفراد والجهات التي تشارك في عملية التخطيط و تسيير الكوارث.
- 3- بيان أساليب تنسيق العمليات وإتخاذ القرارات تحت ضغوط الوقت والظروف الطارئة.

**الفصل الثاني:**  
**مخطط تنظيم النجدة الجزائري في ظل**  
**التخطيط الإستراتيجي**

## تمهيد:

من منطلق أن مخطط تنظيم النجدة المعمول به في الجزائر، نموذج لتخطيط الاستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى، هذا المخطط الذي ينص عليه التشريع الجزائري، ويحدد شروط وإجراءات تفعيل الأحكام التنظيمية الخاصة بالإغاثة وتقديم النجدة، عند وقوع كوارث، حيث يتضمن مجموع الإحتياطات الخاصة بالموارد البشرية والمادية، التي يمكن تسخيرها لمواجهة مختلف الكوارث الطبيعية أو الكوارث التكنولوجية التي تؤدي الى خلل في النظام والأمن العموميين، ولتعرف أكثر على مضمون ومحتوى مخطط تنظيم النجدة وذلك بالتعرف على مفهومه، وأهدافه، وكذلك أسس تنظيمه وتسييره دون إهمال أهم الركائز والأدوات التي يعتمد عليها في إعداد هذه المخططات، حتى نتقرب أكثر لفهم إجراءات وعمليات مخططات تنظيم النجدة في مجال التدخل أثناء الكوارث ضمن إستراتيجية وطنية موحدة في إدارة الكوارث والاختار الكبرى في الجزائر.

## المبحث الأول: مخطط تنظيم النجدة في الجزائر

سنتناول في هذا المبحث مخطط تنظيم النجدة المعتمد في الجزائر من حيث مفهومه في المطلب الأول وأهم الأهداف العامة التي يسعى لتحقيقها في المطلب الثاني، أما في المطلب الثالث سنتطرق إلى أنواع مخططات تنظيم النجدة، وبيان أسس تنظيمه والتي تظهر في مقاييس التدخل، وجهاز القيادة المسؤول على العمليات في مخطط تنظيم النجدة في المطلب الرابع.

### المطلب الأول: التعريف بمخطط تنظيم النجدة في الجزائر

يعتبر مخطط تنظيم النجدة المعروف مختصراً بـ: مخطط (ORSEC)\* والعبارة تعني تنظيم إستجابة الأمن المدني سابقاً، شكل من أشكال الإدارة الموقفية ذلك أن إعلانه يتم بشكل مؤقت وحتى الفريق المشكل للإدارة تنتهي مهمته بانتهاء آثار الكارثة أو الخطر الذي شكل من أجله، وهو نظام متنوع للإدارة الأزمات والكوارث بتحديد وتعبئة كل الموارد العامة والخاصة والمتاحة لمواجهة الكوارث، في إطار المنظومة الوطنية لتسيير الأزمات.<sup>(1)</sup>

فالمرسوم رقم 85-231 المؤرخ في 25 أوت 1985 في مادته الثانية يعرف مخطط تنظيم النجدة والذي كان يعرف بمخطط تنظيم التدخلات والإسعافات "بأنه مجموعة الوسائل البشرية والمادية الواجب إستخدامها في حالة وقوع كوارث وفق شروط معينة"

أما القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخاطر الكبرى في إطار التنمية المستدامة فيعتبر مخطط تنظيم النجدة "بأنه جزء من المنظومة الوطنية لتسيير الكوارث"<sup>(2)</sup>، وأساس التخطيط للنجدة من أجل التكفل بالكوارث ولا سيما الكوارث الناجمة عن وقوع أخطار كبرى"<sup>(3)</sup>. حسب خبير الحماية المدنية بلقاسم كتروسي فإن مخطط تنظيم النجدة هو مخطط وطني لتسيير الأزمات.<sup>(4)</sup> يقوم على:<sup>(5)</sup>

-إحصاء وجرد الوسائل المادية والبشرية العمومية والخاصة.

<sup>1</sup> - جمال حداد، الإدارة الموقفية وتطبيقها في الإدارة العمومية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الدراسية 2012-2013، ص127.

<sup>2</sup> - انظر المادة(50)، القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخاطر الكبرى في إطار التنمية المستدامة، العدد(84)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ص21.

<sup>3</sup> - انظر المادة(51)، القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المرجع السابق، ص21.

<sup>4</sup> - صالح مختاري، المقدم كتروسي (الجزائر تتقن تسيير الأزمات)، ملتقى نظمه محافظة الشرطة لولاية الجزائر في 22 جوان 2008 بعنوان تصرف المتدخل في حالة حدوث الأزمات، الموقع الإلكتروني بتاريخ 2011/05/11:

<http://mokhtari.over-blog.org/article-20663090.htm>

<sup>5</sup> - بلقاسم كتروسي، ادارة الزلزال كتجربة عربية، الحلقة العلمية "مواجهة الكوارث والأزمات من الفترة 8-12 نوفمبر 2008، كلية التدريب، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، ص70.

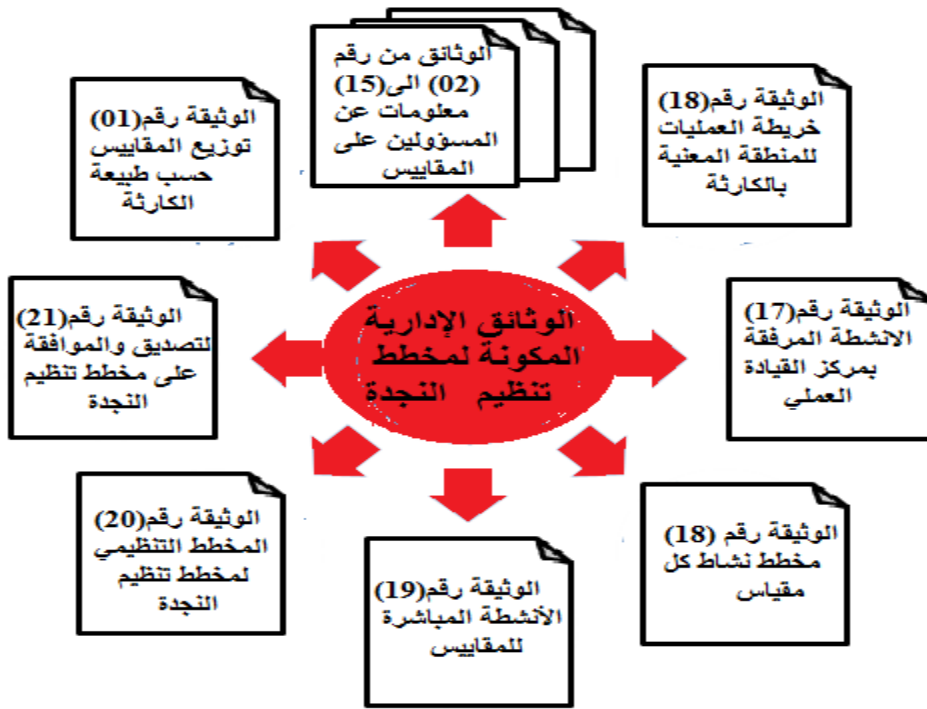
\* (ORSEC) = Organisation de la réponse de sécurité civile.

- التعليمات الخاصة باستعمال النجدة.

- التنظيم الذي يحدد المهام المكلفة بها هياكل إدارة أو قيادة عمليات النجدة.

كما عرف أيضاً: "بانه مخطط تنفيذ مختلف التدخلات وعمليات الإنقاذ، حسب نوع الخطر المحتمل، هذه الخطة هي أداة إدارية تضم القواعد والشروط العامة التي تنطبق على جميع حالات الخطر مثل: نظام المراقبة والإنذار، وبرنامج المحاكاة والنظام المستخدم لقياس أهمية الخطر بالإضافة فإن هذه الخطة تحتوي على أحكام محددة تطبق على الأخطار المعنية والأجهزة الأمنية الاستراتيجية".<sup>(1)</sup>

الشكل رقم(05): الوثائق الإدارية المكونة لمخطط تنظيم النجدة



المصدر: من إعداد الطالبين

مخطط تنظيم النجدة يحصي اعتماداً على طبيعة المنطقة ونوع الخطر ومدى جسامته جميع الوسائل الضرورية التي يمكن تجنيدها في حالة التدخل، ويحدد ترتيب تجنيدها وكيفية إستخدامها<sup>(2)</sup>، تحفظ ضمن وثيقة إدارية تتكون أساساً من الوثائق التالية:<sup>(3)</sup>

**الوثيقة رقم(01):** عبارة عن جدول لتوزيع المقاييس حسب طبيعة ونوع الكارثة المحتملة حيث لا تسجل حسب طبيعة الكارثة سوى المقاييس المعنية، كما يمكن تسخير مقاييس إضافية حسب حجم الكارثة.

<sup>1</sup> - Fatma-Zohra Haridi , évaluation de l'impact social, économique et environnemental des risques majeurs d'inondation : cas des villes algériennes, maître de conférence université de Guelma algérie,2013.p5.

<sup>2</sup>- انظر المادة (05) من المرسوم رقم 85-231، المؤرخ في 25 أوت 1985، يحدد شروط تنظيم الاسعافات وتنفيذها عند وقوع الكارثة وكيفية ذلك، العدد(36)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ص1286.

<sup>3</sup>- المديرية الولائية للحماية المدنية قلمة، مصلحة الوقاية العامة، نموذج مخطط تنظيم الاسعافات ولاية قلمة، 2015، ص.ص 10-69.

الوثائق من رقم (02) الى رقم (15): هذه البطاقات تحتوي على معلومات الخاصة عن الأشخاص المكلفين بمسؤولية ضمن المقياس مع تسيير مسبقا لكل منهما مساعدان فيما يخص مسؤول المقياس، ومستخلفان فيما يخص المسؤولين الآخرين وطرق التواصل والإتصال به في حالة تفعيل مخطط التدخل وتنظيم النجدة، والمسجلين في هذه البطاقة هم مسؤولو المقياس وكل الأشخاص بالمركز العملي.

الوثيقة رقم (16): وهي عبارة عن الخريطة العملية لإقليم الكارثة منطقة حساسة، بلدية، ولاية، وخرائط الأخطار المحصاة في هذا الإقليم تحتوي على: نوع خريطة أركان، السلم يكون 1/25.000 أو 1/50.000، أو 1/100.000 المعلومات الضرورية لمحتوى الخريطة، وتدعم بكل الخرائط والمخططات المرفقة للمنشأة القاعدية والاستراتيجية.

الوثيقة رقم (17): تحتوي على خطوات نشاطات مركز القيادة العملي، وخطوات النشاط للمقياس.

الوثيقة رقم (18): مخطط النشاط النموذجي للمقياس ويحتوي على معلومات عن مسؤولي المقياس التي تضمن الوسائل للمقياس، وإحصاء الوسائل البشرية والمادية المتاحة والقابلة لتدخل، ومخطط تنظيمي هرمي تسلسلي للمخطط النموذجي لنشاط المقياس.

الوثيقة رقم (19): مخطط العمليات ومختلف الأنشطة والإجراءات المباشرة للمقاييس المعنية بالتدخل.

الوثيقة رقم (20): وتحتوي على مخطط عام تنظيمي لمخطط تنظيم النجدة.

الوثيقة رقم (21): وثيقة الموافقة والمصادقة على مخطط تنظيم النجدة .

أي أن مخطط تنظيم النجدة هو عبارة عن مخطط يأخذ الصبغة المحلية أو الجهوية أو الوطنية يحتوي على جميع الإجراءات اللازمة التي تمكن من التكفل الجيد بالضحايا اثناء الكارثة، فهو يتكون من مجموعة الإجراءات التنظيمية والتقنية أو المادية، المحددة مسبقا في وثيقة تقوم بإحصاء الإمكانيات البشرية والمادية التي يجب أن تتدخل اثناء الكارثة.<sup>(1)</sup> وهو كذلك يمثل شكل من أشكال الإستجابة المنظمة من طرف مجموع إمكانيات الجماعات المحلية والاقليمية إتجاه كارثة أو أزمة، ويتم إنجاز هذا المخطط من طرف مصالح الولاية بالتعاون مع المديرية العامة للحماية المدنية، ويخطط له حسب المراحل الثلاث التالية:<sup>(2)</sup>

أ- مرحلة الإستعجال (المرحلة الحمراء).

ب- مرحلة التقييم والمراقبة.

ج- مرحلة التأهيل وإعادة البناء.

<sup>1</sup> - محفوظ زيان وآخرون، سياسة الوقاية من الأخطار الكبرى في الجزائر، المجلة الدولية للتخطيط الحضري والتنمية والمستدامة، العدد (01)، دورية دولية أكاديمية متخصصة في الدراسات البيئية والتغير المناخي تصدر عن المنظمة الأورو عربية لأبحاث البيئة والمياه والصحراء - مانشستر - بريطانيا. 2014، ص92.

<sup>2</sup> - انظر المادة (55)، من القانون رقم 04 - 20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص22.

## المطلب الثاني: أهداف مخطط تنظيم النجدة في الجزائر

من الأهداف التي يسعى مخطط تنظيم النجدة في الجزائر إلى تحقيقها والوصول إليها تظهر في الآتي:

- 1- ضمان أمن وسلامة التراب الوطني، في كل وقت، في السلم والحرب، وكذا الحفاظ على أرواح المواطنين، مدعما بذلك نشاط الدفاع الوطني المتجسد في مهام الجيش، الذي يتدخل في إطار قانوني محض، حسب الأوضاع الاستثنائية، وعلى وجه الخصوص عندما تبدو الوسائل المستعملة من طرف السلطات المدنية غير كافية مقارنة بالأخطار المحدقة بالأشخاص و الممتلكات داخل التراب الوطني.<sup>(1)</sup>
- 2- ينظم مسعى التضامن الوطني، في مواجهة حالات إستثنائية، تتسبب فيها أزمة راجعة إلى نزاع شامل في المجتمع، أو كارثة من أي نوع، يتقاسم المسؤولية في مجال تنظيم هذا الدفاع المدني، كل الوزارات، وخاصة الوزارة المعنية بالدرجة الأولى، وهي وزارة الداخلية والجماعات المحلية متمثلة في الولاية والدائرة والبلدية.<sup>(2)</sup>
- 3- يهدف إعلانه للاستجابة لظروف طارئة تشكل أكثر مرونة وفعالية من خلال تعبئة أحسن الموارد البشرية والإمكانات المادية وتفعيلها والآليات الكفيلة بإدارة الكوارث ، ومدى وفاء الدولة بالتزاماتها نحو مواطنيها وأحد الأولويات التي تعتمد عليها الدولة في إعادة الحياة الى مجراها الطبيعي.<sup>(3)</sup>
- 4- الحفاظ على التنمية والتراث للأجيال القادمة وتأمين ذلك بتبني قواعد الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث إلى الوقاية من الاخطار الكبرى والتكفل بأثارها على المستقرات البشرية ونشاطاتها وبيئتها.<sup>(4)</sup>
- 5- في إطار منظومة الوقاية من الاخطار الكبرى وتسيير الكوارث يهدف الى ما يلي:<sup>(5)</sup>
  - تحسين معرفة الاخطار بتعزيز مراقبتها وترقيتها وتطوير الإعلام الوقائي لهذه الأخطار.
  - مراعاة الأخطار في إستعمال الأراضي في البناء.
  - وضع ترتيبات لتكفل المنسجم والمندمج والمتكيف مع كل كارثة ذات مصدر طبيعي او تكنولوجي.
- 6- من خلاله تضمن الدولة للمواطنين الاطلاع العادل والدائم على كل المعلومات المتعلقة بالأخطار الكبرى، ويشمل حق الاطلاع على المعلومات ما يأتي:<sup>(6)</sup>
  - معرفة الأخطار والقابلية للإصابة الموجودة في مكان الإقامة والنشاط.
  - العلم بترتيبات الوقاية من الأخطار الكبرى المطبقة في مكان الإقامة والنشاط.

<sup>1</sup> - يوسف جندي، الدفاع المدني دور ومهام الأمن الوطني، محاضرة أقيمت في الأيام الدراسية البرلمانية الثالثة،الجزائر-26-25-27 فيفري 2006،

ص.36. للإطلاع الرابط التالي: [www.mjlselama.dz](http://www.mjlselama.dz)

<sup>2</sup> - يوسف جندي، الدفاع المدني دور ومهام الأمن الوطني، المرجع السابق ، نفس الصفحة.

<sup>3</sup> - جمال حدار ، الإدارة الموقفية وتطبيقها في الإدارة العمومية الجزائرية، المرجع السابق، ص.134-135.

<sup>4</sup> - انظر المادة(06) ، من القانون رقم 04- 20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المرجع السابق ، ص.15.

<sup>5</sup> - انظر المادة(07) ، نفس المرجع، ص.16.

<sup>6</sup> - انظر المادة(11)، نفس المرجع ، ص.17.



- العلم بترتيبات التكفل بالكارثة.
- 7- يهدف فيما يخص كل خطر كبير أو خاص ومحدد ولاسيما في مجال التلوث الجوي، أو الأرضي، أو المائي إلى: (1)
- تحليل الخطر.
- توقع ترتيبات الإنذار التكميلية عند اقتضاء الضرورة.
- تنفيذ التدابير الخاصة المطلوبة للتحكم في الحوادث.
- إعلام المواطنين بالتدابير المتخذة في ضواحي المنشأة المعنية.
- 8- يسهل عمليات تسخير وتجنيد الوسائل لمواجهة الآثار الناجمة عن الكارثة عند وقوعها وهذا لإحتوائه على: (2)
- الجرد المسبق للوسائل المادية والبشرية الواجب إستخدامها.
- منهج عمل الواجب إتباعه.
- 9- تمتين ترتيبات الأمن الإستراتيجية والتي تمس ثلاث مجالات إستراتيجية هي:
- أ- المنشآت الأساسية للطرق والسريعة: يمكن للدولة إصدار كل التدابير أو مجموع التدابير الموجهة لضمان الأمن في شبكات الطرق والسريعة عند حدوث أخطار كبرى، والتي تهدف إلى: (3)
- التأمين الوقائي لشبكة الطرق والسريعة، والمنشآت الفنية (جسور، أنفاق).
- إجراء الخبرة على المنشآت الفنية التي لم تمسها تدابير تقنية للوقاية من الأخطار الكبرى.
- ب- الإتصالات الإستراتيجية والمواصلات السلوكية واللاسلكية: يمكن للدولة إصدار كل التدابير أو مجموع التدابير الموجهة إلى تطوير الشبكة الوطنية والمواصلات السلوكية واللاسلكية الموثوقة والمؤمنة والموضوعة بكيفية تمكن من الحيلولة دون أي اختلال أو إنقطاع بفعل وقوع خطر كبير، والتي تهدف إلى: (4)
- تنويع الربط بالنقاط الدولية.
- تأمين مراكز التقاطع الإستراتيجية للإبدال والإرسال.
- جاهزية وسائل الإتصال الموثوقة في حالة تسيير الكوارث.

<sup>1</sup> - انظر المادة(59)، من القانون رقم 04- 20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المرجع السابق ، ص22.

<sup>2</sup> - بلقاسم كتروسي، ادارة الزلزال كتجربة عربية، المرجع السابق، ص69.

<sup>3</sup> - انظر المادة(42) و(43)، من القانون رقم 04- 20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المرجع السابق ، ص.ص20-21.

<sup>4</sup> - انظر المادة(44) و(45)، نفس المرجع ، ص 21.

**ج- المنشآت الأساسية والبنائيات ذات القيمة الإستراتيجية:** تخضع البنائيات ذات القيمة الإستراتيجية والتراثية في المدن لدراسة قابلية التعرض للخطر والمواجهة لحمايتها من آثار الأخطار الكبرى بسبب موقعها أو طريقة إنجازها، أو قدم تشيدها، وتحدد مخططات تمثينها حسب الأولوية من أجل الحفاظ عليها.<sup>(1)</sup>

10- ترسيخ قواعد الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث التي تقوم على المبادئ التالية:<sup>(2)</sup>

**أ- مبدأ الحيطة والحذر:** إن غياب اليقين القطعي في المعارف العلمية و التقنية على الأقل في الوقت الحالي بالنسبة للمخاطر الكبرى، بسبب العدد الكبير من المتغيرات، لا يعني أبداً التخلي أو التأخر عن إيجاد أو اتخاذ إجراءات حقيقية و متكافئة، من شأنها الوقاية و بتكلفة اقتصادية مقبولة من كل خطر يهدد الأشخاص والممتلكات و البيئة بصفة عامة.

**ب- مبدأ التلازم:** إن عملية تحديد و تقييم النتائج و الآثار الخاصة بكل خطر أو بكل قابلية للإصابة، يجب أن تضع في الحساب التفاعلات التي يمكن حدوثها، بحيث قد تحدث في آن واحد، أو يؤدي حدوث الأول إلى إحداث الثاني، و من ثمة مضاعفة الخطورة ، فقد تبدأ الكارثة بفعل الإنسان ثم تلعب الطبيعة دوراً أساسياً في زيادة حجمها و آثارها، أو أن تبدأ الكارثة بفعل الطبيعة ثم يؤدي سوء التصرف من جانب الإنسان إلى زيادة حجم الخسائر.

**ج- مبدأ العمل الوقائي التصحيحي بالأولوية:** إن عملية الوقاية من المخاطر الكبرى يجب أن تسهر قدر المستطاع على التكفل بأسباب المخاطرة أو القابلية للإصابة، قبل الشروع في تحديد الإجراءات التي تمكننا من إدارة الآثار الناجمة عنها، و ذلك باستعمال أحسن التقنيات وبتكلفة اقتصادية مقبولة.

**د- مبدأ المشاركة:** إن عملية الوقاية من المخاطر و فعالية الإجراءات التي تتخذها الدولة تتوقف على مدى اقتناع المواطنين بها و المشاركة في إعدادها، فالإعلام و الإتصال هما الضمان الوحيد لمشاركة حقيقية للمجتمع المدني في ميدان يخصه و يشغله إلى حد كبير، لذلك فمن حق أي مواطن معرفة الأخطار التي تتهدده، والاطلاع على المعلومات الخاصة بالعوامل المسببة للمخاطرة، و كذلك جميع الإجراءات الوقائية من هذه المخاطر الكبرى وإدارة الكوارث.

**هـ- مبدأ إدماج التقنيات الحديثة:** إن فعالية نظام الوقاية من المخاطر الكبرى تتوقف على مدى حرصه الدائم على إتباع و إدخال التطورات التقنية التي تحدث في مجال الوقاية في العالم وبذلك فإن مهمة الوقاية لا يمكنها أن تتحقق بالوسائل القديمة و البسيطة، لأن المخاطر أصبحت أكثر تعقيداً، لذلك يجب علينا الآن أن نفكر بمبدأ الإحتمالية و الإنتقال من ما هو إنفعالي إلى ما هو أكثر عقلانية.

<sup>1</sup>- انظر المادة(46) و(47)، من القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004.المرجع السابق، ص 21.

<sup>2</sup> - Alexandra Sonck , *l'implication des autorités locales et régionales dans la gestion des risques majeurs accord européen et méditerranéen sur les risques majeurs (eur-opa)* , institut supérieur de planification d'urgence, 2010,p5

## المطلب الثالث: أنواع مخططات تنظيم النجدة في الجزائر

يمكن أن نميز بين عدة أنواع من مخططات تنظيم النجدة بحسب درجة خطورة الكارثة أو الوسائل الواجب تسخيرها والتي حددتها المادة (52) من القانون رقم 04-20 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى في إطار التنمية المستدامة الى خمسة أنواع هي:

- مخطط تنظيم النجدة للمواقع الحساسة.
- مخطط تنظيم النجدة البلدية.
- مخطط تنظيم النجدة الولائية.
- مخطط تنظيم النجدة المشتركة بين الولايات (جهوي).
- مخطط تنظيم النجدة الوطنية.

### 1- مخطط تنظيم النجدة للمواقع الحساسة:

هو مخطط تعدد كل وحدة تابعة لهيئة عمومية أو خاصة كمشروع تستخدمه في حالة وقوع كارثة ما على مستوى الوحدة<sup>(1)</sup>، وإدماج مخططات التدخل الداخلي والخاصة معها، ويشترك في إعداد هذا المخطط مسؤول الوحدة ومصالح الحماية المدنية، ثم يقدم لرئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا لأجل الموافقة عليه ويعتبر مسؤول الوحدة المسؤول الأول على تنفيذ مخطط تنظيم النجدة في الوحدة وتكييفه مع ما تقتاضيه الضرورة والموقف الطارئ.<sup>(2)</sup> ويعد المخطط في ستة (06) نسخ، ويحتوي على أحد عشرة (11) بطاقة.<sup>(3)</sup> أما مخططات تنظيم النجدة في المناطق الصناعية فهي مسؤولية مشتركة لجميع المؤسسات والوحدات المكونة للمنطقة الصناعية في إعداد مشروعها، وهي تندمج لتكون مخططات تنظيم النجدة الخاصة بالمنطقة.<sup>(4)</sup> ويوافق ويسهر الوالي المختص إقليميا على ضبط وتكامل مخططات تنظيم النجدة في حماية المنشآت والهيكل القاعدية الموجودة في إقليم الولاية خاصته، أما مسؤولية تنفيذه في المنطقة الصناعية فترجع الى المسؤول عن إدارة المنطقة الصناعية.<sup>(5)</sup>

وفي حالة عجز وسائل التدخل للمؤسسة يستتجد المستغل بمصالح الحماية المدنية، وفي هذه الحالة يتولى جهاز الحماية المدنية إدارة العمليات.<sup>(6)</sup> بمساعدة المقاييس المتدخلة في مخطط تنظيم النجدة للمواقع الحساسة

<sup>1</sup> - انظر المادة(09)، من المرسوم رقم 85-231، المؤرخ في 25 أوت 1985، العدد(36)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ص1286.

<sup>2</sup> - انظر المادة(11)، من المرسوم رقم 85-231، المؤرخ في 25 أوت 1985، المرجع السابق، نفس الصفحة.

<sup>3</sup> - المديرية الولائية للحماية المدنية ولاية قالمة، درس مخططات التدخل، المرجع السابق، ص.29.31.

<sup>4</sup> - انظر المادة(12)، من المرسوم رقم 85-231، المؤرخ في 25 أوت 1985، المرجع السابق، نفس الصفحة.

<sup>5</sup> - انظر المادة(13)، من المرسوم رقم 85-231، المؤرخ في 25 أوت 1985، المرجع السابق، نفس الصفحة..

<sup>6</sup> - انظر المادة(17) من المرسوم رقم 85-231، المؤرخ في 25 أوت 1985، المرجع السابق، ص.10.

المكون من خمس (05) مقاييس، وذلك حسب المادة (36) من المرسوم رقم 85-231 المحدد لشروط تنظيم الإسعافات وتنفيذها عند وقوع الكارثة وكيفية ذلك، نذكرها كآلاتي:

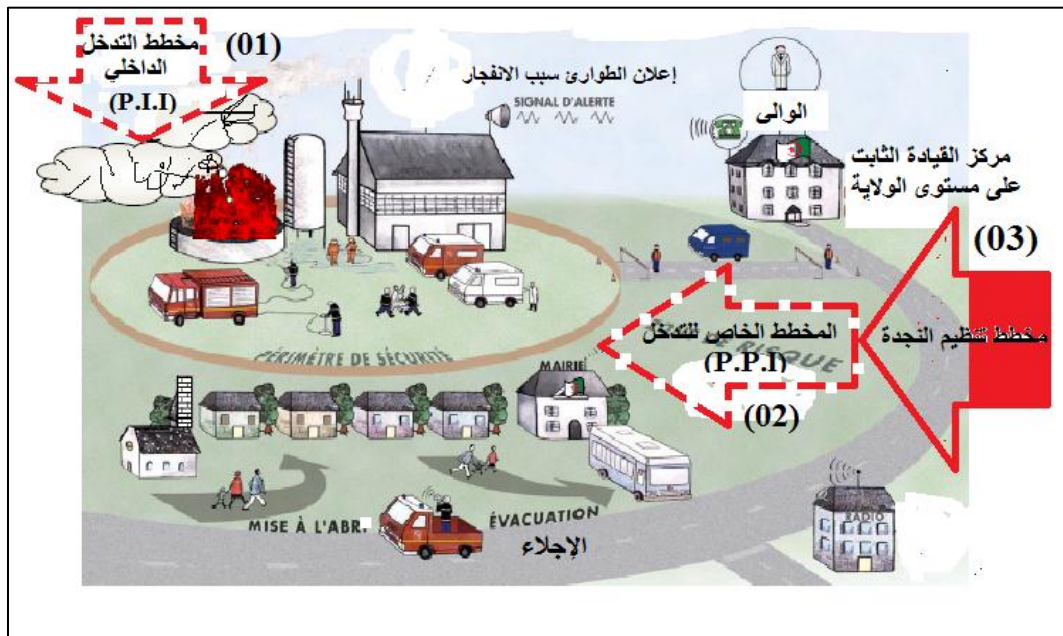
جدول رقم(07):المقاييس المكونة لمخطط تنظيم النجدة للوحدة

المقاييس	
مقياس الإسعاف والإنقاذ.	(01)
مقياس العلاج الطبي والإجلاء .	(02)
مقياس المعدات والتجهيزات المختلفة.	(03)
مقياس الاتصال والاعلام.	(04)
مقياس النقل.	(05)

المصدر: إعداد الطالبين

ويتم تفعيل مخطط تنظيم النجدة للمواقع الحساسة ذلك بعد إعلام الوالي من طرف مصالح الحماية المدنية بوجود حادث في وحدة حساسة نتيجة فشل أو عدم قدرة مخططات التنظيم الداخلي (P.I.I) والمخططات الخاصة للتدخل (P.P.I) للمؤسسة المعنية بالحادث من إحتواءه بتجاوز إمكاناتها المادية والبشرية وانتشار الخطر إلى خارج حدود المؤسسة أو الوحدة المعنية مما يشكل تهديداً على سلامة السكان وممتلكاتهم المجاورة للمواقع الحساسة.<sup>(1)</sup>

الشكل رقم(06): يوضح الحالة التي يفعل فيها مخطط تنظيم النجدة للمنطقة الحساسة



المصدر: إعداد الطالبين

<sup>1</sup> - Fatima Chaguetmi, **urbanisation autour des sites industriels à haut risque- cas de Skikda** , op. cit,p.81.

- حيث يقوم قائد العمليات التقنية في مخطط تنظيم النجدة للمناطق الحساسة أثناء إعلانه بالمهام التالية:<sup>(1)</sup>
- الحالة الأولى: الإدماج في جهاز التحكم ويكون ذلك كالآتي:**
- أثناء العبور :إبلاغ وحدة التدخل القريبة لتحريك تعزيزات الى مكان الحادث .
  - ولدى وصوله: الإتصال بقيادة القطاعات المتدخلة في الحين وإقامة مركز القيادة.
- الحالة الثانية: التنقل إلى موضع الكارثة (تبادل التعليمات):** بالتعاون مع مسؤول الأمن للوحدة الذي يقوم بإعلامه بالاعتماد على الخرائط والمخططات المتاحة للمنطقة المنكوبة عبر النقاط التالية :
- الوضع الحالي.
  - تحليل مجال التدخل (منطقة التدخل).
  - ردود الفعل الفورية (الإجراءات الجارية).
  - التأثيرات الكبرى.
  - الإمكانيات المتدخلة فعليا.
  - النقاط الحساسة (المناطق المنكوبة أو محتمل أن تكون منكوبة ).
  - الوسائل الضرورية.
- الحالة الثالثة:** وتقوم على خطوتين هما:
- أ- الأخذ بزمام الإدارة التقنية للعمليات: في حالة عدم تثبيت جهاز القيادة يجب عليه تتبع الخطوات التالية:
- البحث عن مكان مناسب لإقامة مركز القيادة ثم تفعيله.
  - إبلاغ سلطات الهرمية.
  - إقامة موقع القاعدة اللوجستية.
  - تقسيم منطقة التدخل جغرافياً ووظيفياً.
  - إعطاء الأوامر التوجيهية لقادة قطاعات التدخل.
  - تنظيم عمليات الاتصالات السلوكية واللاسلكية.
- ب- خلال سير العمليات يقوم بـ:
- إستغلال خطة التدخل والوثائق التقنية.
  - تسهيل وتنسيق نشاط مركز القيادة.
  - تطوير أفكار المناورات التجريبية.
  - مقارنة أفكار المناورات التجريبية مع الحالات الممكنة .

<sup>1</sup> - Direction De La Protection Civile De La Wilaya De Skikda .guide pratique .plans de secours .p.p,14-13

## 2- مخطط تنظيم النجدة البلدي:

هو كل مخطط تنظيم النجدة تعده المجالس الشعبية البلدية باشتراك مصالح الحماية المدنية، ثم يتم إعتماده من طرف المجالس الشعبية البلدية بعد عرضه على الوالي للموافقة عليه، يعتبر رئيس المجلس الشعبي البلدي هو المسؤول على ضبط المخطط البلدي للتدخل وتنظيم النجدة وتنفيذه، ويعد المخطط في (05) خمس نسخ، ويحتوي على ثلاثة عشرة (13) بطاقة.<sup>(1)</sup>

كما أن رئيس المجلس الشعبي البلدي يتولى قيادة العمليات في تسيير مخطط تنظيم النجدة في إقليم البلدية خاصته ومركز القيادة ويساعده في ذلك مسؤولو المقاييس المعتمدة في عمليات التدخل، وأعضاء الهيئة التنفيذية للبلدية، بالإضافة الى مسؤول الحماية المدنية للمنطقة ومسؤول الأمن.

ويتكون مخطط تنظيم النجدة للبلدية من (08) ثماني مقاييس تدخل وذلك حسب المادة(35) من المرسوم رقم 85-231 المحدد لشروط تنظيم الإسعافات وتنفيذها عند وقوع الكارثة وكيفيات ذلك، نذكرها كآلاتي:

جدول رقم(08):المقاييس المكونة لمخطط تنظيم النجدة البلدي

المقاييس	
مقياس الإسعاف والإنقاذ.	(01)
مقياس الامن والنظام العام.	(02)
مقياس العلاج الطبي والإجلاء وحفظ الصحة.	(03)
مقياس المعدات والتجهيزات المختلفة.	(04)
الاتصالات والمواصلات السلكية واللاسلكية.	(05)
مقياس الاعلام.	(06)
مقياس الإسكان المؤقت.	(07)
مقياس النقل.	(08)

المصدر: إعداد الطالبين

ويأمر رئيس المجلس الشعبي البلدي بتفعيل المخطط البلدي لتنظيم النجدة في حالة حدوث كارثة طبيعية أو تكنولوجية على إقليم البلدية، كما يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي القيام بتسخير الأشخاص والممتلكات طبقاً لتشريع المعمول به، بعد إخطار الوالي بذلك.<sup>(2)</sup> حيث يمر المخطط البلدي لتنظيم النجدة أثناء حيز التنفيذ بمرحلتين هما:

أ- حالة الاستنفار رقم(01) أو المرحلة التحضيرية: وهي تكون للأسباب التالية:<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> - المديرية الولائية للحماية المدنية ولاية قالمة، درس مخططات التدخل، المرجع السابق، ص28.

<sup>2</sup> - أنظر المادة(91)، قانون رقم 11-10، المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، ص

<sup>3</sup> - بلفاسم كنزوسي، ادارة الزلازل كتجربة عربية، المرجع السابق ص60.

- تهديد بوقوع بكارثة.

- حادثة في تطور .

- كانت بلدية مجاورة في حالة استنفار رقم (02).

وعلى رئيس المجلس الشعبي البلدي عند تلقيه المعلومات الوافية والكافية المؤكدة أن: (1)

1- يعين المقاييس المعنية بالكارثة.

2 - يضع في حالة إستنفار رقم (01) مسؤولي المقاييس.

3 - التأكد من حضور مسؤول الحماية المدنية بمكان الكارثة.

4 - يعلم من طرف مسؤولي المقاييس بالإجراءات المتخذة.

5 - يعلم من مدير العمليات عن تطور الكارثة.

6 - يتفحص مخطط التدخل الخاص بالخطر المعني.

7 - يتخذ الإجراءات :

- إما لوضع حد لحالة الإستنفار رقم (01).

- أو وضع حيز التنفيذ للإستنفار رقم (02).

ب- حالة الاستنفار رقم (02): يعلن رئيس المجلس الشعبي البلدي عن انطلاق الإستنفار رقم (02) في حالة

توفر الشروط التالية: (2)

- تهديد الكارثة يتحقق ( مؤكّد من طرف مسؤول الحماية المدنية أو المصالح ،المختصة).

- تحول الخطر إلى كارثة .

- الكارثة وقعت في بلدية مجاورة و تمتد إلى البلدية المعنية .

- انطلاق مخطط تنظيم النجدة الولائي.

يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بتفعيل وإعلان إنطلاق مخطط التدخل وتنظيم النجدة البلدي وذلك عن

طريق الاجراءات التالية: (3)

1- يعطي الأمر لإنطلاق المقاييس المعنية بالكارثة.

2- يجمع رؤساء المقاييس الموضوعين تحت قيادته لتتصيب مركز قيادة ثابت.

3- يتأكد من تتصيب مركز القيادة العملي من طرف مسؤول الحماية المدنية.

1- بلقاسم كتروسي، نفس المرجع، ص60.

2- نفس المرجع، ص62.

3- نفس المرجع ، ص.ص63-64.

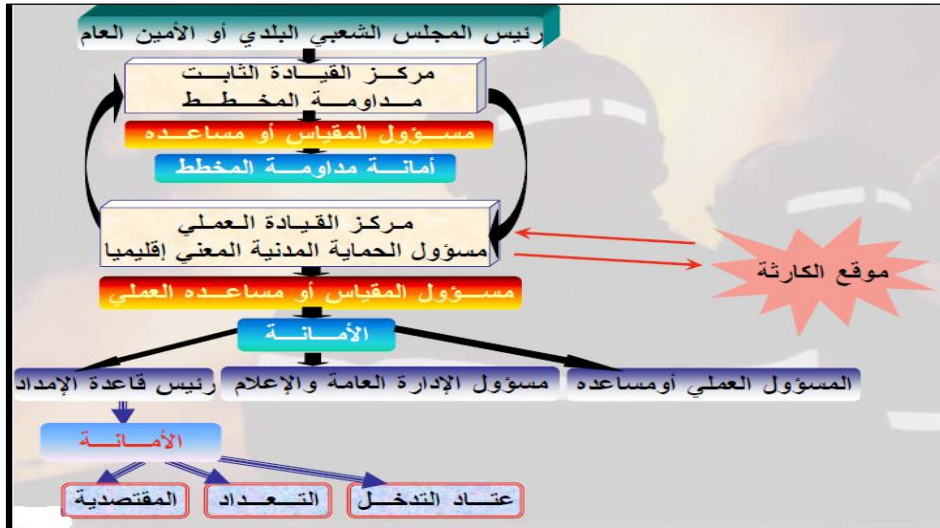
4- يتفحص الخريطة المتعلقة بوضعية البلدية و يسهر على إستغلال مركز القيادة الثابت للمعلومات الواردة من طرف مركز القيادة العملي.

5- يبلغ رئيس الدائرة و/ أو الوالي بانطلاق مخطط تنظيم النجدة البلدي.

6- يعلم رئيس أو رؤساء البلديات المجاورة المُهددة بالكارثة أو التي يحتمل أن تقدم له يد المساعدة.

7- يعلم بانتظام رئيس الدائرة و/أو الوالي عن تطور الأحداث كما يعطي تقييما أوليا للوضعية.

الشكل رقم(07): مخطط النشاط لمخطط تنظيم النجدة البلدي



المصدر : بلقاسم كتروسي، ادارة الزلزال كتجربة عربية ، المرجع السابق، ص58.

### 3- مخطط تنظيم النجدة الولائية:

هو كل مخطط تنظيم النجدة يكون على مستوى إقليم الولاية بحيث يعد الوالي المسؤول الأول عن إعداد وتنفيذ مخططات تنظيم النجدة في الولاية ، ويتولى الوالي بالتعاون مع مصالح الأمن والحماية المدنية والمصالح التقنية المحلية والغير تركيزية ضبط، ووضع مخطط للوقاية ومجابهة أي تهديد قد يتعرض له المواطنين وحماية ممتلكاتهم، وكذلك وضع خطط بديلة في حالة فشل الخطط القديمة، وكذلك فالوالي هو المسؤول عن إعلان حالة الخطر(الطوارئ)، وتنظيم عملية الإنقاذ ومختلف المخططات الاستعجالية في حالات الكوارث، كما يضمن الوالي ضبط مخططات تنظيم النجدة في الولاية بإستمرار، ويتولى الكاتب العام للولاية تجديد هذه المخططات ونطاق تدخلها وينسق تنفيذها وتعد هذه الصلاحيات ذات أهمية بالغة ينتج عن إهمالها أثار وخيمة على الأفراد والممتلكات العمومية منها والخاصة لذلك أوكلتها للوالي، والكاتب العام للولاية الذي يضمن الاستمرارية في حالة انتهاء مهام الوالي.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> - عبد العالي بلفتح، المركز القانوني للوالي في النظام الإداري الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام فرع: المؤسسات السياسية والإدارية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2010-2011، ص.ص 101-102.



ومخطط تنظيم النجدة الولائي يشمل مخططات تنظيم النجدة للوحدة، والمنطقة الصناعية، والبلدية، يتم إعداد مشروع مخطط تنظيم النجدة الولائي بإشراك مصالح الحماية المدنية مع الهيئات المعنية الأخرى تحت إشراف سلطة الوالي، ويعتبر الوالي هو المسؤول قانونا على ضبط المخطط وتطبيقه في إقليم الولاية خاصته<sup>(1)</sup>، وتبلغ مخطط التدخل وتنظيم النجدة فور اعتمادها المصالح المركزية للحماية المدنية،<sup>(2)</sup> يعد المخطط في ثلاث(03) نسخ ويحتوي هذا المخطط على تسعة عشرة (19) بطاقة.<sup>(3)</sup>

ويتكون مخطط تنظيم النجدة الولائي من(14) أربعة عشر مقاييس تدخل، وذلك حسب المادة(34) من المرسوم رقم 231- 85 المحدد لشروط تنظيم الإسعافات وتنفيذها عند وقوع الكارثة وكيفية ذلك، نذكرها كالاتي:

جدول رقم(09):المقاييس المكونة لمخطط تنظيم النجدة الولائي

المقاييس الـ (14) المكونة لمخطط تنظيم النجدة للولاية		
مقياس الإسكان المؤقت.	(08)	مقياس الإسعاف والإنقاذ.
مقياس التموين والتغذية	(09)	مقياس الامن والنظام العام.
مقياس النقل.	(10)	مقياس العلاج الطبي والإجلاء وحفظ الصحة.
مقياس الري.	(11)	مقياس الخبرات والإرشادات.
مقياس الطاقة.	(12)	مقياس المعدات والتجهيزات المختلفة.
مقياس الاشغال العمومية.	(13)	مقياس الاتصالات السلكية واللاسلكية
التقويم والحصيلة.	(14)	مقياس الاعلام.

المصدر: إعداد الطالبين

كما يسهر الوالي على تحيين وتنفيذ مخططات تنظيم النجدة في الولاية ويمكنه في إطار هذه المخططات أن يسخر الأشخاص والممتلكات طبقا للتشريع المعمول به، وذلك حسب المادة (119) من قانون الولاية رقم

07-12 المؤرخ في 21 فيفري 2012، و تكون للأسباب التالية:<sup>(4)</sup>

- تهديد بوقوع كارثة.
- أو كارثة متطورة.
- وجود كارثة في ولاية مجاورة في حالة إستنفار رقم(02)
- إحتمال انطلاق مخطط تنظيم الاسعافات الوطني.

<sup>1</sup>- انظر المادة(21)، من المرسوم رقم 85-231،المرجع السابق، ص1287.

<sup>2</sup>- انظر المادة(24)، نفس المرجع ، نفس الصفحة.

<sup>3</sup>- المديرية الولائية للحماية المدنية ولاية قالمه، درس مخططات التدخل، المرجع السابق، ص10.

<sup>4</sup>- المديرية الولائية للحماية المدنية قالمه، مصلحة الوقاية العامة، نموذج مخطط تنظيم الاسعافات ولاية قالمه، المرجع السابق، ص8.

- إنطلاق مخطط التعاون المشترك الخاص بالمؤسسات الاقتصادية الكبرى.

الوالي يعمل على: (1)

- إعطاء الضوء الأخضر لانطلاق عمل المقاييس المعنية بالكارثة البطاقة رقم (01).

- يجتمع بهيئة الأركان الموضوعية تحت إشرافه، حيث تصبح مركز قيادة ثابت (P.C.F)

أما إذا كانت الوضعية تتطلب تنقل الوالي إلى مكان الكارثة فإن مركز القيادة الثابت يوضع تحت قيادة الكاتب العام. (2)

- يتأكد من إقامة مركز القيادة العملي (C.C.O) من طرف المديرية الولائية للحماية المدنية.

- يتفحص خريطة الوضعية للولاية، و يسهر على تحليل المعلومات الواردة من مركز القيادة. العملي من طرف هيئة أركانه ( البطاقة رقم 16).

- يخبر وزير الداخلية و الجماعات المحلية عن تنفيذ مخطط تنظيم التدخلات و الإسعافات.

- يعلم الوالي الولاة المجاورين المهتمين بالكارثة أو الذين من المتوقع أن يقدمون له يد المساعدة.

- يتفحص مخطط التدخل المرتبط بنوع الكارثة.

- يتفحص بطاقة الخطوات المتبعة من طرف القيادة العملية ( البطاقة 17).

- يخبر بانتظام السلطات المركزية عن تطورات الأحداث و يعطي تقييمات أولية عن الوضعية فوراً و دورياً.

وتمر عملية إعلان و تحيين مخطط تنظيم النجدة الولائي بمرحلتين أساسيتين هما:

أ- حالة استنفار رقم (01) أو المرحلة التحضيرية: وتكون في حالة تهديد بكارثة أو بنكبة متطورة أو وجود

ولاية مجاورة في حالة الإستنفار رقم (02) وإحتمال إنطلاق المخطط الوطني .

فور وصول الوالي معلومات وافية وكافية مؤكدة يقوم ب: (3)

- تحديد المقاييس المعنية بالكارثة البطاقة رقم (01).

- يضع في حالة استنفار رقم (01) مسؤولي المقاييس، وفق تعيينهم في البطاقات من (02) إلى (15).

- يتأكد من حضور مدير الحماية المدنية في عين المكان أو يوجهه بصفته مديراً للعمليات إلى مكان الكارثة.

- يستعلم عن الإجراءات المتخذة من قبل مسؤولي المقاييس.

- يستعلم لدى مدير العمليات أو لدى المصالح المتخصصة عن تطورات الكارثة.

- يتفحص مخطط التدخل الخاص بنوع الخطر.

<sup>1</sup> - بلقاسم كتروسي، التنسيق الكامل بين الجهات المعنية في حالة الطوارئ، الحلقة العلمية "برامج اجهزة الدفاع المدني والحماية المدنية اثناء الكوارث" من

الفترة 9-13 سبتمبر 2009، كلية التدريب، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، ص111.

<sup>2</sup> - المديرية الولائية للحماية المدنية قالمية، نموذج مخطط تنظيم الاسعافات ولاية قالمية، المرجع السابق، ص9.

<sup>3</sup> - بلقاسم كتروسي، التنسيق الكامل بين الجهات المعنية في حالة الطوارئ، المرجع السابق، ص112.

- يتخذ إجراءاته ب : إما إنهاء حالة الاستنفار رقم(01) أو إعلان انطلاق حالة الاستنفار رقم(02).
- ب- حالة استنفار رقم(02) أو مرحلة تفعيل مخطط تنظيم النجدة: وهي مرحلة يعطي منها الوالي حالة الاستنفار رقم(02) في حالة: (1)
- تجسيد التهديد بالكارثة التأكيد يكون من طرف مدير الحماية المدنية أو المصالح المتخصصة.
- تحول النكبة إلى كارثة التأكيد يكون من طرف مدير الحماية المدنية، أو المصالح المتخصصة.
- وقوع الكارثة في ولاية محاورة وامتدادها إلى الولاية المعنية احتمال انطلاق المخطط الوطني .
- انطلاق المخطط الوطني.
- من خلال ما سبق نستنتج أن بتفعيل مخطط تنظيم النجدة البلدي، يكون مخطط تنظيم النجدة الولائي في المرحلة التحضيرية، وإعلان مخطط تنظيم النجدة الولائي، يندمج فيه مخطط تنظيم النجدة البلدي.

الشكل رقم(08): مخطط النشاط لمخطط تنظيم النجدة الولائي



المصدر : بلقاسم كتروسي، ادارة الزلزال كتجربة عربية، المرجع السابق، ص68.

#### 4- مخطط تنظيم النجدة المشتركة بين الولايات والوطني:

وتطلق مخططات تنظيم النجدة المشتركة بين الولايات، حين يكون الخطر مشترك بين ولايتين أو عدة ولايات أو بلديات أو وحدات يجب عليها أن تعد مخططاً واحداً بدمج مخططاتها الأساسية إدماجاً كلياً أو جزئياً حسب طبيعة الخطر<sup>(2)</sup>، ويمكن أن تشترك أيضاً هذه المخططات فيما بينها إذا تعلق الأمر بكارثة وطنية.<sup>(3)</sup> تنظم وزارة الداخلية والجماعات المحلية تدخّل الإسعافات لمواجهة الكوارث المحتملة في إطار صلاحيتها في مجال حماية الأشخاص و الممتلكات من خلال تجنيد مصالح الحماية المدنية و الجماعات المحلية ومصالح

<sup>1</sup> - بلقاسم كتروسي، التنسيق الكامل بين الجهات المعنية في حالة الطوارئ، المرجع السابق ، ص113.

<sup>2</sup> - انظر المادة(04)، من المرسوم رقم 85-231، المرجع السابق. ص 1286.

<sup>3</sup> - المادة (52)، نفس المرجع ، ص22.

الدولة الأخرى عبر تنفيذ خطط التدخل وتنظيم الإسعافات الجهوية والوطنية، في هذه الحالة تجتمع خلية أزمة برئاسة الوزير الأول أو وزير الداخلية و تكلف بـ: (1)

- العمل على جمع الأطراف المعنية للمعلومات اللازمة لأعمال الوقاية و لحماية الأشخاص والممتلكات.
- إحصاء و جمع و تعبئة الوسائل اللازمة للإشراف على عمليات الحماية و الإنقاذ ووضعها تحت تصرف السلطات.
- التحقق من التنفيذ الفعلي لمخططات التدخل و الإنقاذ.
- تسهيل تدخل مختلف الفاعلين و تمكينهم من الاضطلاع بمسؤولياتهم في أحسن الظروف.
- إطلاع السلطات العليا باستمرار حول تسيير الأزمة.
- التحقق من حسن سير مواقع إستقبال السكان الذين تم إجلاؤهم.
- تسيير عملية إعلام السكان.

من خلال ما سبق نستنتج أن مخطط تنظيم النجدة يقوم على مبادئ عامة متعلقة بشروط تنظيم التدخلات وتنسيق الإسعافات وتنفيذها عند وقوع الكوارث، الذي يجبر كل وحدة مصنفة أو مستقبلة للجمهور والتي تعتبر ضمن المناطق الحساسة، وكل الجماعات المحلية الإقليمية (بلدية، ولاية) بأن تكون خاضعة وملزمة بإعداد مخطط التدخل عن كل خطر، ومستوى إنتشاره وهذا تبعاً للنقاط التوجيهية التالية: (2)

- 1- وضع مقاييس عملية منذ بروز آثار الخسائر.
  - 2- تصنيف المهام المنوطة بكل مسؤول مقياس.
  - 3- تحديد الوسائل المادية المستعملة للحد من آثار الكارثة.
  - 4- وضع مخطط بنموذج موحد، منظم لمجموع الوسائل، يسهل للجماعات المحلية مواجهة الكارثة.
- أما المسؤولية القانونية والإدارية في إعداد مخططات تنظيم النجدة تقع على عاتق الجماعات المحلية والإقليمية المتمثلة في المجالس الشعبية البلدية، والولاية، ومسؤول الوحدة بالمناطق الحساسة (3)، بالتنسيق مع الهيئات والمصالح المتخصصة في ذلك بتطبيق القوانين والإجراءات المعمول بها في مجال الأمن والوقاية للأشخاص والممتلكات العامة والخاصة.

ويعتمد في تفعل هذه المخططات على معطيات منشأ الكارثة وطبيعتها تبعاً لجسامة الخطر وآثاره في الأشخاص والممتلكات والبيئة، وحتى تكون هذه المخططات أكثر فعالية ومرونة يجب وضعها دائماً في حالة

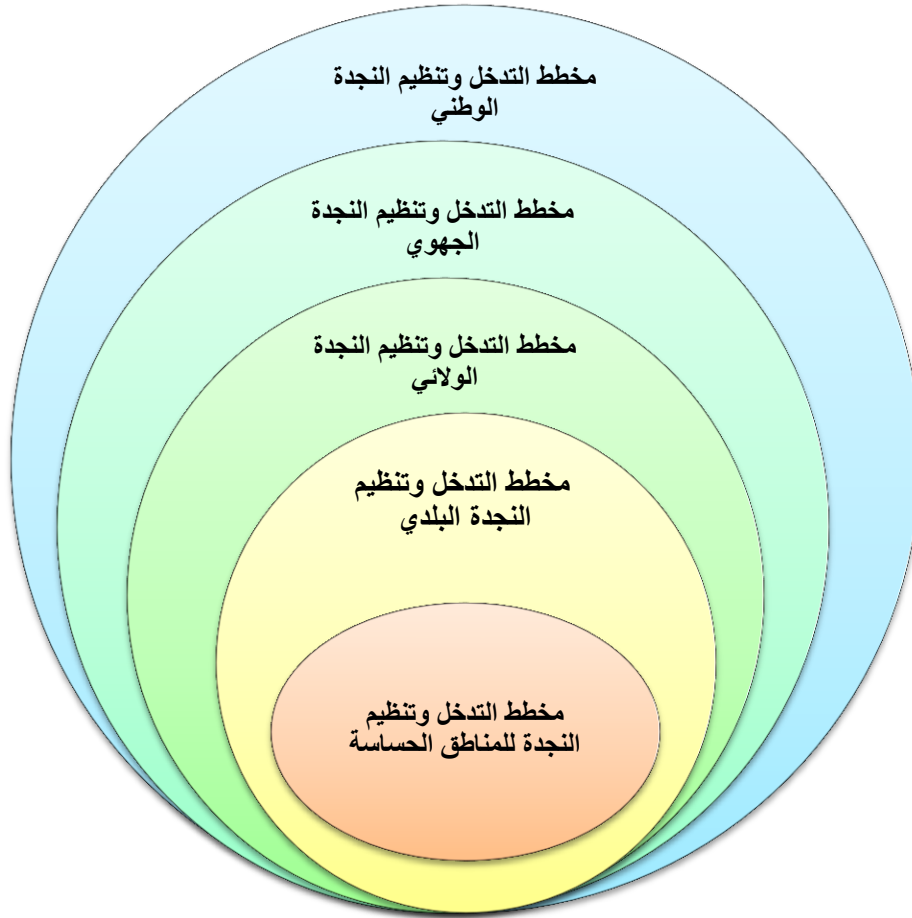
<sup>1</sup> - الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية الاتي: <http://www.interieur.gov.dz>

<sup>2</sup> - المديرية الولائية للحماية المدنية ولاية قالمة، مخططات التدخل، المرجع السابق، ص30.

<sup>3</sup> - انظر المادة(03)، من المرسوم رقم 85-231، المرجع السابق، ص1286.

تجريب ومحاكاة أنواع مختلفة من الأخطار المحتملة الوقوع إما في المناطق الحساسة أو إقليم بلدية أو إقليم ولاية أوفي إطار مخططات متكاملة.

الشكل رقم(09): يبين مستويات مخطط تنظيم النجدة في الجزائر



المصدر: إعداد الطالبين

## المطلب الرابع: أسس تنظيم مخطط تنظيم النجدة في الجزائر

يعتمد مخطط تنظيم النجدة في الجزائر أثناء العمليات الميدانية على ثلاث أسس تنظيمية مهمة تساعد على التطبيق الجيد للمخطط بكل مرونة وفعالية هي:

### 1- مقاييس التدخل في مخطط التدخل و تنظيم النجدة:

يتكون مخطط التدخل وتنظيم النجدة (ORSEC) من عدة وحدات (مقاييس) ترمي إلى التكفل بكل جانب خاص بالكارثة وتسييره، وتنشط المقاييس المطلوبة عند وقوع الكوارث حسب طبيعة الضرر<sup>(1)</sup>، وهي تمثل بذلك كل الهيئات والإدارات العمومية المعنية بإدارة الأخطار الكبرى، كما تعمل على تنظيم عمليات النجدة في مخطط تنظيم النجدة بكيفية يتم التكفل من خلالها وحسب الأولوية بأقسام التدخلات الآتية:<sup>(2)</sup>

- إنقاذ الأشخاص ونجدهم.

- إقامة أماكن الإيواء المؤقتة والمؤمنة.

- التسيير الرشيد للإعانات.

- أمن وصحة المنكوبين وممتلكاتهم.

- التزويد بالماء الصالح لشرب.

- التزويد بالطاقة.

كما يضطلع مسؤول مقاييس التدخل بمهام ميدانية لدى تنفيذ مخطط تنظيم النجدة ويسهر على استمرارية أعمال الهيئات الموضوعة تحت سلطته<sup>(3)</sup>، بتطبيق كل الخطوات العملية لمخطط النشاط عبر مراحلها التالية:

### الاستنفار رقم 02:(المرحلة التحضيرية)<sup>(4)</sup>

يقوم مسؤول المقياس بتطبيق مخطط النشاط للمقياس بعد إستقبال الأمر بالإستنفار(01) من السلطة المعنية

بتفعيل مخطط التدخل وذلك ب:

1- يوضع في حالة الإستنفار رقم (01) مرؤوسيه.

2- حجز مستخدمي المقياس.

3- تحضير الوسائل المادية للمقاييس المحتمل إستعمالها فوراً.

4-التأكد من توفر وسائل أخرى للمقياس.

5- تقدير الوقت الضروري لتعبئة هذه الوسائل.

1- أنظر المادة (53)، من القانون رقم 04- 20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المرجع السابق، ص22.

2- أنظر المادة (54)، نفس المرجع، نفس الصفحة.

3- انظر المادة(37)، نفس المرجع، نفس الصفحة.

4- مصلحة الوقاية العامة، نموذج مخطط تنظيم الاسعافات ولاية قالمة، المرجع السابق،ص52.

6- تقديم عرض حال للوالي عن الإجراءات المتخذة.

بالتعليمية الصادرة عن السلطة المعنية بتفعيل مخطط التدخل مسؤول المقياس، يقوم بوضع حد لحالة الاستنفار رقم(01)،أو يضع حيز التنفيذ الاستنفار رقم (02).

الإستنفار رقم 02 (حيز التنفيذ ) :حيث يقوم مسؤول المقياس بـ:

- يعطي الأمر لانطلاق وسائل المقياس.

- يضع مداومة المخطط على مستوى مصالحه.

- يقدم عرض حال للمسؤول عن الإجراءات المتخذة.

ويمكن أن نبين ونلخص دور ومهام المقياس في الكارثة ونظهر الهيئات المسؤولة عن هذه المقياس في مخططات تنظيم النجدة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (10): دور ومهام المقياس في مخططات تنظيم النجدة

مقياس التدخل	الهيئة المسؤولة عن المقياس في مخططات تنظيم النجدة				
	الوطني	الجهوي	الولائي	البلدي	للوحدة
	وزير الداخلية و الجماعات المحلية		والي الولاية المعنية بالكارثة	رئيس المجلس الشعبي البلدي	رئيس الوحدة المعنية بالكارثة
الإغاثة	المديرية العامة للحماية المدنية	الحماية المدنية العامة	المديرية الولائية للحماية المدنية المعنية إقليميا	رئيس وحدة الحماية المدنية المعنية إقليميا	رئيس وحدة الحماية المدنية المعنية إقليميا
الأمن والنظام العمومي	المديرية العامة للأمن الوطني	المديرية العامة للأمن الوطني	لجنة الأمن (الدرك الوطني، امن الولاية)	تحت المسؤولية المحلية للأمن الإقليمي (الدرك أو الأمن)	
المعالجة الطبية والنظافة	الوزارة المعنية بالمقياس	الوزارة المعنية بالمقياس	مديرية الصحة والسكان	مدير المؤسسة العمومية للصحة الجوارية	
دور ومهام المقياس في الكارثة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مكلف بضمان كل عمليات البحث والإسعاف والإنقاذ واخذ التدابير الضرورية لحماية الأشخاص والممتلكات.</li> <li>- مكلف بتنظيم وتنسيق عمليات التدخل</li> <li>- وضع حيز التنفيذ للتقنيات اللازمة</li> </ul>				
	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تكلف بضمان أمن الأشخاص والممتلكات وحفظ النظام العمومي</li> <li>- قمع المخالفات المرتكبة في المناطق المنكوبة</li> <li>- تنظيم تنقل الأشخاص التأكد من هوية الجرحى والمتوفيين</li> <li>- استرجاع الأرشيف الخاص ما يتعلق بالإدارة العمومية</li> </ul>				
	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مكلفة بضمان كافة العمليات المرتبة بالصحة العمومية -اتخاذ كل الإجراءات الوقائية من الأمراض والأوبئة - المراقبة الصحية للمواد الغذائية وكذا نظافة الوسط بموقع الإيواء، النظافة الفردية والجماعية ، الإجراء الصحي.</li> </ul>				

يتكفل بإعطاء آراء تقنية حول مسائل خاصة وتوضيح قرارات المسؤول عن قيادة عمليات الإسعاف يتكون من خبراء معنيين مباشرة بنوع الكارثة، يتم إحصائهم في إطار إعداد مخطط تنظيم التدخلات والإسعاف أو الأشخاص مؤهلين يتم حجزهم في إطار القوانين والتنظيمات السارية المفعول.	الوزارة المعنية بالمقياس	الوزارة المعنية بالمقياس	مديرية التنظيم والشؤون العامة			الخبرات والاستشارات
مكلف بإمداد جهاز الإسعاف بالعتاد والوسائل المختلفة حسب طبيعة الكارثة. وخاصة لا تملكها باقي الهياكل.	الوزارة المعنية بالمقياس	الوزارة المعنية بالمقياس	مديرية الإدارة المحلية	المسؤول عن تسيير حضيرة البلدية		العتاد والتجهيزات المختلفة
- مكلفة بإمداد جهاز الإسعافات بوسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية . - وإعادة إصلاح في أقرب وقت لشبكة الهاتف التي في حالة الضرر.	الوزارة المعنية بالمقياس	الوزارة المعنية بالمقياس	مديرية البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال			الاتصالات السلكية و اللاسلكي
مكلف بضمان الإعلام وتوعية المواطنين والمنكوبين ويسهر على جمع، وتحليل واستغلال المعلومات المرتبطة بالكارثة ، يحضر البيانات الرسمية الصادرة عن مركز القيادة للمنطقة المنكوبة .	الوزارة المعنية بالمقياس	الوزارة المعنية بالمقياس	رئيس ديوان الوالي	الأمين العام للبلدية		الإعلام المؤقت
مكلف بوضع قاعدة الإمداد ، والإيواء للمتضررين من الكارثة بالمواقع المخصصة لذلك، وتزويدهم بالمؤونة والأغطية والافرشة وكل ما يساعدهم على الإيواء.	الوزارة المعنية بالمقياس	الوزارة المعنية بالمقياس	مديرية التجهيزات العمومية	نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي المكلف بالشؤون الاجتماعية		الإيواء
- يتكفل بتقديم وسد حاجيات الغذائية للفرق المجندة في جهاز تنظيم التدخلات والإسعافات والمواطنين المنكوبين - يعيد في أقرب الآجال تنظيم إدارة توزيع المواد الأساسية - استقبال وتوزيع الإسعافات العينية على المواطنين	الوزارة المعنية بالمقياس	الوزارة المعنية بالمقياس	مديرية التجارة			التغذية العامة



مكلف بتوفير كافة وسائل النقل لجهاز الإسعافات وذلك لضمان نقل المنكوبين وكذا نقل العتاد والتجهيزات.	الوزارة المعنية بالمقياس	الوزارة المعنية بالمقياس	مديرية النقل	نائب رئيس المجلس لشعبي البلدي المكلف بالوسائل العامة	النقل
مكلفة بإصلاح شبكة المياه وتوفير المياه للسكان المنكبين بوسائلها الخاصة.	الوزارة المعنية بالمقياس	الوزارة المعنية بالمقياس	مديرية الموارد المائية		الري
مكلفة بإصلاح شبكة الكهرباء والغاز وتوفير الطاقة بمختلف أنواعها لسكان المنكوبين وتقديم الدعم بالوسائل والعتاد للمقاييس الأخرى.	الوزارة المعنية بالمقياس	الوزارة المعنية بالمقياس	مديرية الطاقة والمناجم		الطاقة
يتكفل بتزويد جهاز تنظيم التدخلات والإسعافات بوسائل الأشغال العمومية وضمان إعادة إقامة المنشآت القاعدية.	الوزارة المعنية بالمقياس	الوزارة المعنية بالمقياس	مديرية الأشغال العمومية		الأشغال العمومية
يتكفل بالاشتراك مع المسؤولين عن المقاييس المعنية بجمع كافة المعلومات الممكنة لتقييم الخسائر وإحصاء المنكبين وتحديد المبلغ المالي لعمليات الإسعاف -يقترح الخطوات والوسائل المالية اللازمة لإعادة نشاط المنطقة المنكوبة - يعد تحت سلطة الوالي التقرير العام الذي يعده كل من مسؤولي المقاييس.	الوزارة المعنية بالمقياس	الوزارة المعنية بالمقياس	مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية		التقييم والحوصلة

المصدر: إعداد الطالبين

يتضح من خلال الجدول أن مقياس التدخل تكون بحسب منطقة الخطر ومدى إتساع الكارثة في النطاق الجغرافي للمنطقة الكارثة وتأثيرها على المناطق المجاورة لها، فيكون التدخل محدد بخمس مقاييس بالنسبة للمواقع الحساسة، أو سبع مقاييس إن كان نطاق الكارثة على مستوى إقليم البلدية الواحدة، وقد يتعداه إلى أربع عشرة (14) مقياس إن كان انتشار الكارثة وخطرها يتعدى حدود البلدية الواحدة إلى مجموعة البلديات في داخل الولاية المعنية بالكارثة، أو احتمال إنتشار خطرها إلى الولايات الأخرى وبالتالي تؤخذ الكارثة الصبغة الجهوية أو الوطنية، كما يتبين دور الجماعات الإقليمية يتجسد على المستوى الإقليمي من طرف الوالي، وعلى

مستوى البلدية من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي، وعلى مستوى المواقع الحساسة رئيس الوحدة المتضررة وهم بذلك يمثلون الأجهزة المركزية التي تكون تحت مسؤوليتها كل مقاييس التدخل والإغاثة في الإطار الخاص بتسيير الكوارث، أما في حالة تفعيل مخطط تنظيم النجدة المعني بخطر الاشعاع النووي فهو من مسؤوليات وصلاحيات رئيس الجمهورية في أي ناحية من اقليم الدولة.<sup>(1)</sup>

يمكن تجنيد وحدات الجيش الوطني الشعبي و تشكيلاته للتدخل أثناء الكوارث والأخطار الكبرى في الحالات الاستثنائية تحت مقياس الامن والنظام العمومي، وذلك حسب المادة (03) من القانون 91-23 المؤرخ في 06 ديسمبر 1991، كما تنص المادة (05) من نفس القانون أنه " يخطر الوالي السلطات للعسكرية المختصة إقليميا في حالة الخطر الداهم على حياة السكان قصد إتخاذ التدبير والإسعافات الاستعجالية الأولى إلا أن وحدات الجيش الوطني الشعبي وتشكيلاته تبقى تابعة لسلطاته السلمية في تنفيذ المهام المسندة إليه.<sup>(2)</sup>

أما في حالة تدخل الجيش قصد التنسيق والتنظيم عزز تدخله بالقرار الوزاري رقم 492 المؤرخ في 21 أوت 2005م المتعلقة بالأخطار الكبرى والذي تم بموجبه إسناد هذه المهمة لمكتب التعبئة والأخطار الكبرى بأركان الجيش الوطني الشعبي، حيث يضم هذا الجهاز الدائم خلية عملياتية خاصة به يتم تفعيلها أثناء الكوارث لمتابعة التطورات، و تنسيق كافة النشاطات من تدخل الجيش الوطني الشعبي و إعداد مخططات التدخل يتم تعيينها و تعديلها دوريا.<sup>(3)</sup> ثم في عام 2009 تم إنشاء الفوج المتعدد المهام لهندسة القتال في إطار مساهمة الجيش الوطني الشعبي في مجال تسيير الكوارث وتقديم المساعدة والإسعافات للمواطنين المتضررين، ويستعمل عبر كامل التراب الوطني في مجال الدفاع المدني وتأمين المواطنين من الأخطار الناجمة عن الكوارث الطبيعية والصناعية، ويقدم الفوج جزئياً أو كلياً بقرار من القيادة العليا وفقاً لنوع وحجم الكارثة.<sup>(4)</sup> وتكمن فعالية الجيش الوطني الشعبي في مخطط تنظيم النجدة على قدرة إمكانياته التدخلية الكبيرة بتوفير وسائل النقل الجوية والبرية والإمكانيات اللوجستية الأخرى أثناء الكوارث التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة.

أيضاً من خلال المعطيات المدونة في الجدول يظهر إهمال دور محافظة الغابات كمقياس أساسي في مخططات تنظيم النجدة البلدية، الولائية، الجهوية، الوطنية، وتعتبر محافظة الغابات جهاز له دور مهم وحساس في محاربة أحد أهم الاخطار الكبرى وهي خطر حرائق الغابات، بتطبيق التنظيم المعمول به والذي يرصد مجموعة الترتيبات والإجراءات العملية بضمن التدخل السريع والفعال في حرائق الغابات من خلال

<sup>1</sup> - Kathleen Van Heuverswyn, rapport final, institut supérieur de planification d'urgence coordination, **étude comparative des législations en matière de gestion des risques majeurs dans les 25 pays membres de l'accord du conseil de l'Europe eur-opa risques majeurs**, Strasbourg, 20 novembre 2003, p24.

<sup>2</sup> - وكالة الانباء الجزائرية، تسيير الكوارث الدور الأخرى للجيش الوطني الشعبي، تم الاطلاع على الرابط التالي في 2015|11|22 :

[www.djair50.dz](http://www.djair50.dz).

<sup>3</sup> - محمد داودي ، جاهزية تامة للتعامل مع الكوارث في أي نقطة من نقاط الوطن ، تم الاطلاع على الرابط التالي في 2015|11|22 :

<http://w.w.welmustakbl.com/news/1617>

<sup>4</sup> - محمد داودي ، جاهزية تامة للتعامل مع الكوارث في أي نقطة من نقاط الوطن ، نفس رابط الصفحة.

مخططات تعد مسبقاً، تتضمن توفير الوسائل المادية والبشرية وفق خطة منهجية مدروسة تأخذ الشكل التصاعدي الذي يتماشى حسب تطور الحريق وخطورته و مهمة الوقاية والحراسة للغابات بتوفير مراكز الرصد والمراقبة للمناطق الغابية .

كما نلاحظ أن مخطط تنظيم النجدة لا يحتوي على مقياس مكلف بتنظيم وتسيير المساعدات الدولية يضمن إجراءات ترتيبات استقبال الإغاثة والموافقة عليها ( الاستلام، النقل، التأشيرات، الإجراءات الجمركية، الرقابة على توزيع المساعدات وإيصالها الى مستحقيها من المنكوبين...)، وهذا كان جلياً خلال الكارثتين الآخريتين فيضان باب الواد، وزلزال بومرداس، وإثر التدفق الكبير للمساعدات الدولية للجزائر سارعت السلطات المعنية بإجراء استثنائي يتمثل باستحداث خلية استقبال المساعدات الدولية على مستوى المطار الدولي هواري بومدين، وتتبعها خلية على مستوى ميناء الجزائر تحت إشراف جهاز الحماية المدنية وتتكون الخلية من عدة هيئات ومؤسسات وطنية هي: الحماية المدنية منسقة الخلية، الأمن الوطني (شرطة الحدود)، الجمارك، وزارة الشؤون الخارجية، وزارة التضامن الوطني، وزارة الصحة، الخطوط الجوية الجزائرية، مدير تسيير أمن المطارات، الهلال الأحمر الجزائري، شركة سوناطراك.<sup>(1)</sup>

## 2- جهاز القيادة في مخطط تنظيم النجدة:

جهاز القيادة في مخطط تنظيم النجدة يعتبر الجهاز المسؤول عن تنسيق العمليات فيما بين الفرق المتدخلة على الأرض والمستويات القيادية الأعلى الأخرى، ويكون موحد مقره قريب من موقع الكارثة حتى يسهل عملية التعرف على حجم أضرار الكارثة، وإيصال خدمات الطوارئ والنجدة الى المكان، كما يبقى على اتصال دائم مع هيكل التنسيق الاستراتيجي والذي يتطلب الإطلاع الدوري على التطورات الجارية، ثم أخذ القرار، ويتشكل من:

### أ- قيادة أركان الأزمة:

- وهي أعلى درجة قيادة في مخطط تنظيم النجدة تعتمد في تسييرها للكوارث على أدوات أساسية هي:<sup>(2)</sup>
- جل الخرائط المعنية بمناطق الكارثة والمنكوبة.
- شبكة اتصال بين مركز القيادة الثابت ومركز القيادة العملي.
- الخطوط الهاتفية.
- جدول التوقعات و جدول الإمكانيات.
- تتكون من ثلاث خلايا للأزمة هي:

<sup>1</sup> - بلقاسم كاتروسي، التنسيق الكامل بين الهيئات المعنية في حالة الطوارئ، المرجع السابق، ص130.

<sup>2</sup> - Direction De La Protection Civile De La Wilaya De Skikda .guide pratique .plans de secours .p.p7-9.

1- **خلية الاستعلام:** هي المسؤولة عن إستقبال والإستغلال ونشر المعلومات حول، الوضع، التهديد، الأخطار المحتملة في مكان الكارثة، والالتزام بالتدخل، كما تدير عمليات الإستعلام وتنسيق المعلومات بين مختلف المصالح المعنية بالتدخل.

2- **الخلية العملياتية:** وهي مسؤولة على:

- التوقع على أساس الحالات الممكنة عبر تقارير عن تطور الحادث.

- تحديد قاعدة بيانات ميدانية.

- التخطيط لجميع المهام التكوينية العملياتية الثانوية.

3- **الخلية اللوجستية:** هي المسؤولة عن المناطق اللوجستية للفرق المتدخلة في أي قطاع تدخل.

**ب- مركز القيادة الثابت (PCF):**

هو الجهاز الوحيد المسؤول عن العمليات في مخططات تنظيم النجدة، ويكون تحت قيادة والي إقليم الولاية المعنية بالكارثة في مستوى أول، ثم قيادة رئيس المجلس الشعبي البلدي للبلدية المعنية بالكارثة في مستوى ثاني وأخيرا تحت قيادة رئيس الوحدة المعنية بالكارثة في المستوى الثالث.

1- **مركز قيادة ثابت لمخطط تنظيم النجدة الولائي:** يوضع تحت سلطة والي والذي يساعده أعضاء من لجنة الأمن ومسؤول مقاييس التدخل المعنية ويوسع ليشمل أعضاء مكتب التنسيق ومسؤولي الحماية المدنية في الولاية<sup>(1)</sup>، وفي حالة تطلب الوضعية تنقل والي إلى مكان الكارثة، فإن قيادة مركز القيادة الثابت يوضع تحت قيادة الكاتب العام للولاية، وإذا كانت المنطقة التي مستها الكارثة موضوعة من طرف السلطة المركزية تحت قيادة غير والي المعني، فإن مخطط تنظيم النجدة يندمج تلقائياً في جهاز هذه القيادة<sup>(2)</sup>.

2- **مركز قيادة ثابت لمخطط تنظيم النجدة البلدي:** يوضع تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي، والذي يساعده مسؤول مقاييس التدخل المعنية بالكارثة، وأعضاء الهيئة التنفيذية للبلدية ومسؤولو مصالح الحماية المدنية على مستوى البلدية و مسؤولو الامن<sup>(3)</sup>.

3- **مركز قيادة ثابت لمخطط تنظيم النجدة المناطق الحساسة:** يوضع تحت سلطة رئيس الوحدة المعنية بالكارثة، والذي يساعده مسؤول مقاييس التدخل المعنية بالكارثة، ومسؤولو مصالح الحماية المدنية و مسؤولو الأمن على مستوى الأقليم خاصتهم<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - انظر المادة(27)، من المرسوم رقم 85-231، المرجع السابق. ص 1288.

<sup>2</sup> - المديرية الولائية للحماية المدنية ولاية قالمه، نموذج مخطط تنظيم الاسعافات ولاية قالمه، المرجع السابق، ص 9.

<sup>3</sup> - انظر المادة(28)، من المرسوم رقم 85-231، المرجع السابق ، نفس الصفحة.

<sup>4</sup> - انظر المادة(30)، نفس المرجع ، نفس الصفحة.

قائد مركز القيادة الثابت يتولى بهذه الصفة المهام التالية: (1)

- 1- تقدير مدى إتساع الكارثة.
- 2- تقويم الاحتياجات لتنفيذ المخطط كلياً، أو جزئياً.
- 3- حشد الوسائل الواجب إستخدامها.
- 4- تنظيم عمليات الإسعاف والإنقاذ.
- 5- إتخاذ جميع التدابير المحتملة لطالب النجدة.
- 6- السهر على إيصال الإعلام.
- 7- السهر على أمن حركة انتقال الاشخاص والمنكوبين.
- 8- السهر على إعادة إسكان المنكوبين.
- 9- تسخير أي وسيلة ضرورية عند الحاجة.
- 10- إعداد حصيلة عامة للعمليات.

أما مسؤول المقياس بمركز القيادة الثابت يقوم بالعمليات التالية: (2)

- يتأكد من حضور المسؤول العملي ووسائل المقياس الى عين المكان.
- يتأكد من وجود وسائل المقياس المحصاة.
- مراقبة بعين المكان مدى تطبيق درجات القيادة والتنسيق للمقياس.
- متابعة تطورات المقياس بعين المكان.
- متابعة تعبئة الوسائل المتوفرة والغير المتدخلة.

### ج- مركز القيادة العملي(PCO):

هي القيادة العملية للعمليات المقررة في مخطط تنظيم النجدة في الولاية والبلدية، وفي المناطق الحساسة، تكون تحت قيادة مسؤول الحماية المدنية المعني بالمنطقة خاصته. (3) بمساعدة المختصين المعنيين بطبيعة الكارثة، وبإمكان رئيس المجلس الشعبي الوطني في مخطط التدخل وتنظيم النجدة البلدي، أو الوالي في مخطط التدخل وتنظيم النجدة الولائي قيادة العمليات بعين المكان في هذه الحالة مسؤول الحماية المدنية إقليمياً يصبح مساعد له (4)، ويقوم مركز القيادة العملي بالإجراءات التالية: (5)

<sup>1</sup> انظر المادة(29)، من المرسوم رقم 85-231، المرجع السابق ، نفس الصفحة.

<sup>2</sup> المديرية الولائية للحماية المدنية ولاية قالمة، نموذج مخطط تنظيم الاسعافات ولاية قالمة، المرجع السابق، ص53.

<sup>3</sup> انظر المادة(04)، من المرسوم رقم 85-231، المرجع السابق. ص 1286.

<sup>3</sup> بلقاسم كاتروسي، إدارة كارثة الزلزال كتجربة العربية، المرجع السابق، ص65.

<sup>5</sup> - Direction De La Protection Civile De La Wilaya De Tlemcen, plan orsec wilaya ,organisation des secours .p.p61-62.

- 1- يبدأ بتوفير الموارد اللازمة للقيادة العملياتية، ومقر مركز القيادة العملي يضمن سير القاعدة اللوجستية للمقاييس المتدخلة.
  - 2- التحقق من مستويات القيادة في القاعدة اللوجستية للمقاييس المتدخلة.
  - 3- إشراك الوسائل المتاحة للمقاييس المعنية بالتدخل.
  - 4- الطلب من مركز القيادة الثابت، الدعم بوسائل وموارد إضافية وضمان استلامها.
  - 5- العمل على التنسيق والتكامل بين المقاييس المعنية بالتدخل.
- ومن المهام الموكلة لقائد مركز القيادة العملي هي:
- 1- يستعلم عن الوضع.
  - 2- يتعرف على الأماكن ويقيم حجم الكارثة.
  - 3- يجتمع بأعضاء مركز القيادة العملي ، ويطلع على الإجراءات الأولية المتخذة وكذا الإمكانيات المستعملة. (البطاقة (02) الى (15))
  - 4- يحدد الخطة المتبعة لأجل التكفل الكلي بالمنطقة المنكوبة حسب ما يلي:<sup>(1)</sup>
    - تحديد قطاعات التدخل والوسائل المستعملة.
    - تعيين مكان تنصيب قاعدة الإمداد ومقر مركز القيادة العملي.
    - اتخاذ جميع الإجراءات الأخرى العملية.
    - ينسق ويتابع سير العمليات.
    - يقدم عرض حال بانتظام عن تطور الوضعية، لمركز القيادة الثابت.
    - 5- التقدير الجيد للوضع ب:<sup>(2)</sup>
      - طلب المساعدة كليا أو الاستجداد بإمكانيات الخطط المكملة.
      - أو إنهاء وضعهم في حالة تأهب رقم (02).
- أما مسؤول المقياس بمركز القيادة العملي يقوم بالعمليات التالية:<sup>(3)</sup>
- يضع نفسه والوسائل تحت تصرف قائد العمليات بمركز القيادة العملي.
  - يسهر على تنصيب قاعدة الامدادات للمقياس.
  - يتحقق من عمل درجات القيادة بقاعدة الإمدادات.

<sup>1</sup> - بلقاسم كاتروسي، إدارة كارثة الزلزال كتجربة العربية، المرجع السابق، ص.66.

<sup>2</sup> - Direction De La Protection Civile De La Wilaya De Tlemcen, **plan orsec wilaya** , op cit,67.

<sup>3</sup> - المديرية الولائية للحماية المدنية ولاية قالمة ، نموذج مخطط تنظيم الاسعافات ولاية قالمة، المرجع السابق، ص.53.

وبناء على تعليمات قائد العمليات مسؤول المقياس يشرع في إستعمال الوسائل المتوفرة للمقياس، وكذلك يطلب من مركز القيادة الثابت وسائل اضافية ويسهر على استقبالها وإدماجها بالمقياس. و كما يتولى تنسيق التدخلات والإسعافات جهاز مركزي مكلف بالحماية المدنية حسب نوعية وطبيعة الكارثة، بقرار من وزير الداخلية والجماعات المحلية أو إشراك الوزراء المعنيون عند الضرورة، في حالة تجاوز الكارثة حدود الولاية.<sup>(1)</sup>

### 3- القاعدة اللوجستية(مركز تجميع الإمكانات CRM):

وهي توفير قاعدة الإسناد والامداد بحيث تكون مسؤولية تنظيمها تحت كل مسؤول عن مقياس التدخل لدعم عمليات التدخل وتقديم الإسعافات الازمة اثناء الكارثة<sup>(2)</sup>، وهي تضم الهيئات التابعة لكل مقياس، والوسائل الهيئات الموجودة على إقليم الولاية او البلدية أو وسائل الوحدة المماثلة والكفيلة بأن تستخدم في إطار مهمة كل وحدة من وحدات التدخل.<sup>(3)</sup>

والمعايير المعتمدة لإنشاء قاعدة لوجستية (CRM) هي:<sup>(4)</sup>

أ- رئيس القاعدة وتسد له المهام التالية:

- يكون على اتصال دائم مركز القيادة العملي.

- إستقبال الإمكانات والإبلاغ عن وصولها إلى مركز القيادة العملي

- إستقبال طلبات قائد العمليات أو مركز القيادة العملي، لوسائل مختلفة حسب أهمية القطاعات المتدخلة.

- إعطاء القطاعات وسائل مختلفة ومتنوعة والمهام المنوطة بها.

ب- سيارة ذات المعدات التالية:

- جهاز اتصال ثابت.

- بطاقات القطاع على مقياس 1/25000 كاملة.

- خريطة على مقياس 1/100000.

- مكبر لصوت.

ج- رمز دلالة خاص لراديو رؤساء قطاعات التدخل أو مركز القيادة العملي.

د- موقع القاعدة:

- إيجاد مساحة مواقف للسيارات والليات مع مراقبة دخولها وخروجها.

- تكون بمقربة من شبكة الطرقات، والمسارات المعروفة، لتسهيل الحركة الأمانة.

<sup>1</sup> - انظر المادة(33)، من المرسوم رقم 85-231، المرجع السابق. ص 1288.

<sup>2</sup> - انظر المادة(38)، نفس المرجع ، ص1289.

<sup>3</sup> - انظر المادة(39)، نفس المرجع، نفس الصفحة .

<sup>4</sup> - Direction De La Protection Civile De La Wilaya De Skikda ,guide pratique .plans de secours, p 11-12

- ويمكن لمركز تجميع الإمكانيات في حالة الكوارث الكبرى الرجوع إلى مكون الإحتياطات الإستراتيجية الموجه لضمان تسيير المرحلة الإستعجالية التي تعقب الكارثة<sup>(1)</sup> حسب مستوى ضخامة وانتشار الكارثة.
- الإحتياطات الإستراتيجية تتشكل على الخصوص مما يأتي:<sup>(2)</sup>
- أ- كل اللوازم والوسائل الموجهة للإيواء المؤقت للمنكوبين الذين لا مأوى لهم.
- ب- المؤن.
- ج- أدوية الإستعجالات الأولية، ومواد التطهير ومكافحة إنتشار الأوبية والامراض.
- د- صهاريج الماء الصالح للشرب المقطورة.
- هـ- الماء الصالح للشرب المعبأ بأشكال مختلفة.

<sup>1</sup>- أنظر المادة (64)، من القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المرجع السابق، ص23.

<sup>2</sup>- أنظر المادة (65)، نفس المرجع ، نفس الصفحة.



## المبحث الثاني: مرتكزات إعداد مخططات تنظيم النجدة في الجزائر

أما هذا المبحث الثاني تتولنا فيه مرتكزات إعداد مخططات تنظيم النجدة، والتي تشمل الأطر القانونية والتشريعية المعمولة بها التي أسست لمخطط تنظيم النجدة في الجزائر في مطلبه الأول، ثم المخطط العام للوقاية من الاخطار الكبرى في المطلب الثاني، والمخططات الخاصة بالأخطار الكبرى في المطلب الثالث، أما في المطلب الرابع فتطرقنا الى المخططات الخاصة بالتدخل في عرض البحر.

### المطلب الأول: الإطار القانوني المؤسس لمخطط تنظيم النجدة في الجزائر

السياسة الوطنية للوقاية من الأخطار الكبرى وتسييرها تعتمد خصوصاً على الهياكل المؤسساتية الوطنية والمحلية المختصة في الوقاية والتدخل والنجدة في حالات الكوارث وتعزز هذا الدور بالقوانين والتشريعات التي سنها المشرع الجزائري في مجال الوقاية وتسيير الكوارث والحد من الآثار السلبية للأخطار الكبرى، حيث أن الكوارث الطبيعية والتكنولوجية أصبحت مصدرًا لخطر حقيقي، لذا كان لابد من العناية بالمنظومة التشريعية والتنظيمية من خلال تحديد سياسية للوقاية منها والتسيير البعدي بعد حدوثها.<sup>(1)</sup>

وأن الجزائر بدأت التخطيط لتسيير الكوارث والأخطار الكبرى مباشرة بعد زلزال الشلف في اكتوبر لعام 1980م، حيث تم في سنة 1984 م تشكيل لجنة وطنية تظم كل القطاعات المعنية بالأخطار الكبرى<sup>(2)</sup>، ثم تبني الحكومة الجزائرية في 29 ماي 1985 مخطط وطني للوقاية من الكوارث وتنظيم التدخلات الاسعافات وأسس لهذا المخطط الوطني الذي يحكم النظام العام للطوارئ وتنظيم الإغاثة، في حالة وقوع المخاطر الكبرى والكوارث في تشريعنا النصان الأساسيان الآتيان:

1- المرسوم 85-231 المؤرخ في 25 أوت 1985 المتعلق بشروط تنظيم التدخلات جاء هذا المرسوم على مستوى التخطيط العملي و تنظيم التدخلات و الإسعافات المحدد لشروط وقواعد تنظيم و تنسيق التدخلات والإسعافات أثناء وقوع الكوارث الذي يبين الإطار العام للتدخلات والإسعافات أثناء الكوارث على كل المستويات (المستوى الوطني، الولائي، البلدي، وكذا مستوى الوحدات الاجتماعية و الاقتصادية)، وهذا ضمن مخططات بنماذج موحدة على المستوى الوطني و بخطة محكمة لتسيير التدخلات والإسعافات، و كذا تحديد أدوار جميع الشركاء المعنيين كل حسب اختصاصه، من المفروض أن تقوم المؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة الأخرى، بإعداد نفس التشكيل وذلك لتجنيد كل طاقاتها، وتقوم بالتكفل بكل ما يتطلبه الوضع من خلال تحقيق تكامل منسق في مواجهة أي نوع من الكوارث.<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup>- لحسن بن أمزال، النظام القانوني للوالي المنتدب في القانون الإداري الجزائري، المرجع السابق، 103.

<sup>2</sup>- جمال حدار، الإدارة الموقفية وتطبيقها في الإدارة العمومية الجزائرية، المرجع السابق، ص127.

<sup>1</sup>- Ferhat Guerinek ,rapport national sur la prévention des catastrophes ,ministre des affaires, etrangeres,alger,2004,p19.

2- المرسوم رقم 85-232 المؤرخ في 25 أوت 1985 المتعلق بالوقاية من أخطار الكوارث، هذا المرسوم نص على المشاركة في إعداد مخططات الوقاية من أخطار الكوارث الكبرى واستخدام جميع التدابير والمعايير التنظيمية والتقنية التي من شأنها أن تستبعد الأخطار التي من الممكن أن تعرض أمن الأشخاص والممتلكات والبيئة للخطر والتحقيق عن آثارها سواء كانت طبيعية أو تكنولوجية عن طريق الإعلام و التوعية، وإنشاء خلايا للوقاية من الأخطار وتماشيا مع الأوضاع و التطورات الجديدة. (1)

بعد النقائص المسجلة خلال الكوارث الأخيرة، وتقاربها زمنياً، جاء القانون 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004م، المتعلق بالوقاية من المخاطر الكبرى في إطار التنمية المستدامة، والذي عزز وتكفل بالانشغالات من خلال تبني إجراءات مستحسنة، بسد النقائص والفرغات الأساسية الكامنة في المرسومين التنفيذي السابق ذكرهما، المتعلقة بالإختلالات العملية لمخطط الطوارئ والنجدة. (2) وبالتالي فإن القانون رقم 04-20 يقترح:

أولاً: تشكيلات وقائية ويحصى المخاطر الكبرى التي تهدد بيئتنا الطبيعية ويحصرها في عشرة أخطار كبرى هي: الزلازل والأخطار الجيولوجية، الفيضانات، الأخطار المناخية، حرائق الغابات، الأخطار الصناعية والطاقوية، الأخطار الإشعاعية والنووية، الأخطار المتصلة بصحة الإنسان، الأخطار المتصلة بصحة الحيوان، أشكال التلوث (الجوي، الأرضي، البحري، المائي)، الأخطار المترتبة عن التجمعات البشرية الكبيرة. (3) ويعد هذا القانون بمثابة نقلة نوعية في ميدان تسيير الأخطار، حيث يتضمن هذا النص سلسلة إجراءات تساهم فيما بينها لتحقيق هدف التسيير الجيد للخطر وأثاره المدمرة ويتمحور هذا القانون حول ثلاث محاور هي: (4)

1- إحاطة إعلامية للإقليم وبالوضوح التام: وضع وتطبيق مخطط عام للوقاية لكل نوع من أنواع الأخطار الكبرى، مع إقامة نظام وطني ومحلي لليقظة (الإستعداد) ومستلزماتها: أنظمة يقظة (سهر) محلية .

2- التحسيس والتوعية: ويكون من خلال إقامة برامج وطنية لمواجهة أخطار صورية إلى جانب أدرج التعرف على الإخطار والاحتماء منها في البرامج التدريسية والتوعية.

3- تنظيم الإنقاذ وذلك بواسطة إقرار نظام وطني لتسيير الكوارث يتضمن:

أ- تنظيم الإنقاذ أو الإغاثة وتنظيم التدخلات، والذي يسمح للسلطات المحلية ممثلة في الوالي لتعبئة كل الوسائل العمومية و الخاصة المتواجد في إقليمهم.

ب- وضع إجراءات هيكيلية للتكفل بالكوارث (تكوين احتياطات استراتيجية ونظام للتكفل بالأضرار) وفي مقدمة هذه الإجراءات إجبارية التأمين على الكوارث الطبيعية.

<sup>1</sup>- Ferhat Guerinik , rapport national sur la prévention des catastrophes ,op.cit ,p20.

<sup>2</sup>- يوسف جندي، الدفاع المدني دور ومهام الأمن الوطني، المرجع السابق، ص 3 1

<sup>3</sup>- انظر المادة (10)، من القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004. المرجع السابق، ص 16.

<sup>5</sup>- شبيبة محي الدين، "التأمين على الكوارث الطبيعية في الجزائر: فعل اقتصادي لعقلنة التضامن وترشيد الموارد"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (33)، 2010، ص.ص 319-320.

ج- إدخال أداة للتعمير تترجم إرادة التحسين الملموس لتسيير الإقليم والتنسيق بين الفاعلين في العمل العمومي، وتحدد شروط تطبيق أعمال الوقاية من الأخطار لضمان تطبيقها على مجموع التراب الوطني.

ثانياً: انشاء المندوبية الوطنية للأخطار الكبرى، ملحقة بالوزير المكلف بالداخلية، وتنظم وتسير كمصلحة خارجية للإدارة المركزية، والتي أنيطت بها مهام وضع إستراتيجية وطنية للحد من الاخطار والكوارث الكبرى، والتي حددها المرسوم التنفيذي رقم 11-194 مؤرخ في 22 ماي سنة 2011، والذي يتضمن مهام المندوبية الوطنية للمخاطر الكبرى وتنظيمها وسيرها. بما يأتي:<sup>(1)</sup>

1- القيام لدى الإدارات المعنية بجمع المعلومات المتعلقة بالوقاية من الأخطار الكبرى وإعداد بنك للمعطيات المتعلقة بها.

2- ترقية وتطوير الإعلام المرتبط بالوقاية من الأخطار الكبرى لفائدة المتدخلين و السكان.

3- تقييم وتنسيق الأعمال المباشرة في إطار النظام الوطني للوقاية من الأخطار الكبرى، وتقديم اقتراحات لتحسين فعاليتها.

4- المشاركة في برامج التعاون الجهوي والدولي ذات العلاقة بمهامها.

5-المساهمة في ترقية المعرفة العلمية والتقنية والتكوين في ميدان الأخطار الكبرى

كما تساعد المندوبية لجنة قطاعية مشتركة تكلف بما يأتي:

1- دراسة وتقييم المخططات العامة والخاصة للوقاية من الأخطار الكبرى.

2- تقييم فعالية الأنظمة المقررة للوقاية والإنذار والتدخل وإعادة التأهيل وإعادة البناء والتوصية بتدابير لتحسينها.

2- دراسة كل مسألة تتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى تعرض عليها وإبداء رأيها فيها وتقديم توصياتها فيما يخص هذه المسألة .

وفيما يتعلق بالاتصال اثناء مواجهة الاخطار الكبرى، فإنه يحدد بطريقة كاملة و شاملة في المرسوم

التنفيذي رقم 04-181 المؤرخ في 24 جوان 2004، المتضمن إنشاء لجنة الإتصال المتعلقة بالأخطار

الطبيعية والتكنولوجية الكبرى، هذه اللجنة التي تتدخل في إطار توسيع نشاط (التكوين والإتصال) للقانون رقم

04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 هذه اللجنة لها دور راقى و رائد في إطار الوقاية، بتعميم تعلم

أجديات الإغاثة والإنقاذ، من خلال تبنى بيداغوجية شاملة، وتدعيمها بوسائل إعلامية ضخمة لاسيما من

خلال إعلام الرأي العام والتكوين الاجتماعي على كل المستويات، بالفعل فإن هذه اللجنة التي يرأسها وزير

<sup>1</sup> - وزارة الداخلية، لمندوبية الوطنية للمخاطر الكبرى و تنظيمها و سيرها، الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية الاتي:

<http://www.interieur.gov.dz>

الإتصال تهدف إلى تحديد وإقتراح إستراتيجية وطنية للإتصال بالحكومة، تتعلق هذه الأخيرة بالأخطار الطبيعية والتكنولوجية الكبرى، من خلال وضع نظام إستراتيجي للاتصال.<sup>(1)</sup>

أما فيما يخص تغطية الأضرار المادية والمعنوية التي تخلفها الأخطار الكبرى أنشأ بموجب القانون رقم 89-26 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 لقانون المالية لسنة 1990 صندوق الكوارث الطبيعية والمخاطر التكنولوجية الكبرى لدعم الإنفاق على:<sup>(2)</sup>

-التعويض المستحق لضحايا الكوارث الطبيعية، ونفقات دراسات رئيسية لمنع المخاطر التكنولوجية.  
- تكاليف إدارة الصندوق والسجلات كارثة، النفقات التي تتحملها المرافق للإغاثة الطارئة لضحايا الكوارث الطبيعية.

<sup>1</sup> - يوسف جندي، الدفاع المدني دور ومهام الأمن الوطني، المرجع السابق، ص.36.

<sup>2</sup> - Ali Ghalel, "la gestion des catastrophes, defi actuel, "troisièmes journées parlementaires ,op cit ,p6

## المطلب الثاني: المخطط العام للوقاية من الأخطار الكبرى

أحدث المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 04-20 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى في إطار التنمية المستدامة المخطط العام للوقاية من الأخطار الكبرى (PGPR)، والذي تتم المصادقة عليه بموجب مرسوم، ويحدد هذا المخطط مجموع القواعد والإجراءات الزامية إلى التقليل من حدة القابلية للإصابة إزاء الخطر المعني و الوقاية من الآثار المترتبة عليه هذا و يتعين أن يتضمن المخطط العام للخطر الكبير المعني القواعد التالية:<sup>(1)</sup>

أ- **منظومة وطنية للمتابعة والإعلام:** تنظم مراقبة دائمة لتطور المخاطر المعنية و تجميع المعلومات المسجلة و تحليلها و تقييمها للسماح بعرفة جيدة للخطر المعني و تحسين عملية تقدير وقوعه، كما يتضمن تحديدا للمؤسسات أو الهيئات أو المخابر المرجعية المكلفة بالمتابعة فيما يخص الخطر الكبير، بالإضافة إلى منظومة وطنية تسمح بإعلام المواطنين باحتمال وقوع الخطر الكبير المعني بحيث تهكيل هذه المنظومة الوطنية للإنذار بحسب طبيعة الخطر المعني، من خلال منظومة وطنية، منظومة محلية حسب نطاق المدينة أو القرية ومنظومة بحسب الموقع.

ب- **منظومة وطنية للتقييم والتخفيف:** و يجب أن يحدد كل مخطط عام للوقاية من الخطر الكبير المنظومة الوطنية للمواكبة، التي تنظم بموجبها و بحسب المقاييس الملائمة و/أو الهامة مراقبة دائمة للتطور المخاطر و/أو الأخطار المعنية و تجميع المعلومات المسجلة وتحليلها و تقييمها، أي المخطط العام للوقاية يتضمن على منظومة معتمدة لتقييم الخطر الكبير المعني عند الإقتضاء، بالإضافة إلى تحديد النواحي والولايات والمناطق التي تنطوي على درجات قابلية خاصة للإصابة بالخطر المعني عند وقوعه، فضلا عن التدابير الخاصة المطبقة في مجال الوقاية والتخفيف من درجة القابلية للإصابة، حسب خصائص كل خطر كبير.<sup>(2)</sup>

ويتضمن هذا المخطط العام للوقاية عدة أدوات نذكرها في ما يلي:<sup>(3)</sup>

**1- نظام اليقظة الوطني (SNAV):** تنص المادة (17) من القانون رقم 04-20 على أن كل مخطط عام للوقاية من المخاطر يجب أن ينشئ ما يسمى بنظام اليقظة الوطني، وذلك في إطار تحسيس وتحضير السكان للكوارث المحتملة، و يهدف نظام اليقظة إلى محاولة استباق ما أمكن الظاهرة الخطيرة أو الكارثة، والتمكن من الإنذار المسبق للسكان قصد التقليل من التأثيرات على الأشخاص و الممتلكات، فاليقظة تتطلب بصفة مستمرة

<sup>1</sup> - بن احمد عبد المنعم، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة كلية الحقوق بن عكنون، السنة الجامعية 2008-2009، ص133.

<sup>2</sup> - أنظر المواد من (21) إلى (40)، من القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المرجع السابق، ص.ص18-20.

<sup>3</sup> - محفوظ زيان وآخرون، سياسة الوقاية من الأخطار الكبرى في الجزائر، المجلة الدولية للتخطيط الحضري والتنمية والمستدامة، العدد(01)، 2014، ص89.

المعلومات المخصصة للتحذير والإعلان عن الخطر قبل تحققه، فهي تهدف إلى لفت الانتباه إلى الأوضاع التي يمكنها على المدى القصير و المتوسط، أن تشكل خطرا على الأشخاص و الممتلكات ووالبيئة، فالمراقبة المستمرة و تحليل و تهمين المعطيات المسجلة تمكننا من معرفة أكثر لديناميكية المظاهر المسببة للخطر، ومن ثمة تحسين عملية تقدير زمن حدوث الكارثة لتشغيل نظام الإنذار وإعلام السكان الذي يلعب دورا مهما في التقليل من الخسائر.

**2- نظام الإنذار الوطني (SNAA):** إن عملية الإنذار هي عبارة عن إعلام السكان بدنو أو بقرب وضعية أو حالة يمكنها تهديد أمنهم وسلامتهم، فهي دعوة إلى اتخاذ الفوري لإجراءات الحماية، و ينقسم نظام الإنذار حسب طبيعة الظاهرة أو الخطر الكبير المعني إلى نظام وطني و نظام محلي (منطقة مترو بولية ، مدينة ، قرية)، ويتكون من إشارة صوتية و بث رسائل حول التصرفات التي يجب أن يلتزم بها السكان المعنيين بالخطر، و التي تتمثل على العموم في اللجوء إلى مكان آمن و الاستماع إلى وسائل الإعلام التي يجب عليها تأكيد عملية الإنذار والإبلاغ بالتصرفات التي يجب التمسك بها .و في هذا الإطار بات من الضروري وضع الحدود والمستويات التي تبدأ عندها اليقظة ثم الإنذار مع المراقبة المستمرة لهذه الحدود وبهذا يصبح كل مواطن قادر على الإستجابة والتصرف بصورة صحيحة و مقبولة أثناء حادث ما، مما يكون له بالغ الأثر على حجم الكارثة وعدد الخسائر .

### 3- دراسات التأثير على البيئة و الأخطار في المناطق المصنفة\*:

#### أ- دراسات التأثير على البيئة:

تستمد دراسات التأثير على البيئة مصدرها من مبدأ الحيطة الذي يندرج ضمن المبادئ العامة لحماية البيئة، ويفرض ضرورة اتخاذ كل التدابير المناسبة للوقاية من الأضرار قبل القيام بأي مشروع، ولقد تم تكريس دراسة مدى التأثير عالميا، إقليميا، وداخليا.<sup>(1)</sup> وهي تسعى لتحقيق مجموعة أغراض:<sup>(2)</sup>

- دراسة التأثيرات البيئية المختلفة للمنشآت لضمان الوصول إلى تنمية مستدامة.

-أخذ الأبعاد البيئية في الاعتبار عند اتخاذ القرار، حتى تكشف عن أي أضرار قبل وقوعها والتعامل معها.

<sup>1</sup>- آمال مدين، المنشآت المصنفة لحماية البيئة- دراسة مقارنة،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون عام،السنة الجامعية 2012-2013،ص65.

<sup>2</sup>- آمال مدين، المنشآت المصنفة لحماية البيئة- دراسة مقارنة،-المرجع السابق، ص69.

\* **المنشأة المصنفة:** هي وحدة تقنية ثابتة يمارس فيها نشاط أو عدة أنشطة من النشاطات وهي: المصانع، المعامل، الورشات، المحاجر والمناجم، وبصفة عامة كل منشأة التي يمكن أن تشكل خطرا على الصحة أو النظافة أو الفلاحة، أو الأنظمة الإيكولوجية أو الموارد الطبيعية أو المعالم والآثار أو المناطق السياحية أو تخلق إزعاجا للجوار، أما **المؤسسة المصنفة** : مجموع منطقة الإقامة والتي تتضمن منشأة واحدة أو عدة منشآت مصنفة تخضع لمسؤولية شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص ، يحوز المؤسسة و المنشآت المصنفة التي تتكون منها ،أو يستغلها أو أوكل استغلالها الى شخص آخر.

- تقليل أو منع المعوقات التي تنتج عن المشاكل البيئية غير المتوقعة أثناء مرحلة الإنشاء أو التشغيل.
- دراسة كل البدائل المقترحة للمشروع.
- توفير الوقت والجهد والمال من خلال تضمين الأبعاد البيئية في اتخاذ القرار.

بالنسبة لدراسة موجزة للتأثير البيئي، نجد القانون البيئي الجزائري دعم بالمرسوم التنفيذي رقم 90-78 المؤرخ في 27 فيفري 1990 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة الذي نصّ على شقين من الدراسة لكلّ مجاله وتنظيمه الخاص به المتمثلة في: (1)

**1- دراسة مدى التأثير على البيئة (L'étude D'impact):** تعتبر هذه الدراسة نوعا من أنواع الدراسات التقنية لوقاية البيئة من التلوث المنصوص عليها في قوانين حماية البيئة، والمرسوم التنفيذي الخاص بدراسات التأثير على البيئة، و يعدّ إجراء إداري قبلي يتوقّف عليه إعداد القرار الإداري الخاص بمنح الترخيص كما يمتاز بخاصيته العلمية التقنية، كونها وسيلة للاستدلال وقياس مختلف الآثار السلبية للمشروعات.

**2- موجز التأثير البيئي (Notice D'impact):** تأتي هذه الدراسة بخصوص المشاريع التنموية الصغيرة التي تنجز من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين، والتي لا تشكّل أي أثر على البيئة، بمعنى ذات أثر بيئي بسيط أو غير الخطير حيث اشترط فيها المشرع الجزائري القيام بدراسة موجزة للتأثير البيئي.

بهدف تسهيل فهم وتطبيق المرسوم التنفيذي رقم 90-78 المؤرخ في 27 فيفري 1990 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة، هناك دليل لدراسات التأثير على البيئة أعد في سنة 2001م، هذا الدليل يشتمل على الوسيلة المرجعية من أجل التحكم في الأساليب والمنهجيات والتقسيمات المتعلقة بدراسات التأثير على البيئة هذا الدليل يهدف إلى توحيد المؤسسات الخاصة بدراسة التأثير على البيئة وكذلك يقدم المعلومات الضرورية إلى مختلف المتدخلين في هذا الإجراء. (2)

ثم جاء المرسوم التنفيذي رقم 07-145 المؤرخ في 19 ماي 2007 الذي يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة، وإتبع منهج التحديد المزدوج، حيث حدد قائمة المنشآت الخاضعة للدراسة التأثير في الملحق الاول وعددها بقائمة تشمل (29) مشروعاً، كما حدد قائمة المنشآت الخاضعة لموجز التأثير في الملحق الثاني وهي (14) نوعا من المشاريع، حيث يسبق كل طلب رخصة استغلال منشأة مصنفة وطبقا لقائمة المنشآت المصنفة دراسة أو موجز التأثير على البيئة. (3)

<sup>1</sup> - عمارة نعيمة، مبدأ الحيطة و مسؤولية المهنيين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في القانون الخاص، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2013-2014، صص 176-179

<sup>2</sup> - زيان محفوظ وآخرون، سياسة الوقاية من الأخطار الكبرى في الجزائر، المرجع السابق، صص 89.

<sup>3</sup> - الصديق بن عبد الله، حماية البيئة: دور الجماعات المحلية، مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع، ملتقى حول تسيير الجماعات المحلية عقد في 9-10 جانفي 2008 على مستوى مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع، صص 69.

نظرا للطابع المتجدد للناتج العلمية فإنّ القواعد التقنية التي يركز عليها دراسة التأثير على البيئة لا تستوجب فيها الدقة النهائية، وإنما فقط أن يكون معترفاً بها في وقت معين، لأن البيانات العلمية المتاحة في زمن ما تخضع للتغير بفعل التطور العلمي والتقني، فإنّ القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة نصّ في مادته (16) على الحد الأدنى لما يمكن أن تضمنه دراسة التأثير من البيانات العلمية، وهو نفس المحتوى الذي نجده في المادة (05) من المرسوم التنفيذي رقم 90-78 المتعلق بدراسة التأثير في البيئة، وبحسبه يتضمّن محتوى دراسة التأثير العناصر التالية: (1)

1- عرض عن النشاط المزمع القيام به.

2- وصف للحالة الأصلية للموقع وبيئته اللذين قد يتأثرون بالنشاط المزمع القيام به.

3- وصف للتأثير المحتمل على البيئة وعلى صحة الإنسان بفعل النشاط المزمع القيام به، والحلول البديلة المقترحة.

4- عرض عن آثار النشاط المزمع القيام به على التراث الثقافي، وكذا تأثيراته على الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

5- عرض عن تدابير التخفيف التي تسمح بالحد أو بإزالة، وإمكانية تعويض الآثار المضرة بالبيئة والصحة.

ب- دراسة الأخطار:

دراسة الخطر يتم الإعداد والمصادقة عليها حسب الشروط المحددة في المرسوم التنفيذي رقم 06-198 مؤرخ في 31 ماي 2006 الذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المخاطر المباشرة وغير، المباشرة التي تعرض الأشخاص والممتلكات والبيئة للخطر من جراء نشاط المؤسسة سواء كان السبب داخليا أو خارجيا. (2) ويجب:

- أن تتضمن دراسة الخطر التدابير التقنية للتقليل والوقاية من احتمال وقوع حوادث وتخفيف أثارها.

- أن تتجزأ دراسة الخطر على نفقة صاحب المشروع، من طرف مكاتب دراسات، ومكاتب خبرة أو مكاتب استشارات مختصة في هذا المجال و معتمدة من قبل الوزير المكلف بالبيئة بعد الإطلاع على رأي الوزراء المعنيين عند الإقتضاء.

- تتولى لجنة وزارية مشتركة فحص دراسات الخطر والمصادقة عليها، الخاصة بالمؤسسات المصنفة من الفئة الأولى التي تخضع لترخيص الوزير المكلف بالبيئة، وتتشكل من ممثلي الوزير المكلف بالحماية المدنية والوزير المكلف بالبيئة، أما على مستوى كل ولاية تنشأ لجنة ولائية تكلف فحص دراسات الخطر والمصادقة

<sup>1</sup> - عمارة نعيمة، مبدأ الحيطة و مسؤولية المهنيين، المرجع السابق، ص 180.

<sup>2</sup> - بن احمد عبد المنعم، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، المرجع السابق، ص 96.



عليها، الخاصة بالمؤسسات المصنفة من الفئة الثانية التي تخضع إلى ترخيص الوالي ، وتتشكل من ممثلي المديريتين الولائيتين للحماية المدنية والبيئة.<sup>(1)</sup>

تودع دراسة الخطر من طرف صاحب المشروع لدى الوالي المختص إقليمياً في ثمان(08) نسخ، ويدوره الوالي يرسل دراسة الخطر في مدة لا تتجاوز خمسة(05) أيام إلى كل من:<sup>(2)</sup>

1- اللجنة الوزارية المشتركة لفحص دراسات الخطر الخاصة بالمؤسسات المصنفة من الفئة الأولى.

2- اللجنة الولائية لفحص دراسات الخطر الخاصة بالمؤسسات المصنفة من الفئة الثانية.

ويمكن أن تطلب لجان دراسات الخطر من أصحاب المشاريع كل معلومة أو دراسة تكميلية لازمة، في مدة لا تتجاوز خمسة وأربعين(45) يوماً ابتداءً من تاريخ إخطارهم من طرف الوالي.<sup>(3)</sup>

تشكل دراسة الخطر أساس اعتماد مخططات التدخل الخاصة (P.P.I) والتي تسمح في حالة وقوع حادث أو تلوث عرضي ضمان السلامة والحفاظ على صحة السكان والبيئة، وكذا تقديم معلومات مبكرة للمنتخبين المحليين والجمهور، دراسة الخطر تختلف عن دراسة مدى التأثير والمراجعة البيئية.<sup>(4)</sup> تشمل القواعد المرجعية الخاصة بدراسة الخطر ما يلي:<sup>(5)</sup>

1- تشكل دراسة الخطر وثيقة مهمة للحصول على رخصة إستغلال إلى جانب دراسة مدى التأثير.

2- ينبغي أن تعرض الأخطار التي تمثلها المؤسسة في حالة وقوع حادث، وتبرير التدابير اللازمة للتقليل من إحتمال وقوع الحادث وانتشار آثاره. و بذلك يجب أن تشمل أو تحيل على العناصر التالية:

- وصف مختلف المنشآت المتواجدة في منطقة الدراسة.

- وصف البيئة.

- تعيين المخاطر ذات المصدر الداخلي والخارجي للمنشأة.

- التدابير المتخذة لاتقاء أخطار الحوادث المعرفة وتبريرها.

- التدابير المتخذة لمواجهة الآثار المحتملة على البيئة الناجمة عن حوادث تؤدي إلى تلوث المياه والهواء.

- تنظيم الإسعاف للمجروحين المحتملين.

3- ذكر المنشأة وصنف الوحدة.

<sup>1</sup> - أنظر المادة (03) و(04) من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 14 سبتمبر سنة 2014، الذي يحدد كفايات فحص دراسات الخطر ومصادقة عليها، العدد (03)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ص.ص33-34.

<sup>2</sup> - أنظر المادة (09) و(10)، من القرار الوزاري المشترك الذي يحدد كفايات فحص دراسات الخطر ومصادقة عليها ، المرجع السابق، ص.34.

<sup>3</sup> - أنظر المادة (11)، نفس المرجع، ص.34.

<sup>4</sup> - وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2007، ص188.

<sup>5</sup> - وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، المرجع السابق، ص. ص 188-189.

4- كما تشمل دراسة الأخطار على جملة من المهام وهي:<sup>(1)</sup>

**المهمة الأولى:** وصف المشروع: تتضمن هذه المهمة وصف مقتضب للمنشأة أو المنشآت التي تشكل خطرا على العمال أو السكان المجاورين والبيئة والإقتصاد، من خلال الاستعانة بالخرائط التوضيحية.

**المهمة الثانية:** وصف البيئة المحيط: وتشمل تجميع وتقدير وعرض البيانات الأساسية حول العناصر المهمة التي تتصف بها البيئة المدروسة، وصف المحيط المباشر وتحديد منطقة التأثير المحتمل في حالة وقوع كارثة صناعية بما في ذلك المنشآت الواقعة بالقرب منها. وتشمل مهمة وصف البيئة:

أ- المحيط الفيزيائي: ويشمل الجيولوجيا والتضاريس ونوعية الهواء ونوعية المياه السطحية والباطنية، والمعطيات الشاطئية وأنواع الملوثات، ومدى التعرض للزلازل.

ب- المحيط البيولوجي: ويشمل النبات والحيوان والفصائل النادرة أو المهددة، والمسكن الحساسة، المحميات والحظائر والمواقع الطبيعية، والفصائل ذات الأهمية التجارية، والفصائل التي تحتمل أن تكون عاملا لنقل المضار أو الأمراض الخطيرة.

ج- المحيط الثقافي والاجتماعي: ويشمل الوضعية الحالية والمرتبقة التي تخص السكان وشغل المجال ونشاطات التنمية المرتقبة، والتشغيل وكيفية توزيع الدخل والخدمات والترفيه والصحة العامة، والتراث الثقافي والعادات والتصرفات.

**المهمة الثالثة:** النصوص القانونية والتنظيمية: تشمل هذه المهمة وصف القوانين والمراسيم والقواعد التي تنظم الأمن في المنشآت والوقاية في حالة الكوارث التكنولوجية أو الطبيعية، وذكر الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بحماية البيئة وصحة وأمن وسلامة السكان، وحماية الأوساط الحساسة والفصائل المهددة ، وأخيرا ذكر الاتفاقيات الدولية في مجال الأمن الصناعي التي صادقت عليها الجزائر.

**المهمة الرابعة:** تحديد الأخطار التي تشكلها المنشأة: تشمل هذه المهمة القيام إعداد تقرير يتضمن تحليل كل عوامل الأخطار الناجمة عن استغلال المنشأة المعنية، وينبغي أن يحدد التقرير العوامل الداخلية والخارجية للخطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة.

**المهمة الخامسة:** تحليل التأثيرات المحتملة في حالة الكوارث: على ضوء أو على أساس طريقة تحليل الأخطار المحتملة وعرض التأثير المحتمل من خلال مختلف مشاهد الكوارث المتوقعة على السكان بما فيهم العمال والبيئة وكذا التأثيرات الاقتصادية.

<sup>1</sup> - وناس يحي، المرجع السابق، ص.ص 189-190

**المهمة السادسة:** عناصر الإجابة في وقوع كارثة: فيما يخص السيناريوهات المحتملة والواردة في الفقرات السابقة، ينبغي ذكر العناصر التي تندرج ضمن مخططات التدخل الداخلي (P.I.I) للمؤسسات، أو العناصر الواردة ضمن المخطط الخاص لتدخل (P.P.I) على مستوى الولاية المعنية.

**المهمة السابعة:** وضع وتنفيذ مخطط لإستشارة الجمهور المحتمل إصابته: يحضر مكتب الدراسات مخطط إستشارة وإعلام وإنذار للجمهور المكون من عمال المؤسسة والسكان المحتمل إصابتهم في حالة وقوع حادث أو كارثة، كما تبين كيفية الإنذار في حالة وقوع حادثة أو كارثة توضح للسكان المعنيين ويتم تجربتها في الواقع من خلال تجارب مشابهة لمخطط التنظيم الداخلي (P.I.I)، والمخطط الخاص للتدخل (P.P.I)، ومخطط تنظيم النجدة (ORSEC) بالتنسيق مع مسيري المؤسسات والجماعات المحلية.

أما في ما يخص دراسة الاخطار الخاصة بقطاع المحروقات ف جاء التنفيذي المرسوم رقم 09-15 المؤرخ في 14 جانفي 2015م، الذي يحدد كيفية الموافقة على دراسات الأخطار الخاصة بقطاع المحروقات ومحتواها، والذي يخضع كل المنشآت التي تسمح بممارسة نشاطات:

- البحث في مجال المحروقات.
  - إستغلال المحروقات ونقلها بواسطة الأنابيب وتخزينها وتكريرها وتحويلها.
  - تخزين المنتجات البترولية وتوزيعها.
- وتضمن دراسة الأخطار الخاصة بالمحروقات والتي لم تنظم بموجب التنظيم المتعلق بالمؤسسات المصنفة ما يأتي:<sup>(1)</sup>

- تقديم عن بيئة المنشأة أو الهيكل.
- وصف المنشأة أو الهيكل.
- تقييم علم الحوادث مع تحليل حول تبادل الخبرة.
- تحديد الأخطار وتقييم مخاطر الحادث.
- وصف تدابير الوقاية والحماية للحد من الأثار المترتبة على حادث كبير.
- نظام تسيير الأمن.
- كيفية التنظيم والتدخل في حالة الإستعجال.

بينما تودع دراسة الأخطار قبل كل نشاط من نشاطات المحروقات، من قبل المتعاقد أو المتعامل المعني لدى سلطة ضبط المحروقات، وتخضع دراسة الأخطار الخاصة بقطاع المحروقات الى قرار بإبداء الرأي بالأغلبية من لجنة يرأسها الامين العام للوزارة المكلفة بالمحروقات، وتتكون من ممثلين مؤهلين من وزارة الدفاع،

<sup>1</sup> - أنظر المواد من (05) الى (13)، من المرسوم التنفيذي رقم 09-15 المؤرخ في 14 جانفي 2015م، الذي يحدد كيفية الموافقة على دراسات الاخطار الخاصة بقطاع المحروقات ومحتواها، الجريدة الرسمية، العدد (04)، ص.ص 17-18.

وزير الداخلية والوزير المكلف بالبيئة وممثل عن سلطة ضبط المحروقات، في أجل لا تتجاوز الشهر، بعد التقرير الذي تعده سلطة ضبط المحروقات يتضمن موافقتها على دراسة الأخطار المدروسة<sup>(1)</sup> تطبيقاً للتنظيم المعمول به، ويجبر المستغل على تحيين دراسة الأخطار كل خمس(05) سنوات على الأقل في الحالات الأتية:<sup>(2)</sup>

- بعد حدوث حادث كبير في منشأته.
- بمبادرة منه.
- بعد إجراء المراقبة التي تقوم بها سلطة ضبط المحروقات(تبيين حالات التقصير)
- عند تبرره وقائع جديدة أو الأخذ معارف تقنية جديدة تتعلق بالأمن بعين الاعتبار.

#### 4- مخططات عملية التعمير:

تتولى الدولة إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، و يصادق على المخطط عن طريق التشريع لمدة 20 سنة، كما يكون موضوع تقييمات دورية و تحيين كل (05) سنوات حسب الأشكال نفسها، ومن بين أهم مخططات التعمير وتهيئة الإقليم نجد:

#### أ- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير(PDAU):

لقد أقر المشرع الجزائري المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في القانون رقم 90 - 29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير لاسيما في مادته رقم (16) من الجزء الثاني تحت عنوان المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير من الفصل الثالث المعنون بأدوات التهيئة و التعمير، والذي عدل وتمم بموجب القانون 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتضمن قانون التهيئة و التعمير و النصوص التطبيقية له، لاسيما المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المؤرخ في 28 ماي 1991 الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و المصادقة عليه و محتوى الوثائق المتعلقة به المعدل و المتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-317 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005.<sup>(3)</sup>

وهذا المخطط يعتبر أداة أساسية للتخطيط المجالي و التسيير الحضري، فهو يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة، وفي ميدان الوقاية و تسيير المخاطر تم إدخال مفهوم الخطر التكنولوجي في بالتهيئة الحضرية<sup>(4)</sup>

<sup>1</sup> - أنظر المادة(14)و(21)، من المرسوم التنفيذي رقم 15-09 المؤرخ في 14جانفي 2015م، الذي يحدد كفيات الموافقة على دراسات الاخطار الخاصة بقطاع المحروقات ومحتواها، المرجع السابق، ص18

<sup>2</sup> - أنظر المادة(27)، نفس المرجع ، ص19.

<sup>3</sup> - باية بوزغاية، المخططات العمرانية كأحد عوامل توسع المجال الحضري من أجل تحقيق التنمية المستدامة -مدينة بسكرة نموذجا-،مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد(15)، جوان 2014، ص44.

<sup>4</sup> - محفوظ زيان وآخرون، سياسة الوقاية من الأخطار الكبرى في الجزائر، المرجع السابق، ص90.

وهو يوجه، ينسق و ينظم برامج الدولة، الجماعات المحلية، المؤسسات و المصالح العمومية، ينجز في إطار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، أذا بعين الإعتبار العلاقة بين التجمعات و المناطق المجاورة و كذا التوازن الواجب تأمينه بين التوسع العمراني، ممارسة النشاط الزراعي، وجود مجالات فلاحية ذات مردودية عالية وكذا المساحات المغروسة و المواقع الطبيعية الواجب الحفاظ عليها وفق توقعات النمو الديموغرافي على المديين المتوسط و البعيد، وهو يهدف إلى تحديد ما يلي: (1)

- التخصيص العام للأرض.
- مخطط التجهيزات الكبرى للمنشآت التحتية.
- التنظيم العام للنقل.
- موقع الخدمات و النشاطات الأساسية.
- المناطق المفضلة للتوسع الحضري.

يتجسد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في نظام يصحبه تقرير توجيهي ومستندات بيانية مرجعية ويحدد التخصيص العامة للأراضي على مجموع تراب بلدية أو مجموعة من البلديات حسب القطاع، كما يحدد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية والمناطق الواجب حمايتها ويقسم المخطط التوجيهي للتهيئة ولتعمير المنطقة التي يتعلق بها إلى قطاعات محددة كالاتي: القطاعات المعمرة، القطاعات المبرمجة للتعمير، قطاعات التعمير المستقبلية، القطاعات غير القابلة للتعمير. (2)

وتتم الموافقة على مشروع المخطط ومحتوى الوثائق المتعلقة به بعد مداولة المجلس الشعبي البلدي وألجالس الشعبية البلدية في حالة ما إذا كان المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يغطي بلديتين أو أكثر مع إمكانية إسناد مهمة إعداده إلى مؤسسة عمومية مشتركة حسب المادة(05) من المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المحدد لإجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المؤرخ في 01 جوان 1991.

ويبادر رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية أو المؤسسة العمومية المشتركة أثناء إعداد المخطط بمتابعة الدراسات ومع الآراء في إطار التشاور مع إمكانية مشاركة الجمعيات في هذا التشاور، كما يقوم رئيس المجالس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية أو المؤسسة العمومية المشتركة باطلاع رؤساء غرف التجارة والفلاحة، والمنظمات المهنية، والجمعيات، بالمقرر القاضي بإعداد المخطط، ولهؤلاء مدة (15) يوم للإفصاح عما إذا كانوا يريدون المشاركة، كما يخضع مشروع المخطط المصادق عليه للاستقصاء العمومي لمدة (45) يوم، وينشر القرار الذي يعرض المخطط طوال مدة

<sup>1</sup>- باية بوزغاية، المخططات العمرانية كأحد عوامل توسع المجال الحضري من أجل تحقيق التنمية المستدامة - مدينة بسكرة نموذجاً-، المرجع السابق، ص44.

<sup>2</sup>- عبد المنعم بن احمد، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، المرجع السابق، ص.ص136-137.

الاستقصاء و يصادق على المخطط بقرار من الوالي، أو بقرار وزاري مشترك، أو بناء على مرسوم تنفيذي بعد استشارة الوالي أو الولاية المعنيين.<sup>(1)</sup>

ب- مخطط شغل الأرض (POS):

هو الآخر جاء طبقا للقانون رقم 90 - 29 الصادر في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير لاسيما في مادته رقم 31 من الجزء الثالث المعنون بمخطط شغل الأراضي من الفصل الثالث المعنون بأدوات التهيئة و التعمير، عموما على مستوى كل بلدية و استثناءً مجموعة من البلديات أو جزء من البلدية، تحدد طبقا لتوجهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير القواعد العامة و التزامات استعمال الأرض، و عموما مجال استعمال مخططات شغل الأراضي يكون في حالتين:<sup>(2)</sup>

أ- إجبارياً: يستعمل في:

- البلديات أو جزء من البلديات الواقعة ضمن تجمع يحوي أكثر من 100.000 ساكن.
- البلديات التي عرفت خرابا هاما في هيكلها بسبب كوارث طبيعية أو حوادث خطيرة.

ب- إستثناء: يبرر إعدادها ب:

- الزيادة الديموغرافية أو النمو الاقتصادي أو السياحي.
- إنشاء أو إقامة منشآت هامة.
- حماية و تثمين المواقع الطبيعية أو المبنية.

تهدف مخططات شغل الأرض إلى:

- تحديد قطاعات التعمير المستقبلي.
- تخصيص بالنسبة لكل منطقة الاستعمال الرئيسي للأرض.
- تحدد بالنسبة لكل منطقة معامل شغل الأرض.
- تحدد و بدقة مخطط و خصائص الطرق الرئيسية للسير التي يجب الحفاظ عليها، تعديلها أو إنشائها.
- تعيين حدود الأحياء الواجب تثمينها.
- تحدد الأماكن المخصصة لتموضع التجهيزات العمومية.

يقرر إعداد مخطط شغل الأراضي عن طريق مداولة من المجلس الشعبي البلدي المعني وإذا كان مخطط شغل الأراضي يشمل تراب بلديتين أو عدة بلديات، يمكن رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية إسناد مهمة إعدادها إلى مؤسسة مشتركة .

<sup>1</sup>- بن احمد بن غانم، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، المرجع السابق، ص.ص 137.

<sup>2</sup>- باية بوزغاية، المخططات العمرانية كأحد عوامل توسع المجال الحضري من أجل تحقيق التنمية المستدامة - مدينة بسكرة نموذجا-، المرجع السابق، نفس الصفحة.

ونص المشرع على نفس الإجراءات المتعلقة بمخطط التهيئة والتعمير فيما يخص بمتابعة الدراسات والتشاور مع مختلف الهيئات والمصالح والإدارات والجمعيات، وإبلاغ البلدية رؤساء غرف التجارة، والفلاحة، والمنظمات، والجمعيات بمقرر إعداد شغل الأراضي ومنحهم نفس المدة المقدرة بـ: (15) يوم، كما يخضع مخطط شغل الأراضي للاستقصاء العمومي أيضا على أن مدته (60) يوماً، ويرسل المخطط بعد تعديله عند الاقتضاء مصحوباً بسجل الإستقصاء، وبمحضر قفل الإستقصاء، والنتائج التي يستخلصها المفوض المحقق إلى الوالي المختص إقليمياً ليبيدي رأيه وملاحظاته خلال (30) يوم من تاريخ الاستلام، وإذا انقضت هاته المدة عد رأي الوالي موافقاً، كما يمكن وضع مخطط شغل الأراضي المصادق عليه تحت تصرف الجمهور عن طريق قرار يصدره رئيس المجلس الشعبي البلدي يبين فيه تاريخ بدء عملية وضع مخطط شغل الأراضي تحت تصرف مكان الاستشارة قائمة الوثائق الكتابية والبيانية التي يتكون منها الملف.<sup>(1)</sup>

فمخطط شغل الأراضي يمكن أن يكون الوثيقة الأكثر أهمية للوقاية من المخاطر، فهو الأداة التي تمكننا من التحكم في عملية التعمير التي تهدف إلى الحد من عدد الأشخاص والكيانات المعرضين لتأثير الظواهر الخطيرة، و ذلك من خلال تقنين استعمال الأرض، حيث يمنع كل بناء جديد في المناطق الأكثر عرضة للخطر، و السماح به لكن بشروط في المناطق الأقل تعرضاً.<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> - بن احمد بن غانم، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، المرجع السابق، ص138.

<sup>2</sup> - محفوظ زيان وآخرون، سياسة الوقاية من الأخطار الكبرى في الجزائر، المرجع السابق، ص90.

## المطلب الثالث: المخططات الخاصة لمواجهة الاخطار الكبرى

هناك مخططات خاصة لمواجهة الأخطار الكبرى الطبيعية، وأخرى لمواجهة الأخطار الكبرى التكنولوجية:

### 1- المخططات الخاصة لمواجهة الاخطار الكبرى الطبيعية:

تعتمد الجزائر على مخططين لمواجهة نوعين من الأخطار الطبيعية هما:

#### أ-المخطط الخاص بمكافحة حرائق الغابات:

هو مخطط مكافحة النار في الغابات نص عليه القانون رقم 87-45 المؤرخ في 10 فيفري 1987 والذي يضبط ويحدد كفاءات تنظيم الأعمال في مجال مكافحة الحرائق داخل الأملاك الغابية الوطنية وتنسيقها على مستوى إقليم البلدية الواحدة أو مجموع أقاليم عدة بلديات أو إقليم الولاية.<sup>(1)</sup>

يشمل مخطط مكافحة النار في الغابات جميع التدابير الخاصة بالتنظيم وأعمال التدخل قصد الوقاية من أخطار الحرائق وضمان تنسيق عمليات هذه المكافحة لا سيما من خلال ما يأتي:<sup>(2)</sup>

- 1- برامج الإعلام والتوعية والإرشاد في اطار الوقاية من الحرائق ومكافحتها.
- 2- البرنامج الكمي للأشغال الوقائية المطلوب إنجازها، وفتراتها ومجالاتها، والهيئات المكلفة بتنفيذها.
- 3- خريطة جهاز الحراسة والتدخل التي تحدد مراكز الحراسة ومواقع الفرق الغابية للتدخل الأولي ووحدات الحماية المدنية، ومجال عمل هذه الفرق والوحدات.
- 4- خريطة المنشآت الأساسية في المقاطعة الإقليمية المعنية، التي تبين جميع المنشآت المقامة داخل الغابات أو بالقرب منها، والتشكيلات الغابية في الإقليم المعني وتعد حسب اتساع الإقليم.
- 5- تنظيم سلك المنفذين المتطوعين والموسميين وضبط كفاءات تدريبهم وتكوينهم في مكافحة حرائق الغابات
- 6- فهرس الارقام الهاتفية وعناوين رؤساء لجان حماية الغابات في الولاية، واللجان الميدانية، ومسؤولو المصالح والهيئات المعنية بالتدخل في حالة إندلاع النيران في الغابات.
- 7- إجراءات الإنذار والإستتفار والإعلام.

تقع مسؤولية إعداد المخطط الخاص بمكافحة النار على المستوى المحلي على عاتق المجالس الشعبية البلدية بالتنسيق والإشراف مع رؤساء الدوائر، وبمساعدة المصالح المحلية المكلفة بالحماية المدنية والغابات، ويتم المصادقة على هذا المخطط من طرف اللجنة الميدانية على مستوى البلدية أو الدائرة حسب الحالة، بعد ذلك يعرض على الوالي المختص إقليميا للموافقة عليه.<sup>(3)</sup> أما على المستوى إقليم الولاية فمخطط الخاص

<sup>1</sup> انظر المادة (01) و(02)، من المرسوم رقم 87-45 المؤرخ 10 فيفري 1987 الذي ينظم وينسق الأعمال في مجال مكافحة حرائق الغابات داخل

الأملاك الغابية الوطنية، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد(07)، ص 251.

<sup>2</sup> انظر المادة (03)، من المرسوم رقم 87-45، المرجع السابق ، ص251.

<sup>3</sup> انظر المادة (05)، نفس المرجع ، نفس الصفحة.



بمكافحة النار فمسؤولية إعداده ترجع الى اللجنة الولائية لحماية الغابات والتي تكون تحت سلطة الوالي والذي يضمه بقرار، وباقتراح من لجنة حماية الغابات الولائية يعين الوالي عونين أو أكثر من بين أعضاء اللجنة الميدانية الدائمة في الولاية لمراقبة تنفيذ التدابير الواردة في مخططات مكافحة النار في الغابات<sup>(1)</sup>، ثم توزع مخططات مكافحة النار في غابات البلديات أو مجموع البلديات والولاية على جميع اللجان الميدانية المعنية بالتدخل فور المصادقة عليها، ويبلغ للهيكل الإدارية المركزية المكلفة بالحماية المدنية وحماية الغابات<sup>(2)</sup>.

يطبق مخطط مكافحة النار في الغابات بمجرد إندلاعها، والذي يرصد مجموعة الترتيبات والإجراءات العملية بضمان التدخل السريع والفعال في حرائق الغابات من خلال مخططات تعد مسبقا، تتضمن إجراءات الوقاية وكذا عدة الوسائل المادية والبشرية وفق خطة منهجية مدروسة تأخذ الشكل التصاعدي الذي يتمشى حسب تطور الحريق وخطورته وتعد مهمة الوقاية والحراسة للغابات من المهام الأساسية لإدارة الغابات بتوفير مراكز الرصد والمراقبة للمناطق الغابية حتى تضمن :

**التدخل الأول:** بحيث تضع مصلحة الغابات منذ بداية الموسم مجموعة من الفرق توزع حسب حساسية المناطق الغابية على شكل خلايا للتدخل (فرق متنقلة مجهزة بالوسائل العملية) ويكون تدخل هذه الفرق بناء على معلومات أبراج المراقبة التي تنصبها مصالح الغابات بكل النقاط الحساسة مجهزة بوسائل الاتصال أو من خلال نداءات هيئات محلية، أو المواطنين<sup>(3)</sup>.

**التدخل الثاني:** ويتضمن مساهمة البلدية المعنية بحريق الغابة بالوسائل الأولية المتاحة، وكذا التنسيق من أجل التدخل وحدة الحماية المدنية المسؤولة إقليميا بطلب من مصالح الغابات، والسلطة المحلية، أو الأمنية، وتكون قيادة العمليات التقنية ضد حرائق الغابات لضابط الحماية المدنية ، بمساعدة تقني الغابات الأكثر رتبة الموجود في مكان نشوب الحريق<sup>(4)</sup>.

وفي حالة تطور الحريق قد تضع حالة الطوارئ ويطلب الدعم من الرتل المتنقل لحرائق الغابات\* التابع للحماية المدنية أو الوسائل المجندة ضمن مخطط تنظيم النجدة البلدي أو الولائي، حسب درجة تطور الحريق ومدى إتساعه، مما يتطلب ذلك تدعيم جهاز مكافحة للحريق بالإضافة الى تنصيب مركز قيادة عملي وقاعدة لوجيستية لاستقبال الإمدادات وتسيير العمليات بعين المكان تحت إشراف أعضاء اللجنة الميدانية للبلدية والدائرة والولاية.

<sup>1</sup>- انظر المادة (06) و(07)، من المرسوم رقم 87-45، المرجع السابق، ص252.

<sup>2</sup>- انظر المادة (08)، نفس المرجع ، نفس الصفحة.

<sup>3</sup>- انظر المادة (19)، نفس المرجع ، نفس الصفحة.

<sup>4</sup>- انظر المادة (24)، نفس المرجع ، نفس الصفحة.

ب- المخطط الخاص بخطر الفيضان:

هو وثيقة تنظيمية عملية تسمح بوضع حيز التنفيذ مجموع المقاييس المعنية بالتدخل حسب إمكانياتها في حالة وقوع خطر الفيضان، ويحتوي على (08) مقياس بالإضافة الى مصلحة الإنذار والتوقعات الجوية، ويكلف كل مسؤول مقياس بما يلي: (1)

- السهر على مراجعة المخطط.

- إقامة مداومة على مستوى مقر كل مقياس طيلة فصل التساقط.

- إعلام مديرية الحماية المدنية بجدول المداومة.

ويقوم المخطط الخاص لخطر الفيضان على جانبين أساسيين هما:

أ- الجانب الوقائي: يضبط الاجراءات الوقائية التي تعمل على الحد من خطر الفيضان خاصة في:

1- المناطق الحضرية: بتهيئة الأودية العابرة للمناطق الحضرية بحماية حوافها من الانجراف والانجراف.

2- المناطق الموجودة أسفل النهر للسد: القيام بالحراسة الدائمة لمستوى المياه في السدود وفحص يومي لحفريات التفريغ للسد.

ب- مخطط الإنذار: التنبؤ بالأمطار الغزيرة والتي قد تحدث فيضانات مسؤولية المركز الجهوي للأرصاد

الجوية والمكلف بها محلياً، بالإضافة على مصلحة السيالة (hydrométrie) ومن صلاحياتها المهام التالية:

1- الإعلان على الفيضانات والامطار الغزيرة.

2- النشرة اليومية عن حالة الطقس خاصة في فصل الشتاء، ترسل عن طريق الفاكس والتلكس، إلى مصالح الولاية المعنية ثم يتم توزيعها الى الهيئات المعنية.

3- الإشعار في الحالات الاستثنائية، وترسل دون تأخر الى رئيس ديوان الوالي، بإعتباره المسؤول عن مقياس الإعلام ويرسله هو أيضاً الى المصالح المحلية والمقاييس المعنية بالتدخل لأخذ التدابير اللازمة حيز التنفيذ لمخطط الخاص بخطر الفيضان في حدوثه، والذي يخضع إعلانه لنفس مبادئ وأليات مخطط تنظيم النجدة الولائي.

<sup>1</sup> - المديرية الولائية للحماية المدنية ولاية قالمة، درس مخططات التدخل، المرجع السابق، ص.58-59.

\* الرتل المتنقل لحرائق الغابات: هي فرق التدخل المتنقلة لمكافحة حرائق الغابات تابعة لجهاز الحماية المدنية لاسيما في المرتفعات الغابية المعرضة أكثر للحرائق خلال الصيف كجهاز ضمان لتحكم أفضل (وقائي، وتنظيمي، وعملي) في حرائق الغابات، لأجل تدعيم مختلف مديريات الحماية المدنية الولائية بالوسائل المادية الضرورية لضمان تدخلات فعالة أثناء حملة الحرائق، وتملك الجزائر اثنان وعشرون (22) رتل يضم كل رتل ولايتين والفرق المكونة له تكون في حالة حراسة أمنية دائمة، كما تستفيد من تكوين متخصص في حرائق الغابات يتكفل به مكونين مؤهلين من الدرجة الثالثة، ومراقبة من طرف ضباط تكوين من الدرجة الخامسة وتنتشر هذه الأرتال في المناطق الغابية على مستوى أهم المرتفعات الغابية في كل من الولايات مقر أقامه الرتل، يتم تنصيب الرتل المتنقل بوسائل مادية ووسائل بشرية تتكون من عدة أفواج على مدة موسم الحرائق الذي يبدأ من الفاتح جويلية حتى نهاية الموسم من شهر أكتوبر وتحدد مدة عمل الفوج باثني عشرة (12) يوما تكون بالتناوب بين الأفواج .

## 2- المخططات الخاصة لمواجهة الاخطار الكبرى التكنولوجية:

لمواجهة الاخطار التكنولوجية فأعتمد أيضاً على مخططين أساسيين يكونان اللبنة الأولى الإستباقية لمواجهة حدوث الأخطار، والخطوات الأساسية لإحتواء الحادث في المناطق الحساسة.

### أ- مخطط التدخل الداخلي (P.I.I):

مخطط التدخل الداخلي هو عبارة عن وثيقة عملية يقوم بتحديد إجراءات التنظيم، و طرق التدخل، مع الوسائل الضرورية التي يجب على المستغل اتخاذها لحماية العمال والسكان و البيئة، تطبيقه يكون عند حدوث الحادث داخل وحدة صناعية مع تحديد إجراءات الطوارئ الواجبة على المستغل تحت رقابة سلطة المعنية، و يطبق المخطط الداخلي للتدخل فقط داخل المؤسسة، وبهذا فإن لكل متدخل مجاله الجغرافي المحدد، فالمستغل يعمل داخل حدود منشأته فقط.<sup>(1)</sup>

إن عمليات الإنقاذ يجب أن تكون مبكرة قدر الإمكان، حتى تتمكن من محاصرة نتائج الحادث داخل حدود المنشأة، في حين أن التدخل المحتمل للسلطات العمومية من تلقاء نفسها يكون ضئيلاً جداً، لأن تفعيل إمكانيات الإنقاذ العمومية مرتبط بالإبلاغ عن الحادث من طرف صاحب المنشأة، وتدخلها يتطلب مدة زمنية لا تتناسب مع السرعة المطلوبة في إدارة الأزمات، بالإضافة إلى هذا فإن المستغل هو الذي يقوم بعملية المراقبة للمنشأة، و هو الذي يعرف أكثر طريقة عمل و توضع البنايات والمواد الموجودة فيها، و بذلك لا يمكن لعملية التدخل أن تتم بدونه، ولهذا الغرض وجب إنشاء مخطط الإنقاذ داخل المنشأة، ففي حالة حدوث أي خلل في عمل المنشأة، فإن الحادث الخطير يمكن أن يتحول بسرعة إلى كارثة إذا لم تتخذ إجراءات الطوارئ اللازمة للتقليل الأقصى من نتائجه و تعاضمه.

مخطط التدخل الداخلي أسس له القانون 04-20 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى في إطار التنمية المستدامة كأداة لتسيير وتخطيط الإسعافات والتدخل يهدف الى حماية العمال والبيئة مع تحديد كل التدابير الوقائية والوسائل المعبئة داخل المنشأة المعنية فضلاً على إجراءات التنفيذ عند حدوث الكارثة<sup>(2)</sup> وكذلك المرسوم التنفيذي رقم 09-335 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009 الذي يحدد الترتيبات لإعداد وتنفيذ المخطط الداخلي للتدخل من قبل مشغلي خطط المنشأة الصناعية.<sup>(3)</sup> وتكون تحت مسؤولية:

1- مشغلي المنشآت أو الوحدات الصناعية المرتبة الفئة الأولى أو الثانية.

2- المسؤولين عن الإدارة والتنظيم في المناطق الصناعية.

<sup>1</sup>- محفوظ زيان وآخرون، سياسة الوقاية من الأخطار الكبرى في الجزائر، المرجع السابق ، ص93.

<sup>2</sup>-انظر المادة(02) من المرسوم التنفيذي رقم 09-335 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009، العدد(60)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ص9.

<sup>3</sup> -Note Relative Aux Plans Internes D'intervention, site officiel le ministère de l'industrie et des mines 07/11/2015 : <http://www.mdipi.gov.dz/?note-relative-aux-plans-internes-d>

يتم تأسيس خطة الاستجابة الداخلية، على عبء المشغل من قبل شركات استشارية متخصصة في تقييم المخاطر والوقاية منها، استنادا إلى دراسة المخاطر و وضعها واعتمادها وفقاً لما أقره المرسوم التنفيذي رقم 198-06 المؤرخ في 31 ماي 2006، وتعتمد قائمة الاستشاريين المقترحة والمتاحة على موقع وزارة التخطيط العمراني والبيئة.

فمخطط التدخل الداخلي يجب أن يحتوي على المعلومات التالية:<sup>(1)</sup>

- إسم وعنوان المؤسسة.
- تعريف نظام التنبيه والتحذير.
- الوضع الجغرافي والبيئي للانتعاش.
- تقييم المخاطر.
- تحديد وسائل التدخل.
- تنظيم والمهام.
- المعلومات.
- التدخل مع خطط أخرى.
- تمارين تدريبية مسبقة: وتكون دورية مرتين (02) على الأقل في السنة، مع اشراك مصالح الحماية المدنية. فيجب على كل عمال أي منشأة صناعية أولاً أن يكونوا على علم ومدربين على الأخطار المرتبطة باستغلال منشآت المؤسسة، ونتائج المترتبة عليها، وكذلك كيفية التصرف المتبع في حالة وقوع حادث، ثانياً استشارتهم في فحص و تطوير خطة الاستجابة الداخلية التي تتوفر لهم.<sup>(2)</sup>
- تعتبر الموافقة علي مخطط التدخل الداخلي من قبل اللجنة التي أنشأها والي ولاية المختص اقليمياً، كما يتم إرسال ستة(06) نسخ من مخطط التدخل الداخلي إلى المدير الولائي للصناعة في المواعيد التالية:<sup>(3)</sup>
  - 1- للمنشآت الجديدة خلال فترة واحدة في السنة من بدأ العملية.
  - 2- بالنسبة للمرافق القائمة، في غضون ستة(06) أشهر من تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية.
  - 3- في المراجعات الدورية، دون تأخير.

<sup>1</sup>- انظر المادة(07)، من المرسوم التنفيذي رقم 335-09 المؤرخ في 20 اكتوبر 2009، المرجع السابق، ص9.

<sup>2</sup>- انظر المادة(09)، نفس المرجع ، نفس الصفحة.

<sup>3</sup>- انظر المادة(11)، نفس المرجع ، نفس الصفحة.

ب-المخطط الخاص للتدخل (P.P.I):

وهي خطة محدودة الاستجابة تنفذ خصوصاً عندما يكون حادث صناعي له عواقب خارج حدود الوحدة الصناعية، المخطط الخاص للتدخل الذي أنشئ بموجب أحكام المادة(61) من القانون رقم 20-04 لجميع الأنشطة ذات خطر كبير على المجتمع، وأهدافها هي لتنسيق الإغاثة عند الكارثة الصناعية لا يمكن إحتوائها داخل محيط منشأة وتهدد بالانتشار إلى خارجها، وذلك بغرض حماية الاشخاص والممتلكات والبيئة مثل إنفجار في مصانع البتروكيماويات سكيكدة والذي كشف عن كارثة من هذا النوع.<sup>(1)</sup>

تم تطوير المخطط الخاص للتدخل خصوصاً على أساس المعلومات الواردة في دراسة الخطر، قبل تشغيل أو استغلال المصنع، المعلومات المحددة حول كل سيناريو (من دراسة الأخطار) التي يمكن إدراجها في المخطط الخاص للتدخل، على النحو التالي:<sup>(2)</sup>

- محتوى الوثائق تلخص خطة العمل لكل سيناريو .
- التدابير الفورية التي يتعين على المستغل اتخاذها، وكذا حالة التأهب مع الجهات ذات العلاقة وإبلاغ بذلك الوضع وتطوره،
- تدابير المستغل فيما يتعلق بالسكان والصناعات والمناطق المجاورة، وخاصة في حال وقوع خطر مفاجئ وفوري، وتدابير الطوارئ تتخذ على وجه الخصوص:
- تنبيه السكان وكذا مستغلي الصناعات المجاورة.
- قطع حركة السير والنقل داخل البنية التحتية وإخلاء الناس من المناطق المجاورة للموقع.
- قطع الشبكات العامة وخطوط الأنابيب في المنطقة المجاورة للموقع.
- ثم تعزز بالمرسوم التنفيذي رقم 15- 71 المؤرخ في 11 فيفري 2015 الذي يحدد شروط وكيفيات إعداد المخططات الخاصة للتدخل للمنشآت أو الهيكل وإعتماده، لتحديد التدابير اللازمة للتدخل في حالة وقوع الكارثة، و هي تخص المنشآت والهيكل المصنفة ذات الخطورة العالية المتمثل في:<sup>(3)</sup>
- المؤسسات المصنفة لحماية البيئة التي تبرز دراسة الخطر آثار الأخطار الخاصة المعرفة يمكن أن تتجاوز حدود المنشأة، ومن شأنها أن تلحق أضراراً بالاشخاص والممتلكات والبيئة، وكذلك بالنسبة للمناطق الصناعية لمجموع المنطقة.

<sup>1</sup> - Ali Ghalel, "la gestion des catastrophes, défi actuel, "troisièmes journées parlementaires, op cit,p.5

<sup>2</sup> - حمزة بالي ، إدارة الأخطار الصناعية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة تشخيص لواقع التأمين في الجزائر - دراسة حالة مركب تمييع الغاز

بسكيكدة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في: علوم التسيير تخصص تسيير المنظمات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، السنة الجامعية 2014-2015، ص224.

<sup>3</sup> - أنظر المادة(04)، أنظر المادة(04)، من المرسوم التنفيذي رقم 15- 71 المؤرخ في 11 فيفري 2015 الذي يحدد شروط وكيفيات إعداد المخططات الخاصة للتدخل للمنشآت أو الهيكل واعتماده، العدد(09)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ص19.

- هياكل حشد الموارد المائية السطحية التي تبرز دراسة المخاطر أن آثار الأخطار الخاصة المعرفة يمكن أن تتجاوز حدود المنشأة، ومن شأنها أن تلحق أضراراً بالأشخاص والممتلكات والبيئة.

يحدد الوالي المختص إقليمياً بقرار قائمة المنشآت والهياكل التي تخضع لمخطط الخاص لتدخل بناء على اقتراح اللجنة الولائية المكلفة بإعداد المخططات الخاص للتدخل<sup>(1)</sup>، التي يترأسها ممثل الوالي وتتولى مديرية الحماية المدنية للولاية امانة اللجنة وتتشكل من الاعضاء الآتي ذكرهم أو أحد ممثليهم:<sup>(2)</sup>

قائد مجموعة الدرك الوطني للولاية، رئيس أمن الولاية، مدير الحماية المدنية للولاية، مدير الطاقة للولاية، مدير الطاقة والمناجم للولاية، مدير الموارد المائية للولاية، مدير البيئة للولاية، مدير الصحة والسكان للولاية، رئيس المجلس أو رؤساء المجالس الشعبية المعنية، رئيس الدائرة أو رؤساء الدوائر المعنية.

تجتمع اللجنة بناء على استدعاء من الوالي كلما استدعت الضرورة ذلك، ويتعين حضور أشغال اللجنة مستغل المنشأة أو الهياكل، أو مسير المنطقة الصناعية حسب طبيعة مخطط الخاص لتدخل، كما يمكن أن تستعين اللجنة بكل شخص ذو كفاءة يساعدها في أشغالها.<sup>(3)</sup> ويتقاسم أعباء اعداده كل من المستغل واللجنة وإجراءات أخرى يشترك فيها كل منهما<sup>(4)</sup>

وكل مخطط يشير إلى الأخطار التي أنشئ من أجلها، ويمكن أن يطبق كل خطر على حدى أو على مجموعة من الأخطار، كما يقوم بإحصاء الإجراءات التي يجب اتخاذها و الإمكانيات الممكن توفيره، كما أنه يحدد إجراءات الإعلام والحماية المتخذة لصالح السكان، و في الحالة القصوى مخططات الإبعاد المحتمل لهم بما فيه تحديد أماكن الإيواء، و بالتعاون مع المستغل الذي يتكفل بعملية التمويل، يقوم الوالي بنشر لافتات أو منشورات تحمل التدابير التي يجب القيام بها، مخصصة للسكان المتواجدين بمنطقة تطبيق المخطط، ويجب أن تعلق في الأماكن العامة، حيث يمكن الاطلاع على المخطط، ورغم أن المخطط الخاص للتدخل يعتبر بالدرجة الأولى أداة عملية، فإن دوره الوقائي يبقى من الأولويات.<sup>(5)</sup>

ويتم اعتماد المخطط الخاص للتدخل بموجب قرار من الوالي المختص إقليمياً، ويرسل قرار الاعتماد إلى البلديات ومستغلي المنشآت والمتدخلين المعنيين بتنفيذ المخطط الخاص للتدخل، وكذلك للولايات المجاورة المعنية بإمكانية إنتشار آثار الاخطار الخاصة المعرفة إلى إقليمها.<sup>(6)</sup>

<sup>1</sup>- أنظر المادة(06)، من المرسوم التنفيذي رقم 15 - 71 المؤرخ في 11فيفري 2015،المرجع السابق، ص 19.

<sup>2</sup>- أنظر المادة(09)، نفس المرجع، ص 20.

<sup>3</sup>- أنظر المادة(10)و(11)و(12)، نفس المرجع ، نفس الصفحة.

<sup>4</sup>- أنظر المادة(07)، نفس المرجع ، نفس الصفحة.

<sup>5</sup>- محفوظ زيان وآخرون، سياسة الوقاية من الأخطار الكبرى في الجزائر، المرجع السابق ، ص 93.

<sup>6</sup>- أنظر المادة(13)و(16)و(17)، من المرسوم التنفيذي رقم 15 - 71 المؤرخ في 11فيفري 2015،المرجع السابق ، ص 21.

وفي حالة تفعيل المخطط الخاص للتدخل تحضر اللجنة الولائية المعنية بالمخطط للتدخل الخاص تقريراً تقييمياً لتنفيذ، ويرسل الى الوالي المختص إقليمياً التقرير الى وزير الداخلية والجماعات المحلية، والوزير المكلف بالبيئة والوزير المعني، كما هي ملزمة بإعداد برنامج سنوي للتدريب والتمرينات الافتراضية المنظمة مصادق عليه من طرف الوالي بالتشاور مع المستغلين للمنشآت والهياكل بالإضافة الى مراجعة وتحيين المخطط للتدخل الخاص.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> - أنظر المادة(18)و(19)و(20)، من المرسوم التنفيذي رقم 15 - 71 المؤرخ في 11 فيفري 2015، المرجع السابق ، نفس الصفحة.

## المطلب الرابع: المخططات الخاصة بالتدخل في عرض البحر

لم تغفل الجزائر على تنظيم وتسيير عمليات الإنقاذ في عرض البحر داخل المياه الإقليمية بإعداد المخطط الإستراتيجي للبحر، ولجنة توجيه البحث والإنقاذ في البحر وتنسيقها (لجنة البحر SAR) في الولايات ذات الواجهة البحرية، في حالة الحوادث البحرية الناتجة عن السفن و حوادث سقوط الطائرات في عرض البحر.

### 1- المخطط الاستعجالي للبحر:

يعتبر مخططات "تل بحر" التي يتم إعدادها على مستوى الولايات ذات واجهة بحرية وعلى مستوى الجهات البحرية الجهوية والمستوى الوطني، مخططات تدخل استعجالية، تهدف إلى تنفيذ وتنظيم عمليات مكافحة تلوث البحر، ولا سيما من خلال تنفيذ التدابير المطلوبة لمواجهة الحوادث، وإعلام وتحسيس المواطنين والفاعلين المعنيين بهذا النوع من التلوث فضلا عن تنظيم وسائل المكافحة، وتحديد أولويات التدخل، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المناطق وتعرضها لمخاطر التلوث، بالإضافة الى كفاءات التنسيق بين القطاعات وتحليل الأخطار واعطاء اجابة ملائمة لكل سيناريو.<sup>(1)</sup>

تتمحور مخططات تل البحر حول خمسة (05) جوانب، طبقاً لمخططات نموذجية هي:

أ- الجانب التنظيمي: يحدد الجانب التنظيمي على الخصوص ما يلي:<sup>(2)</sup>

- الوصف المفصل لكل منطقة معينة بهذا المخطط.

- الهياكل الرئيسية والدور المسند إليها .

- الهياكل المشاركة والمكاملة وكفاءات عملها.

- الوسائل البشرية والمادية الموضوعة.

- العلاقات الوظيفية التي تسير الروابط بين المتدخلين الرئيسيين و الهياكل المشاركة والمكاملة.

ب- جانب المتابعة البيئية: يشمل جانب المتابعة البيئية بالتنسيق مع الفاعلين والهيئات المعنية بتلوث البحر

العرضي أساسا ما يلي:<sup>(3)</sup>

- حراسة ورصد تطور وأخطار التلوث الناتج عن المحروقات وكل مواد أخرى ضارة تؤثر في الوسط البحري والمناطق الشاطئية.

- استلام ونشر المعلومات البيئية المرتبطة بتلوث البحر العرضي الناتج عن المحروقات وكل مواد أخرى خطيرة.

<sup>1</sup> - محمد، ب، مخططات استعجالية ولجان للتدخل والعمل الوقائي، جريدة المساء، العدد(5405)،نوفمبر 2014، ص3.

<sup>2</sup> - انظر المادة(25)،المرسوم التنفيذي رقم 264-14 المؤرخ في 22 سبتمبر 2014، المتعلق بتنظيم مكافحة الملوثات البحرية وإحداث مخططات استعجالية، العدد(58)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ص14.

<sup>3</sup> - انظر المادة(26)،المرسوم التنفيذي رقم 264-14 المؤرخ في 22 سبتمبر 2014، المرجع السابق، ص14.



- وضع نظام معلوماتي يسمح بجمع ومعالجة المعطيات البيئية في هذا الميدان.

**د- الجانب العملي:**(1)

يشمل الجانب العملي إجراءات التدخل التي توافق الأدلة التطبيقية للاستعمال، وعند الاقتضاء، بيانات الحالات المتغيرة لكل نوع من أنواع الحوادث.

**ج- الجانب المالي:** يشمل الجانب المالي أساساً:(2)

- كفاءات تمويل الوسائل الواجب استعمالها وبرامج التكوين.

- إجراءات التعويض.

- كفاءات تمويل مهام اللجان والامانة الدائمة تل بحر.

**هـ- الملاحق:** تشمل الملاحق أساساً:(3)

- جرد العتاد.

- الخرائط.

- معلومات تتعلق بالمتدخلين.

- الوثائق النموذجية.

وهذا تطبيقاً لإحكام القانون رقم 83-03 المؤرخ في فيفري 1983 الذي ينظم مكافحة التلوث البحري الناجم عن حادث بحري، أو بري، أو جوي، يتسبب أو قد يتسبب في إفراغ كثيف في البحر من المحروقات أو المنتجات و المواد الأخرى، والتي قد تكون خطراً جسيماً أو يلحق أضراراً بالوسط البحري وأعماقه.

ثم أعيد تنظمه بالمرسوم التنفيذي 14-264 المؤرخ في 22 سبتمبر 2014 المتعلق بتنظيم مكافحة الملوثات البحرية وإحداث مخططات استعجالية لذلك، والهيئات المكلفة بحماية الساحل ومكافحة التلوث البحري، والمتمثلة في لجان تُعرف باسم "تل بحر"، وتتألف من ثلاث مستويات هي: ولائية، جهوية، ووطنية، فضلاً عن الأمانة الوطنية "تل بحر"، التي تتشأ لدى الوزير المكلف بالبيئة ويسيرها أمين وطني برتبة مدير مركزي، يتم تعيينه وتعيين أعضاء الأمانة الوطنية الآخرين بمرسوم، بناء على اقتراح من وزير البيئة.(4) وينص هذا المرسوم التنفيذي على إنشاء:

**أ- اللجان الولائية تل بحر :** تتشأ على مستوى كل الولايات ذات واجهة بحرية، ويرأس هذه اللجان الوالي المخصص إقليمياً، وامانة اللجنة يترأسها مدير البيئة للولاية المعنية، وتضم قائد المجموعة الإقليمية لحراس

<sup>1</sup> - انظر المادة(27)، المرسوم التنفيذي رقم 14-264 المؤرخ في 22 سبتمبر 2014، المرجع السابق ، ص14.

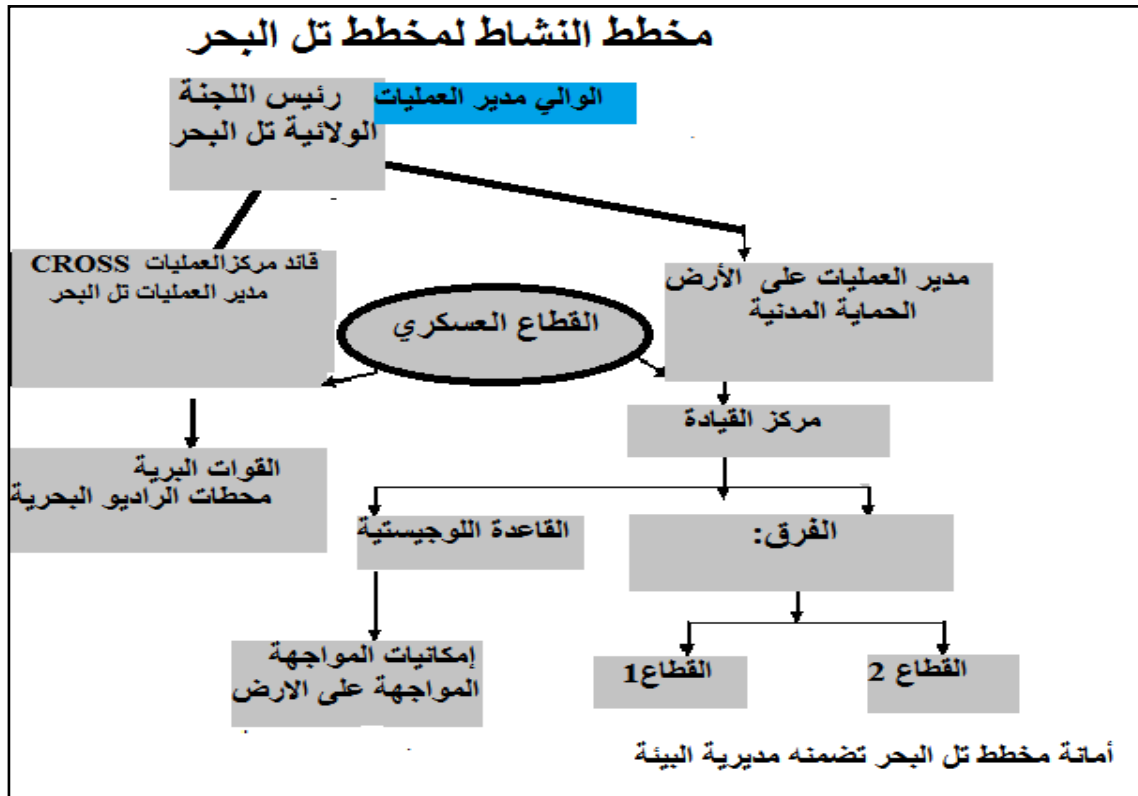
<sup>2</sup> - انظر المادة(28) ، نفس المرجع ، نفس الصفحة.

<sup>3</sup> - انظر المادة(29)، نفس المرجع ، نفس الصفحة.

<sup>4</sup> - محمد ، ب، مخططات استعجالية ولجان للتدخل والعمل الوقائي، المرجع السابق ، ص3.

الشواطئ، وقائد المجموعة الإقليمية للدرك الوطني ورئيس أمن الولاية والمدير الولائي للحماية المدنية، فضلا عن المديرين الولائيين لقطاعات الطاقة، النقل، الأشغال العمومية البيئة، الصحة، تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الصيد البحري والموارد الصيدية، وكذا رئيس المركز الفرعي لعمليات المراقبة والإنقاذ في البحر ومديري الموانئ وممثل المحافظة الوطنية للساحل.<sup>(1)</sup>

الشكل رقم(10): مخطط النشاط لمخطط تل البحر



المصدر: direction de la protection civile de la wilaya de Skikda .guide pratique .plans de secours, op cit ,p20: وتنتم المصادقة على مخططات تل بحر الولائية من طرف اللجنة الجهوية تل بحر، أما السلطات المؤهلة بتفعيل واختتام مخططات تل بحر الولائية هو رئيس اللجنة الولائية تل بحر الولائي الذي يعلم رئيس اللجنة الجهوية تل بحر المعنية والأمين الوطني تل بحر<sup>(2)</sup>، بقرار من الوالي المعني بمخطط تل بحر الولائي.<sup>(3)</sup>

ب- اللجان الجهوية تل بحر: تنشأ ثلاث (03) لجان جهوية تتوافق مع الواجهات البحرية الثلاث الوسطى والشرقية والغربية، ويرأس كل لجنة جهوية قائد الواجهة البحرية لحراسة الشواطئ المعنية و تسيير أمانتها وتضم في تشكيلتها ممثلين عن عدة قطاعات، وكذا ممثلين عن الهيئات الأمنية والذين يتم تعيينهم بموجب قرار من الوزير المكلف بالبيئة باقتراح من السلطات التي ينتمون لها.<sup>(4)</sup>

<sup>1</sup> - انظر المادة(4) والمادة(5)، المرسوم التنفيذي رقم 264-14 المؤرخ في 22 سبتمبر 2014، المرجع السابق ، ص 11.

<sup>2</sup> - انظر المادة(30) و المادة(32)، نفس المرجع، ص 15.

<sup>3</sup> - انظر المادة(33)، نفس المرجع ، نفس الصفحة.

<sup>4</sup> - انظر المادة(8)والمادة(9)، نفس المرجع ، ص 12.

وتتم المصادقة على مخططات تل بحر الجهوية من طرف اللجنة الوطنية تل بحر، أما السلطات المؤهلة بتفعيل و اختتام مخططات تل بحر الجهوية هو رئيس اللجنة الجهوية تل بحر المعنية الذي يعلم رئيس اللجنة الوطنية تل بحر<sup>(1)</sup>، بمقرر صادر عن قائد الواجهة البحرية المعنية بمخطط تل بحر الوطني.<sup>(2)</sup>

**ج- اللجنة الوطنية تل البحر:** في إطار عملها الميداني تقييم الأضرار التي يحدثها تلوث البحر، وتدرس المسائل المرتبطة بالتعويض المترتب على تلوث البحر، كما تقرر التدابير التي من شأنها دعم تنظيم "تل بحر"، ولا سيما ما تعلق منها باقتناء الوسائل الضرورية للتدخل، وتكوين المستخدمين، وإقتراح توزيع الوسائل وتحديد أولويات التدخل.

وتقوم اللجنة الوطنية في إطار مهامها أيضا بإعداد خريطة وطنية للمناطق الهشة أو ذات أخطار كبرى بالتنسيق مع اللجان الأخرى، وتسهر على تحيينها، فضلا عن إعدادها أدلة تطبيقية وكتيبات استعمال حول مختلف الميادين المرتبطة بالمخططات الاستعجالية، وكيفية التدخل واستعمال التجهيزات ووسائل المكافحة، وتلزم اللجنة الوطنية "تل بحر" التي تعمل على تطوير علاقات التعاون مع الهيئات الأجنبية والدولية، بتقديم تقرير سنوي للوزير الأول حول أنشطتها، و وضعية تحضير مختلف المخططات.

وتتم المصادقة على مخططات تل بحر الوطنية بموجب مرسوم تنفيذي، أما السلطات المؤهلة بتفعيل واختتام مخططات تل بحر الوطنية هو رئيس اللجنة الوطنية تل بحر أو ممثله الذي يعلم الوزير الأول<sup>(3)</sup> بقرار صادر عن الوزير المكلف بالبيئة فيما يخص بمخطط تل بحر الوطني.<sup>(4)</sup>

كما يحرس على تبلغ قرارات تفعيل وإختتام مخططات تل بحر الى كل الهيئات المعنية، مع إمكانية إجراء تعديلات تقنية لمخططات تل بحر عند تحيينها، بناءً على إقتراح من القطاعات الممثلة في لجان تل بحر بعد دراستها والمصادقة عليها<sup>(5)</sup>، تتولى المصلحة الوطنية لحراسة الشواطئ لقيادة القوات البحرية، إدارة عمليات المكافحة وتنسيقها في البحر، وتكفّ مصالح الحماية المدنية بإدارة عمليات المكافحة وتنسيقها في البر<sup>(6)</sup>، كما كما تقوم بإعداد تقريراً نهائياً بعد اختتام مخططات تل بحر وترسله الى الأمانة العامة الدائمة تل البحر.<sup>(7)</sup>

<sup>1</sup> - انظر المادة(30) والمادة(32)، المرسوم التنفيذي رقم 264-14 المؤرخ في 22 سبتمبر 2014، المرجع السابق ، ص15.

<sup>2</sup> - انظر المادة(33)، نفس المرجع ، نفس الصفحة.

<sup>3</sup> - انظر المادة(30) والمادة(32)، نفس المرجع ، نفس الصفحة.

<sup>4</sup> - انظر المادة( 33 )، نفس المرجع، نفس الصفحة.

<sup>5</sup> - انظر المادة(34)، نفس المرجع، نفس الصفحة.

<sup>6</sup> - انظر المادة(35)، نفس المرجع، نفس الصفحة.

<sup>7</sup> - انظر المادة(36)، نفس المرجع، نفس الصفحة.

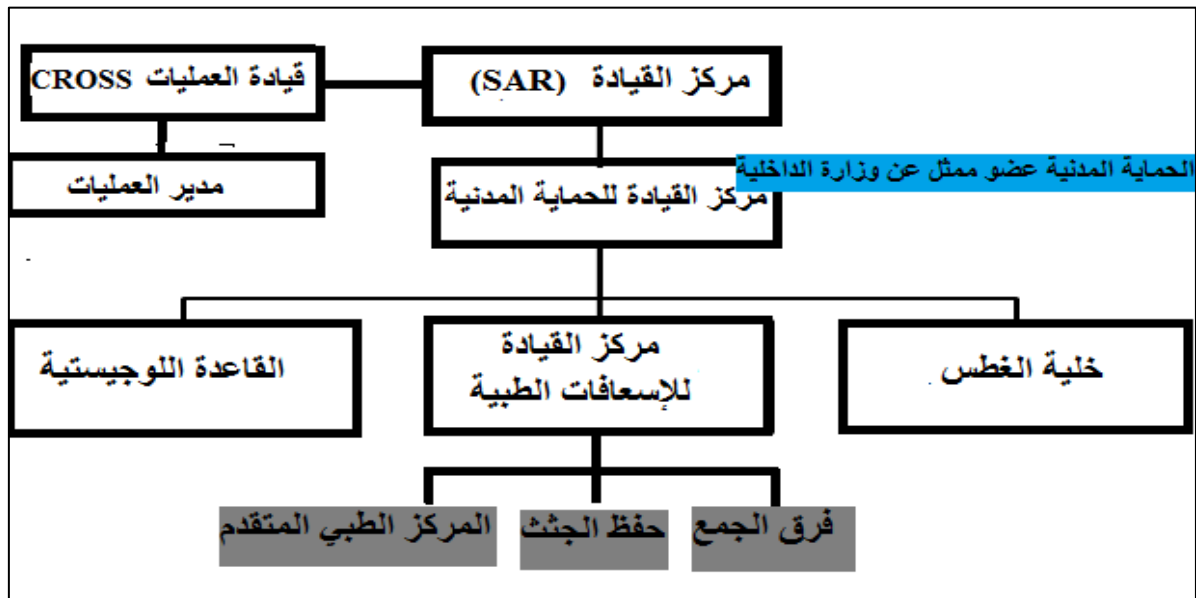
## 2- لجنة توجيه البحث والإنقاذ في البحر وتنسيقها (لجنة البحر SAR):

أسس لها المرسوم رقم 96-290 المؤرخ في 02 سبتمبر 1996 المتعلق بتنظيم البحث والإنقاذ في البحر حيث أعاد هذا المرسوم ترتيب قواعد تنظيم البحث والإنقاذ في البحر داخل منطقة مسؤولية الجزائرية وسيورها، مع إتخاذ كل التدابير المطلوبة للبحث عن الأشخاص المهددين بالخطر في البحر وإنقاذهم في إطار أحكام الاتفاقيات الدولية.<sup>(1)</sup>

لجنة توجيه البحث والإنقاذ في البحر وتنسيقها أو اختصاراً لجنة البحر (SAR)، يرأسها وزير الدفاع الوطني أو ممثله متمثل في قيادة القوات البحرية. وتتكفل بما يلي:<sup>(2)</sup>

- إعداد مخططات التدخل والإسعافات.
- مخطط التكوين لمستخدمي مراكز التنسيق والإدارات التي هي طرف في العمليات.
- التنسيق مع السلطات المعنية في استخدام الوسائل والخدمات الضرورية للعمليات.
- تحقيق انسجام وسائل الإتصال مع المصالح المماثلة في البلدان المجاورة وغيرها.
- تدرس اقتراحات رئيس مركز العمليات المتعلقة بمخطط سير العمليات
- استغلال تقارير العمليات التي تعدها مراكز العمليات لتحسين منظومة التدابير
- متابعة تطبيق التنظيم الوطني والدولي في مجال البحث والإنقاذ في البحر.

الشكل رقم(11): مخطط النشاط لجنة البحر SAR



المصدر: p17. plans de secours .guide pratique .direction de la protection civile de la wilaya de Skikda.

<sup>1</sup> - أنظر المادة(01)،(02)، المرسوم رقم 96-290، المؤرخ في 02 سبتمبر 1996 المتعلق بتنظيم البحث والإنقاذ في البحر، العدد(51)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص9.

<sup>2</sup> - أنظر المادة(04)، المرسوم رقم 96-290، المرجع السابق، ص10.

تسير عملية البحث والإنقاذ في البحر على مستوى المركز الوطني لعمليات الحراسة والإنقاذ (CNOSS)، أو على المستوى المركز الجهوي لعمليات الحراسة والإنقاذ في البحر (CROSS)<sup>(1)</sup>، أما مسؤولية عمليات البحث وإنقاذ الأشخاص المستغيثين في عرض المياه الإقليمية فتتولها قيادة المصلحة الوطنية لحراسة الشواطئ، والذي يطلب إشراك جميع الوسائل الخاصة المساعدة في الإنقاذ جوية، بحرية، مرافق مينائية، ويتم التنسيق مع مصالح الحماية المدنية من أجل تحديد أماكن إنزال المسعفين وإجلاء الضحايا.

قيادة العمليات في البحث والإنقاذ بالنسبة لحوادث الطائرات خاصة في عرض البحر تقع تحت مسؤولية رئيس لجنة البحر (SAR)، والعمليات يديرها مركز تنسيق العمليات والبحث والإنقاذ (RCC)\*. وفي حالة وقوع حادث فإن مركز تنسيق العمليات والبحث والإنقاذ يطلب من مركز التنسيق العملي للمديرية العامة للحماية المدنية (SENAC)\*\* بالجاهزية لمباشرة عمليات الإنقاذ، والتي يمكن القيام فوراً بالوسائل والإمكانات المتاحة فعلاً.<sup>(2)</sup>

واعتماداً على شدة ومدى ضخامة أثار الحادث وتطوره، فإن الوالي له السلطة التقديرية في تفعيل مخطط تنظيم النجدة على اليابسة بدمج جزئي أو كلي لمخطط تنظيم النجدة في لجنة توجيه البحث والإنقاذ في البحر وتنسيقها (SAR). والرسم التخطيطي التالي يوضح ذلك:

<sup>1</sup> - أنظر المادة (07)، المرسوم رقم 96-290، المرجع السابق، ص 10.

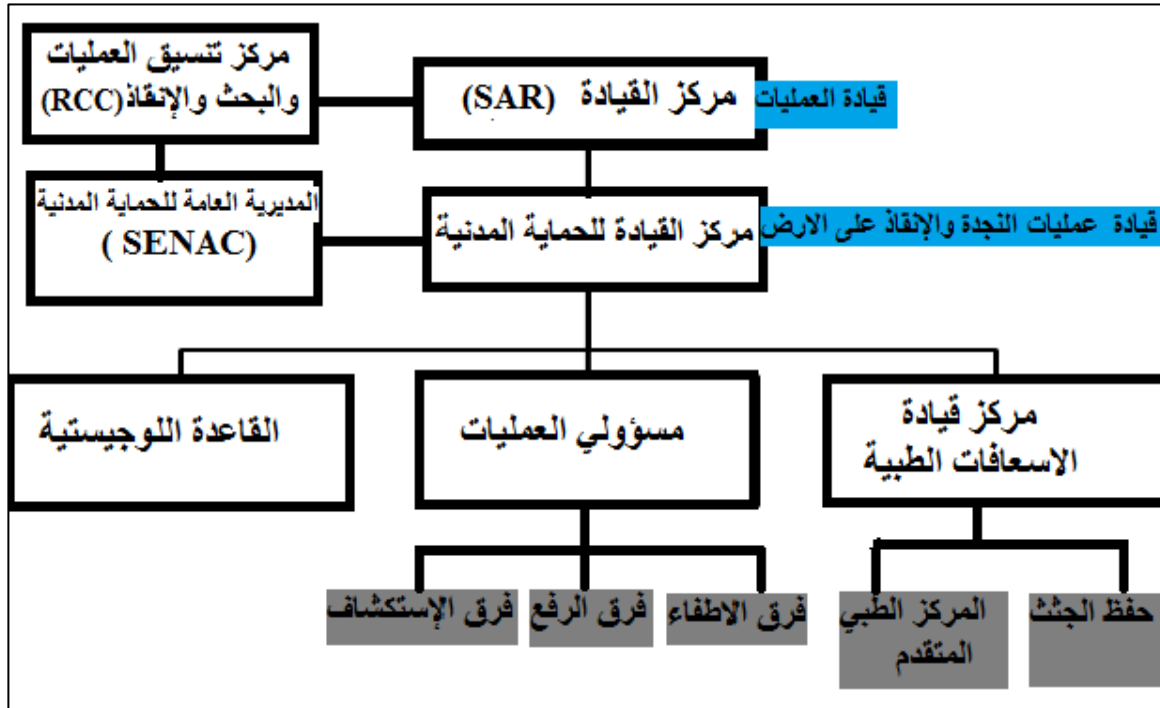
<sup>2</sup> Direction De La Protection Civile De La Wilaya De Skikda .guide pratique .plans de secours .p18  
\* مركز تنسيق العمليات والبحث والإنقاذ (RCC): يعتبر القاعدة الأساسية والمسؤولة عن كل المراكز المنتشرة عبر عدة جهات من الوطن وهي المراكز الثانوية للبحث و الإنقاذ وهي تعمل تحت وصية المركز الرئيسي بالرعاية يوجد في المنطقة السادسة للدفاع الجوي عن الإقليم بالناحية العسكرية الرابعة أحد هذه المراكز الثانوية، والذي يحتضن المحطة الأرضية الدولية التي تدخل ضمن منطقة كوسياس سارسات العملياتية ومن مهام هذا المركز مايلي: تنظيم و قيادة عمليات البحث عن الطائرات وهي في خطر و إنقاذها في منطقة مسؤوليتها بعد موافقة المركز الرئيسي و التنسيق مع الهيئات العسكرية والمدنية في مجال البحث و الإنقاذ في حالة وقوع الكارثة و حتى و إن لم تكن جوية، و يحتوي المركز الثانوي على محطة كاسياس سارسات.

محطة كاسياس سارسات : محطة مهمتها استقطاب إشارات الخطر التي تأتي من الأقمار الصناعية علي ذبذبات (115 ميغا هرتز) حيث تقوم بتحليلها ومعالجتها لاستخراجها وتحديد مكان وقوع الكارثة بشكل إحداثيات جغرافية والتي ترسل بدورها إلى المركز المراقبة المهمة بالجزائر العاصمة ثم يقوم هذا الأخير بإرسالها إلي المصالح المعنية في منطقة المسؤولية

\*\* المركز التنسيق العملي الوطني : و يرمز له بالرمز (م،ت،و) (CENAC) و يعمل لدى المديرية العامة للحماية المدنية، و يسهر على سير المركز ضابط ويقوم عمل المركز على مبدأ التنظيم و الفرق المشكلة للمخبرين، و هو تحت سلطة مديرية النشاط و يعمل 24س على 24س بضمان المداومة خارج ساعات العمل وخلال أيام الراحة، لمتابعة مختلف العمليات وتسيير الكوارث واستغلال ومعالجة جميع المعلومات الواردة من مختلف ولايات القطر الوطني وتنسيق العمليات.

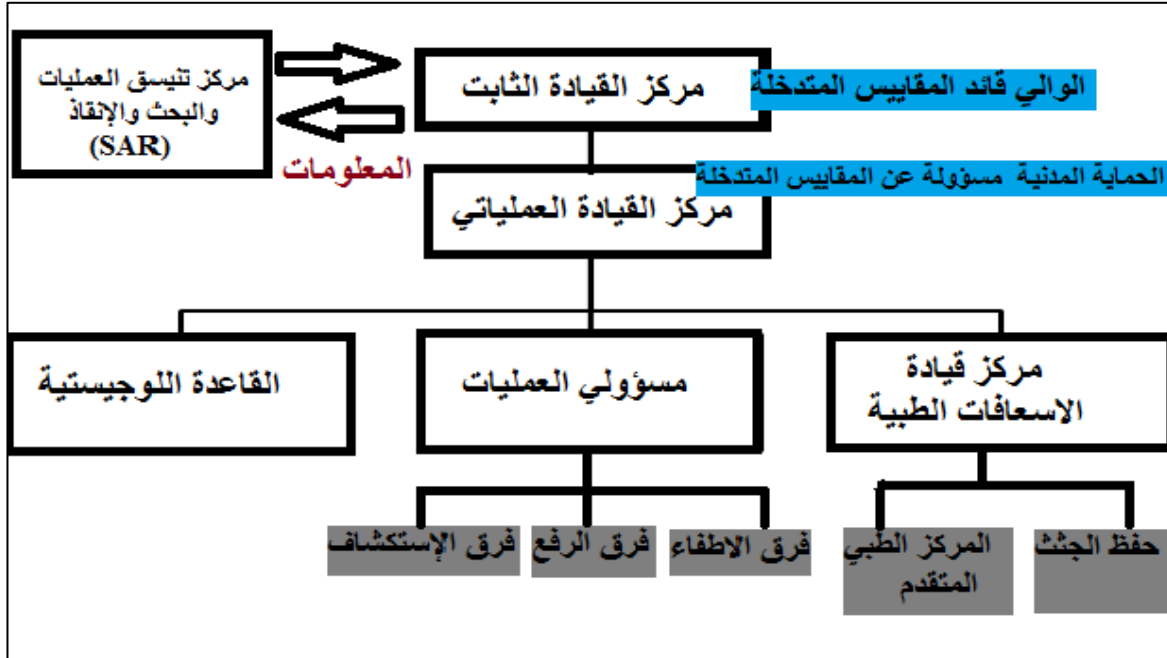
الشكل رقم(12): يوضح حالات إعلان مخطط نل البحر ودمجه مع مخطط تنظيم النجدة

الحالة الأولى: بدون إعلان مخطط تنظيم النجدة



المصدر: direction de la protection civile de la wilaya de Skikda ,guide pratique .plans de secours ,p 19:

الحالة الثانية: مع إعلان مخطط تنظيم النجدة



المصدر: direction de la protection civile de la wilaya de Skikda ,guide pratique .plans de secours ,p20:

## خلاصة الفصل:

من تشخيص واقع إعداد وتطبيق نموذج مخطط تنظيم النجدة المعتمد في الجزائر، نستنتج أنه مخطط إستراتيجي وطني، وهو جزء أساسي من منظومة تسيير الكوارث في الجزائر، يكون تحت اشراف ومبادرة الدولة ضمن وثيقة عملية تعد مسبقاً من طرف مسؤولو الجماعات المحلية والاقليمية (البلدية والولاية)، والمناطق الحساسة (مناطق صناعية، مؤسسات مصنفة ومستقبلية للجمهور)، يبين فيه مجموع الوسائل البشرية والمادية الواجب استخدامها في حالة وقوع الكوارث ومواجهة الاخطار الكبرى، التي تترتب عليها أضرار بشرية إجتماعية، إقتصادية، بيئية، وشروط إستخدام هذه الوسائل، لضمان الظروف المثلى للإعلام والنجدة والإعانة والامن والمساعدة وتدخل الوسائل المتوفرة و/أو المتخصصة وتتكفل الهيئات العمومية المسؤولة عن إعداد مخططات التدخل وتنظيم النجدة والمقاييس المسؤولة على تنفيذها، على جميع التدابير الخاصة لجعل المخططات قابلة لتجديد الدائم والاندماج الجزئي أو الكلي مع مخططات التدخل الخاصة

أسس له التشريع الجزائري في نوعين من النصوص القانونية حسب الموضوع: نصوص قانونية ذات المعالجة العامة نقصد بها تلك النصوص التي أشارت إلى موضوع الوقاية من الأخطار الكبرى بدون أن تذكر التفاصيل، ونصوص قانونية خاصة وهي النصوص التي عنيت بتفاصيل تنظيم وتسيير الكوارث والمخاطر، وفي هذا المجال يتعلق بالمرسوم 85-231 المؤرخ في 25 أوت 1985 المتعلق بشروط تنظيم التدخلات و القانون 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من المخاطر الكبرى في إطار التنمية المستدامة، فهو يركز على الرقابة واستباق المخاطر ويهدف إلى رسم القواعد العامة لتسيير المخاطر الكبرى في إطار السياسة الوطنية للتنمية المستدامة، ومجموع الأعمال المندرجة ضمنه تعتبر من الأعمال ذات النفع العام.



**الفصل الثالث:**  
**الدراسة الميدانية**



**تمهيد:**

دعنا الإطار النظري لدراستنا بدراسة تطبيقية، حيث يطبق فيه الباحثين تصورهم الإمبريقي للموضوع بتناول الجانب التحليلي والميداني بإجراء دراسة ميدانية للتعرف على مخطط تنظيم النجدة على المستوى المحلي لولاية قالمة، وقياس مدى توفر متطلبات التخطيط الإستراتيجي ضمناً في نماذج مخططات تنظيم النجدة والمعوقات التي تحد من مرونتها وفعاليتها، ومحاولة الوصول الى بعض الحلول التي تزيد من فاعلية مخططات تنظيم النجدة في حالات تفعيله ميدانياً، وذلك بالاعتماد على البيانات المجمعة بواسطة الاداة التي تم إعدادها من عينة الدراسة، ومن ثم تحليل هذه البيانات بإستخدام البرنامج الإحصائي الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية وإستخدام المقاييس الإحصائية المناسبة وإستخلاص النتائج.

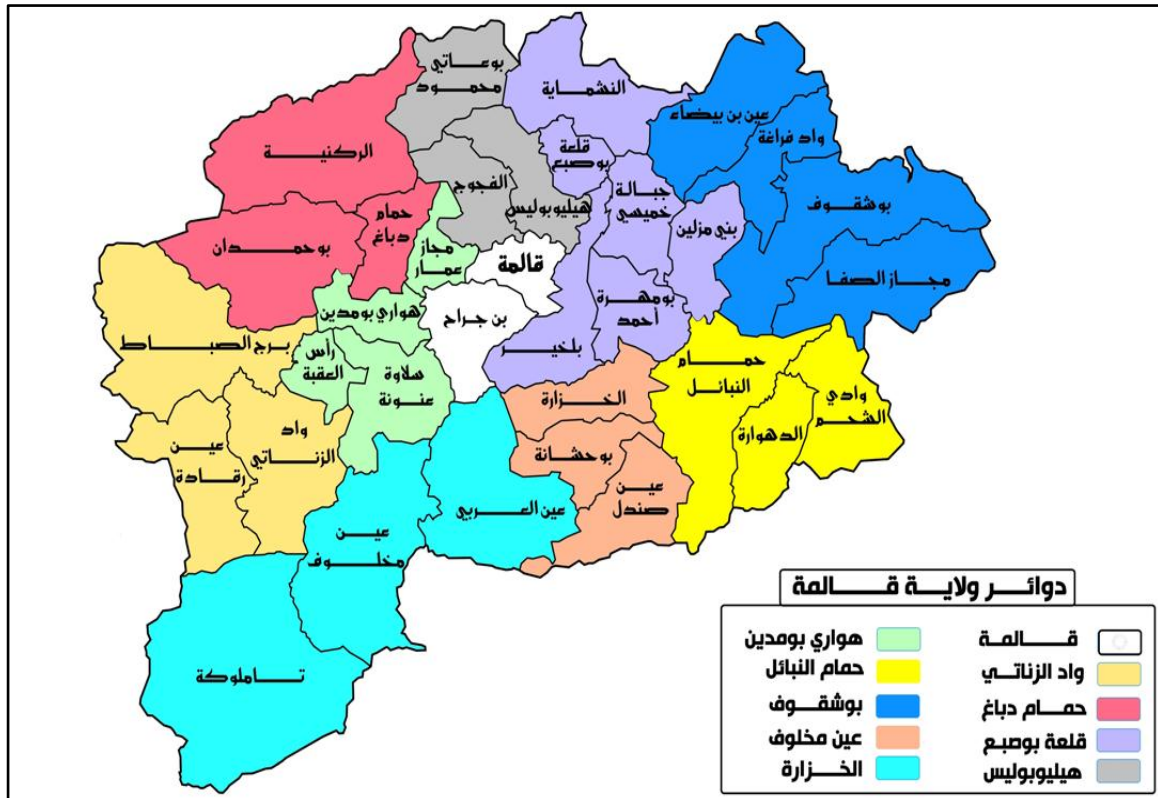
## المبحث الأول: التعريف بإقليم الدراسة

في بداية الدراسة الميدانية سنقوم بالتعريف بإقليم الدراسة المتمثل في ولاية قالمة في المطلب الأول وفي المطلب الثاني سنذكر أهم الأخطار الكبرى المحصاة التي تهدد الولاية مجال الدراسة، أما في المطلب الثالث سنعرض تجربة واقعية في تفعيل مخطط تنظيم النجدة البلدي على مستوى إقليم خاصتها.

### المطلب الأول: التعريف بولاية قالمة

أنشئت ولاية قالمة خلال التقسيم الإداري لسنة 1974 وأصبحت بعد التقسيم الإداري لسنة 1984 تضم (34) بلدية تتوزع على عشرة دوائر، كما توضحه خريطة التقسيم الإداري للولاية.

الخريطة رقم (01): خريطة التقسيم الإداري لولاية قالمة



المصدر: مديرية الطاقة والمناجم لولاية قالمة، للاطلاع الموقع الإلكتروني الآتي:

<http://www.demguelma.dz/index.php/ar/2014-05-30-05-02-3>

تقع ولاية قالمة في الناحية الشمالية الشرقية للبلاد يبعد مقرها بـ 537 كلم من الجزائر العاصمة، وتمثل من الناحية الجغرافية نقطة إنقاء وتفاعل بين الأقطاب الصناعية الشمالية (عنابة-سكيكدة)، على ومراكز التبادل بالداخل (تبسة - أم البواقي)، ضف إلى ذلك قربها من التراب التونسي، تحدها ولاية عنابة من الناحية الشمالية وولاية سكيكدة من الناحية الشمالية الغربية، ولاية الطارف الناحية الشمالية الشرقية، ولاية قسنطينة من الناحية الغربية، ولاية أم البواقي من الجنوب، ولاية سوق أهراس من الشرق، وهي تتربع على مساحة تبلغ

3686.84 كلم<sup>2</sup>، وعدد سكانها فيبلغ 482.430 نسمة حسب إحصاء سنة 2008 م، مع العلم أن نسبة النمو السكاني هي 5.3 % سنوياً.<sup>(1)</sup>

تتنمي ولاية قالمة إلى القطب السياحي للإمتياز شمال- شرق والذي يتكون من ست (06) ولايات هي: سكيكدة، قالمة، عنابة، الطارف، سوق أهراس وتبسة، يشكل قطب الإمتياز شمال- شرق، والذي يتميز بامتلاكه لأكثر من 300 كلم من الشواطئ و 874.000 هكتار من الغابات، نقطة الإرتكاز و قاطرة للتنمية السياحية على المستوى الجهوي ذو الهيمنة الإستجمامية، والحموية و يحتوي على قدرات كبيرة لتنمية السياحة الغابية. كما تعتبر ولاية قالمة منطقة فلاحية ورعوية بإمتياز بوجود عدة أودية كبيرة تمر عبر إقليمها مثل واد المالح، وادي بوهمدان و واد الشارف اللذان يكونان واد سييوس، ما مكنها من امتلاك إحتياطي هام من المياه السطحية والجوفية، ولها كذلك تضاريس مختلفة حيث تمثل الجبال 37.82 %، والسهول والهضاب 27.22 %، التلال وسفوح الجبال 26.29 % وغطاءاً غائباً معتبر يقدر بـ: 28.59 % من المساحة الاجمالية للولاية، كما تتميز بمناخ شبه رطب في الوسط والشمال وشبه جاف في الجنوب، وهو مناخ معتدل وممطر شتاءً حاراً في الصيف بدرجة حرارة تتراوح في الشتاء ما بين 4° الى 35.4°، وفي الصيف المعدل السنوي يقارب 17.3°، أما تساقط الأمطار سنوياً يصل الى 450 ملم كما تتساقط الثلوج على مدار 12.7 يوماً في السنة.<sup>(2)</sup>

وتصنف بلديات الولاية الأربعة والثلاثون إلى : بلديات حضرية، بلديات شبه حضرية، بلديات ريفية.<sup>(3)</sup>

كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم(11): تصنيف بلديات ولاية قالمة حسب الكثافة السكانية، المساحة

الدائرة	البلدية	المساحة كلم <sup>2</sup>	عدد السكان سنة 2011	الكثافة ن/كلم	ملاحظة
قالمة	قالمة	45.00	126.753	2783	حضرية
	بن جراح	79.37	6.873	86	ريفية
وادي الزناتي	وادي الزناتي	135.00	34.476	252	حضرية
	عين رقادة	118.79	8.064	53	شبه حضرية
	برج صباط	198.70	10.654	64	ريفية
بوشقوف	بوشقوف	193.55	26.686	217	حضرية
	عين بن بيضاء	131.25	9.956	75	شبه حضرية
	واد فراغة	99.26	7.502	75	ريفية
	مجاز الصفاء	142.03	8.084	56	ريفية

يتبع

<sup>1</sup> - مديرية التجارة ولاية قالمة، للاطلاع الموقع الإلكتروني الآتي: <http://www.dcwguelma.gov.dz/index.ph>

<sup>2</sup> - المديرية الولائية للحماية المدنية ولاية قالمة، مصلحة الوقاية العامة، نموذج مخطط تنظيم الاسعافات ولاية قالمة، المرجع السابق، ص2.

<sup>3</sup> - مديرية التجارة ولاية قالمة، للاطلاع الموقع الإلكتروني الآتي: <http://www.dcwguelma.gov.dz/index.ph>

حضرية	289	17.192	58.75	حمام دباغ	حمام دباغ
شبه حضرية	50	10.229	201.87	ركنية	
ريفية	29	4.609	159.62	بوهمدان	
حضرية	355	25.615	76.87	هيليوبوليس	هيليوبوليس
شبه حضرية	113	10.130	88.70	بوعاتي محمود	
شبه حضرية	143	5.986	66.25	الفجوج	
شبه حضرية	161	5.910	36.25	قلعة بوصبع	قلعة بوصبع
حضرية	259	18.706	71.25	بومهرة احمد	
ريفية	80	5.122	63.25	بني مزلين	
ريفية	70	4.706	66.62	جباله خميسي	
حضرية	195	18.512	94.00	بلخير	
شبه حضرية	85	10.451	121.75	النشماية	لخزارة
شبه حضرية	151	10.889	71.22	لخزارة	
ريفية	91	5.869	63.62	بوحنشانه	
ريفية	54	4.993	91.47	عين صندل	حمام النبائل
ريفية	102	16.991	164.22	حمام النبائل	
شبه حضرية	148	14.729	98.26	واد الشحم	
ريفية	119	8.271	68.90	الدهوارة	هواري بومدين
شبه حضرية	147	7.461	50.18	هواري بومدين	
ريفية	75	2.831	37.27	راس العقبة	
ريفية	36	3.403	93.55	سلاوة عنونة	عين مخلوف
شبه حضرية	75	8.079	38.67	مجاز عمار	
شبه حضرية	67	12.901	190.08	عين مخلوف	
ريفية	47	7.976	167.50	عين العربي	عين مخلوف
ريفية	65	19.817	303.17	تاملوكة	
المجموع	136	506.007	3.686.84	34 بلدية	

المصدر: الموقع الالكتروني لمديرية التجارة ولاية قالمة: <http://www.dcwguelma.gov.dz/index.ph>

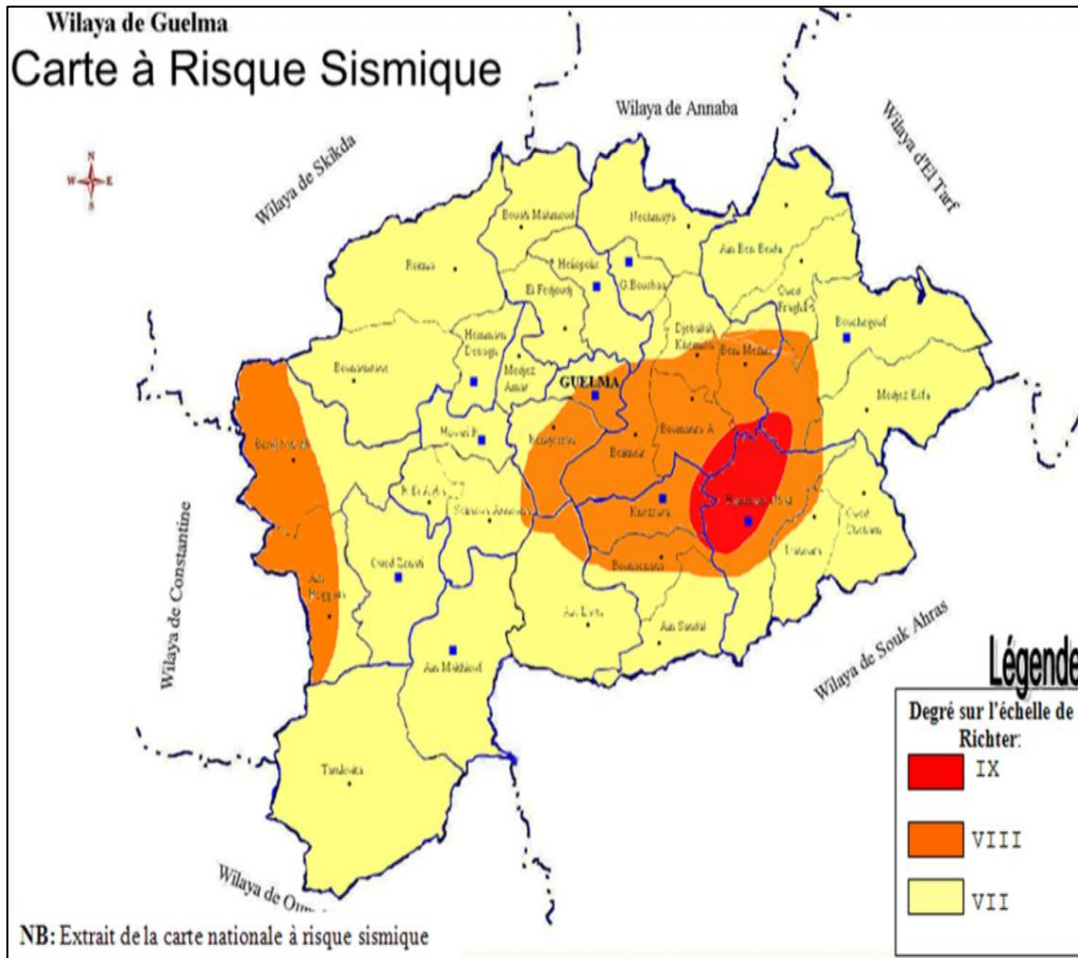
## المطلب الثاني: الأخطار الكبرى التي تهدد ولاية قالمة

أن أهم الأخطار الكبرى المعلنة والمحصاة عبر إقليم ولاية قالمة حسب الجهات المختصة هي:

### 1- خطر الزلزال:<sup>(1)</sup>

نجد أن منطقة قالمة ذات نشاط زلزالي كبير حيث لا تمر سنة إلا نسجل بها هزة أرضية أحيانا يشعر بها السكان وأحيانا لا يشعر بها ويسجلها فقط جهاز رصد الزلازل، وهذا راجع لجيولوجية المنطقة المعقدة والحركات التكتونية التي عرفتها المنطقة خاصة خلال الزمن الثالث والرابع، تصنف منطقة قالمة في المنطقة IIb (منطقة ذات شدة متوسطة) ما بين المنطقة الثانية والمنطقة الثالثة من المناطق المعرضة لخطر الزلزال في الجزائر، بالإضافة إلى أن لأقليم الولاية أربعة فوالق ذات إتجاهات وأعمار مختلفة الفالق (شرق - غرب) الذي يمتد إلى غاية قسنطينة الفالق (شمال- جنوب) الذي يمر بمنطقة بوشقوف وحمام النبائل، الفالق (شمال- غرب) جنوب شرق والفالق (شمال- شرق)، جنوب غرب الذي يظهر بمنطقة تاملوكة.

الخريطة رقم(02):خريطة خطر الزلزال لإقليم ولاية قالمة



المصدر: المديرية الولائية للحماية المدنية قالمة، مصلحة الوقاية

<sup>1</sup> - رامول سهام ، حساسية الأخطار الطبيعية بولاية قالمة ،حالة حوض وادي سيبوس الأوسط، المرجع السابق، ص118.

## 2- خطر الفيضان:

تصنف ولاية قالمة في الدرجة المتوسطة بالنسبة للمناطق المهدد بخطر الفيضانات في الجزائر<sup>(1)</sup>، من واقع الخطر الناجم عن الفيضانات بعدة مدن وقرى إقليم الولاية الواقعة على ضفاف الأودية الكبرى، وشهدت ولاية قالمة عدة فيضانات كبيرة من بينها فيضانات 1958م لوادي الزناتي وواد بوحمدان الذي أدى الى أضرار مادية كبيرة على مدينة وادي الزناتي وقرية بوحمدان<sup>(2)</sup>، وفيضان واد سييوس شهر جانفي 1985 حيث ألحق أضرار جسيمة سواء في الأرواح نتج عنه وفاة ستة أشخاص المنشآت الفنية انهيار تام لجسري يربطان بين قالمة هيليبوليس والفجوج<sup>(3)</sup>، وكذا فيضانات صيف 2002 إثر تغير مفاجئ للأحوال الجوية تسببت في تضرر جسرين ونحو 500 مسكن وهلاك 180 بقرة ونحو 1300 رأس آخر من الغنم والماعز وإتلاف أكثر من أربعة آلاف شجرة مثمرة ببلديات: حمام النبائل، ولخزارة، وبوحشانة، وعين صندل، والدهوارة، وأخطارها الفيضان الذي حدث بواد الزناتي سنة 2011 التي تعد من بين المدن الكبرى المعرضة لخطر الفيضانات، وخروج الواد عن مجراه الطبيعي وسط المدينة مما أدى إلى خسائر بشرية ومادية معتبرة متسببا في وفاة عائلة من ثلاث أفراد وإجلاء ما يقارب عشرين عائلة أخرى، أما في الآونة الأخيرة تم إحصاء 50 "نقطة سوداء" معرضة للفيضانات خلال تقلبات الطقس في كل سنة عبر أحياء وقرى، وتجمعات سكانية بـ17 بلدية من أصل 34 بلدية.<sup>(4)</sup>

## 3- خطر إنهيار السدود:

تعتبر السدود أهم المنشآت القاعدية المعرضة للخطر، بسبب المشاكل التقنية والفنية أو نتيجة الظواهر الطبيعية مثل الزلزال أو بفعل الإنسان نتيجة عملية تخريبية، والتي تشكل خطر كبير على التجمعات السكانية والمناطق الزراعية حالة انهيارها، يعد خطر انهيار السدود في ولاية قالمة من الأخطار الكبرى التي تهدد الولاية، وهذا لامتلاكها ثالث أكبر السدود في الجزائر سد بوحمدان الذي يقع على بعد 20 كلم غرب مدينة قالمة ببلدية حمام دباغ على واد بوحمدان حسب الاحداثيات الجغرافية التالية:  $X=909.7$  ،  $Y=360.70$  بسعة مفوضية تقدر بـ220 هـم<sup>3</sup> وتعديل سنوي للمياه يقدر بـ: 55-60 هـم<sup>3</sup>، وبفضل هذا السد تم تعديل صبيب مياه واد بوحمدان، وهو موجه لسقي سهول بوشقوف، كما يمول جزء كبير من ولاية قالمة بالمياه الصالحة لشرب 31.26 هـم<sup>3</sup>/سنة، فسد بوحمدان يشكل خطر كبير على مدينة قالمة في حالة ما إذا وقع زلزال ذو شدة كبيرة

<sup>1</sup>- السبتى شعبان ، المخاطر الكبرى بالجزائر ، محاضرة أقيمت على الفوج المتعدد المهام لهندسة القتال الناحية الأولى الجزائر سنة 2013، ص11.

<sup>2</sup>- بوشامة، 50 نقطة سوداء" معرضة للفيضانات بـ17 بلدية بولاية قالمة، Aps-Est-Infos ، الموقع الإلكتروني الاتي:

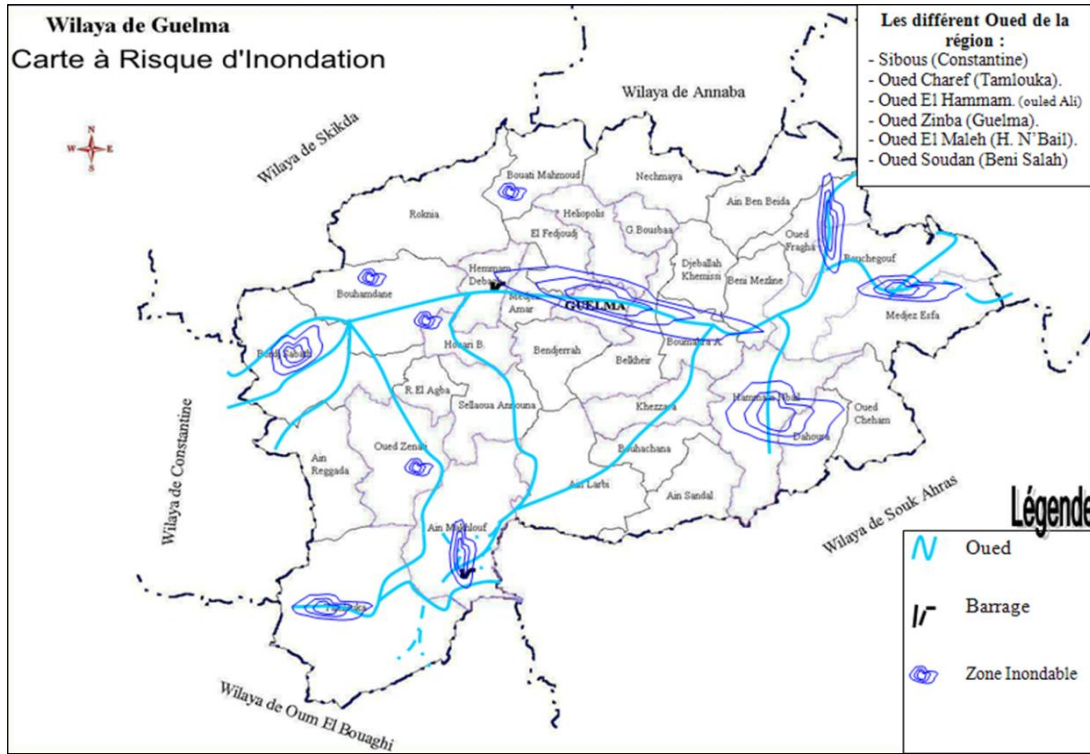
<http://localhost/aps-ouest/spip.php?article32725>

<sup>3</sup>- رامول سهام ،حساسية الأخطار الطبيعية بولاية قالمة ،حالة حوض وادي سييوس الأوسط، المرجع السابق، ص128.

<sup>4</sup>- بوشامة، 50 نقطة سوداء" معرضة للفيضانات بـ17 بلدية بولاية قالمة، نفس المرجع.

غير متوقعة، أو بفعل عمل تخريبي إجرامي على مستوى السد. (1) كما يمكن أن يتشكل خطر بيئي على مستوى مياه السد بسبب تلوث مياه.

الخريطة رقم(03):خريطة خطر الفيضانات لإقليم ولاية قالمة



المصدر: المديرية الولائية للحماية المدنية قالمة، مصلحة الوقاية.

#### 4- خطر حرائق الغابات:

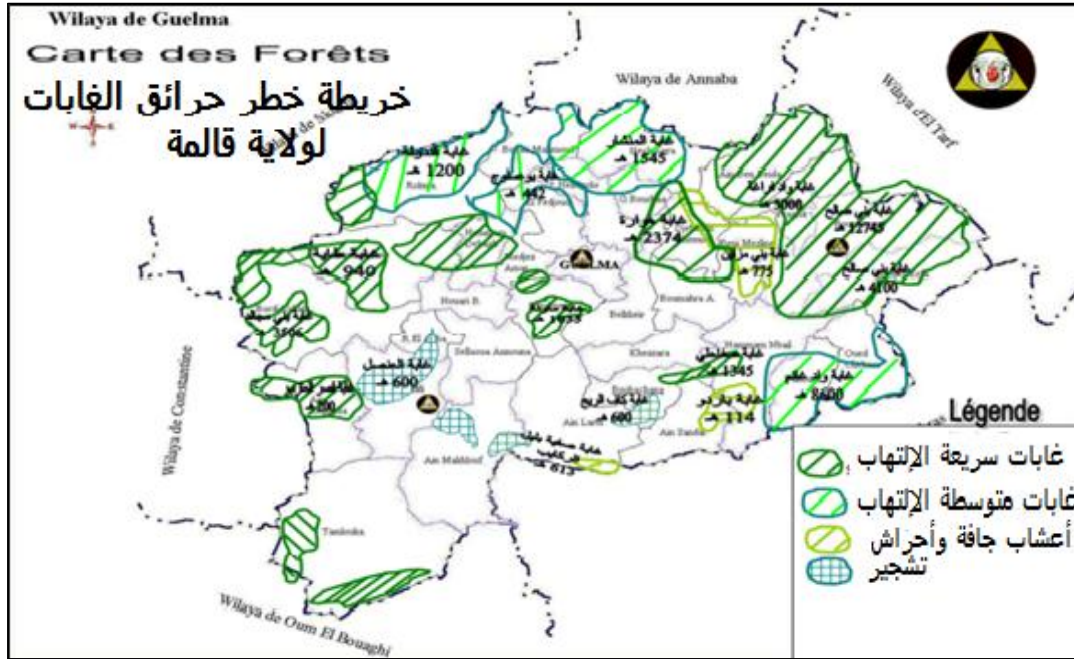
تسجل ولاية قالمة سنويا عدة حرائق غابات هامة في إقليمها تمس مختلف المساحات الغابية المتواجدة في إقليم الولاية، يعتبر خطر حرائق الغابات من الأخطار المهمة في ولاية قالمة التي تهدد الطبيعة والغطاء الغابي، وتشكل خطر كبيراً على حياة الانسان والحيوانات التي تعيش بداخل البيئة الغابية وتؤدي الى خلل في التوازن الإيكولوجي، تصنف ولاية قالمة ضمن المنطقة الاولى (770- 7420هـ) الأكثر تعرض لحرائق الغابات(2)، فولاية قالمة تمتلك مساحة غابية تقدر ب: 105.395 هكتار من الغابات تخضع في توزيعها لظروف الجغرافية والطبيعية، أدت الى نمو عدة أنواع من النباتات تكيفت مع مختلف هذه الظروف وتقدر مساحة الاحراش ب: 67.952 هكتار، وهي عبارة عن: غابات كثيفة كغابة هواره وغابة بني صالح التي تصنف محمية طبيعية وطنية، غابة ماونة، وغابات خفيفة كغابة بني مزلين وغابة الأربعاء بني أحمد تنمو فيها مجموعة أشجار كالبوط الفليني، والزان، الصنوبر الحلبي.(3)

<sup>1</sup>- رامول سهام، حساسية الأخطار الطبيعية بولاية قالمة، حالة حوض وادي سييوس الأوسط، المرجع السابق، ص129.

<sup>2</sup>- السبتي شعبان، المخاطر الكبرى بالجزائر، المرجع السابق، ص13.

<sup>3</sup>- المديرية الولائية للحماية المدنية ولاية قالمة، مصلحة الوقاية العامة، نموذج مخطط تنظيم الاسعافات ولاية قالمة، المرجع السابق، ص3.

الخريطة رقم(04):خريطة خطر حرائق الغابات لإقليم ولاية قالمة



المصدر : المديرية الولائية للحماية المدنية قالمة، مصلحة الوقاية.

## 5- خطر الإنزلاقات الأرضية:

تشهد ولاية قالمة ظاهرة الانزلاقات الأرضية خاصةً الإنزلاقات التي تخص الطرق سواء كانت طرق وطنية أو ولائية أو بلدية تسودها انزلاقات أرضية معظمها قديمة، تم إعادة تنشيطها من طرف الإنسان بشق الطرق بسفوح ذات انحدارات قوية وتكوينات هشة سهلة الحركة و التصريف السيء لمياه السفوح دون التفكير بالنتائج المستقبلية. تعتبر الطرق والمنشآت الفنية أهم العناصر المعرضة لخطر الإنزلاقات الأرضية وتقدر طول شبكة الطرقات بالولاية ب:1675 كلم حيث تتوفر ولاية قالمة على 296 كلم طرق وطنية و 406 كلم طرق ولائية، و 1025 كلم طرق بلدية منها 422 مسالك، فضلاً عن 94 منشأة فنية تنقسم إلى 51 على مستوى الطرق الوطنية، 44 على مستوى الطرق الولائية منها 22 جسر استراتيجي.<sup>(1)</sup>

تحصي ولاية قالمة حوالي(11) نقطة مهدد بالإنزلاق على محور مختلف الطرق المشكلة لها، هي تؤدي إلى تكلفة اقتصادية كبيرة بسبب عمليات الصيانة وتهدد بعزل الولاية لأن معظم طرق الولاية معرضة للإنقطاع التام، فهي تربط إقليم الولاية بمراكز مهمة كولاية عنابة على محور الطريق الوطني رقم(21) وولاية سكيكدة على محور الطريق الوطني رقم(80) وولاية قسنطينة على محور الطريق الوطني رقم(20)، وولاية سوق هراس

<sup>1</sup> - الموقع الرسمي لوزارة الأشغال العمومية، ولاية قالمة، الرابط الاتي:



على محور الطريق الوطني رقم(81)، وولاية أم البواقي على محور الطريق الوطني رقم(102)، وهذه الطرق حالياً تتميز بصعوبة التنقل وكثرة حوادث المرور.<sup>(1)</sup>

الخريطة رقم(05):خريطة خطر الانزلاقات الارضية لإقليم ولاية قالمة



المصدر: المديرية الولائية للحماية المدنية قالمة، مصلحة الوقاية.

## 6- الأخطار الصناعية والطاقوية:

تصنف ولاية قالمة من المناطق الضعيفة من حيث الأخطار الصناعية داخل إقليمها<sup>(2)</sup> رغم وجود منشآت صناعية عديدة تتوزع عبر تراب الولاية معظم هذه الوحدات الصناعية تتركز قرب النسيج العمراني فعاصمة الولاية لوحدها تضم أكثر من 15 وحدة صناعية وخاصة.<sup>(3)</sup> أما الأخطار الطاقوية التي تهدد الولاية فتتمثل في خطر انفجار غاز المدينة والمواد الخطيرة حيث تبلغ شبكة الإيصال بالغاز حوالي 262 كلم بمعدل إيصال يصل الى 45%<sup>(4)</sup>، وتتوزع عبر إقليمها مجموعة من محطات توزيع البنزين وغاز البوتان تقرب 27 محطة.<sup>(5)</sup> كما سيمر عبرها الأنبوب الرئيسي لنقل الغاز من الصحراء وينقرع في اتجاهين شرقاً نحو سوق هراس ثم يمتد الى إيطاليا وشمالاً نحو مركب البتروكيميائي وموانئ التصدير بسكيكدة، وتعتبر ولاية قالمة أيضاً نقطة عبور برية هامة لشحن ونقل المواد الخطيرة من موانئ ولاية عنابة وسكيكدة شمالاً الى مختلف المدن الجزائرية.

<sup>1</sup>- رامول سهام ،حساسية الأخطار الطبيعية بولاية قالمة ،حالة حوض وادي سيبوس الأوسط، المرجع السابق، ص154.

<sup>2</sup>- السبتي شعبان ، المخاطر الكبرى بالجزائر ،المرجع السابق، ص10.

<sup>3</sup>- رامول سهام ، حساسية الأخطار الطبيعية بولاية قالمة ،حالة حوض وادي سيبوس الأوسط، المرجع السابق، ص159.

<sup>4</sup>-الموقع الرسمي وزارة الاشغال العمومية، ولاية قالمة، الرابط الاتي:

<http://www.mtp.gov.dz/arabic/permalink/3237.html>

<sup>5</sup>- المديرية الولائية للحماية المدنية ولاية قالمة، مصلحة الوقاية العامة، نموذج مخطط تنظيم الاسعافات ولاية قالمة، المرجع السابق، ص2.

## المبحث الثاني: بيانات الدراسة (الجمع والتحليل)

## المطلب الأول: تفرغ البيانات وتحليلها

تناول هذا المطلب تحليل بيانات الدراسة، حيث تم التعرف على توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية (الديموغرافية)، وذلك عن طريق حساب التكرارات والنسب المئوية، كما تم في هذا المطلب إستخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الإستبانة.

## 1- خصائص مفردات الدراسة:

الجدول رقم (12): وصف عينة الدراسة

النسبة	التكرارات	البيانات الشخصية		الرقم
90 %	27	ذكر	الجنس	01
10 %	03	انثى		
3.3 %	01	أقل من 30 سنة	السن	02
56.7 %	17	من 30 سنة الى 50 سنة		
40.0 %	12	من 50 سنة الى ما فوق		
3.3 %	01	سامي تقني	المستوى الدراسي	03
40.0 %	12	ليسانس		
16.7 %	05	مهندس		
13.3 %	04	ماجستير		
6.7 %	02	دكتوراه		
20.0 %	06	شهادات علمية أخرى	الرتبة الوظيفية	04
36.7 %	11	مسؤول مقياس		
20.0 %	06	رئيس مجلس شعبي بلدي		
10.0 %	03	أمين عام بلدية		
16.7 %	05	مسؤول مؤسسة مصنفة		
16.7 %	05	مسؤول مؤسسة مستقبلية للجمهور	الخبرة المهنية	05
10.0 %	03	أقل من 05 سنوات		
20.0 %	06	من 05 سنوات إلى 10 سنوات		
26.7 %	08	من 10 سنوات إلى 20 سنة		
43.3 %	13	من 20 سنة فأكثر		
100 %	30	المجموع		

المصدر: من إعداد الباحثين إنطلاقاً من المحور الخاص بالبيانات الشخصية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مفردات الدراسة تتسم بعدد من الخصائص حددتها نوعية المتغيرات

الديمغرافية التي تناولتها الدراسة ويمكن توضيحها في الآتي:

- 1- **حسب الجنس:** يلاحظ من الجدول أن نسبة الذكور تمثل (90%) أعلى بكثير من نسبة الإناث (10%) وتدل هذه النتيجة على تنوع في جنس المبحثين الذين لديهم مواقع إدارية مسؤولة، مما يعكس توفر عامل النوع الاجتماعي بما يخدم أهداف الدراسة.
- 2- **حسب السن:** يلاحظ من الجدول أعلاه أن النسبة الأكبر من أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين (30-50) سنة إذ بلغت نسبتها (56.7%)، تليهم الذين تبلغ أعمارهم من 50 سنة فما فوق بنسبة (40.0%)، ثم الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة بنسبة (3.3%). وتدل النتيجة السابقة على إرتفاع معدلات أعمار عينة الدراسة مما ينعكس ذلك على عامل الخبرة المتراكمة، بما يخدم أهداف الدراسة.
- 3- **حسب المستوى الدراسي:** من خلال الجدول أيضاً يتضح أن أغلبية أفراد العينة المبحوثة من ذوي المستوى التعليمي العالي وقد قدرت نسبة أفراد العينة من المتصلين على شهادة ليسانس بنسبة تقدر بـ (40%)، أما نسبة المتصلين على شهادة مهندس دولة فقد قدرت بـ (16.7%)، والمتصلين على شهادة ماجستير فقدرت بـ (13.3%) وشهادات علمية أخرى بنسبة (20.0%)، ثم تليهم المتصلين على شهادة الدكتوراه بنسبة تقدر بـ (6.7%)، وبنسبة أقل المتصلين على شهادة تقني سامي وتدل هذه النتيجة على إرتفاع المستوى التعليمي لمفردات الدراسة مما يعني أن معرفتهم للتخطيط الإستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى سيتأثر إلى حد ما بخلفيتهم العلمية أي لن يكون تقيماً عشوائياً.
- 4- **حسب الرتبة الوظيفية:** من خلال الجدول أعلاه يتضح أن: أفراد العينة من مسؤول مقياس تقدر بـ (36.7%)، أما نسبة رؤساء المجالس الشعبية البلدية مع الأمناء العامون للبلدية فقد قدرت بـ (30%)، ومسؤولي المؤسسات المصنفة والمستقبل للجمهور فقدرت بـ (33.4%) من أفراد العينة، النتيجة تدل على التنوع في طبيعة المسؤوليات لمفردات الدراسة، مما يخدم أهداف الدراسة نتيجة التعرف على الآراء المختلفة لأصحاب طبيعة العمل التي تخول لهم مهام تنفيذ وتطبيق مختلف أنواع مخططات تنظيم النجدة كمسؤول مقياس أو مسؤول مباشر على تنفيذه ميدانياً في حالة تعييله.
- 5- **حسب الخبرة المهنية:** يلاحظ من الجدول أعلاه أن النسبة الأعلى هم ممن لديهم خبرة أكثر من 20 سنة بنسبة (43.3%) ثم في درجة ثانية من لديهم خبرة من 10 سنوات إلى 20 سنة بنسبة (26.7%) ثم في درجة ثالثة من لديهم خبرة من 05 سنوات إلى 10 سنوات بنسبة (20%)، وأخيراً من لديهم خبرة أقل من 05 سنوات بنسبة (10%)، يمثلون النسبة الأقل من أفراد العينة، و يدل هذا على أن المناصب الإدارية السامية يتحكم فيها أكثر التدرج في الرتب والأقدمية المكتسبة في الوظيفة الإدارية.

## 2- الأسئلة الاستطلاعية:

الجدول رقم (13): إستجابات أفراد عينة الدراسة حول الأسئلة الإستطلاعية

الرقم	الأسئلة	التكرارات	النسبة
01	ماهي طبيعة اطلاقك ومعلوماتك حول مخطط تنظيم النجدة في الجزائر؟	بسطة	08
		عامة	14
		شاملة	08
02	حول المشاركة في تطبيق مخطط تنظيم النجدة في الجزائر؟	نعم	17
		لا	13
المجموع		30	100
03	حول طبيعة المشاركة في مخطط تنظيم النجدة؟	تجربة واقعية	06
		تجربة إفتراضية	07
		كلتا التجريبتين	04
المجموع		17	100%

المصدر: من إعداد الباحثين إنطلاقاً من بيانات الأسئلة الإستطلاعية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- 1- النتائج المتحصل عليها حول طبيعة الإطلاع والمعلومات حول مخطط تنظيم النجدة نلاحظ أن: المعلومات العامة جاءت في المرتبة الأول بنسبة (46.6%) من أفراد العينة، تقاسمت المرتبة الثانية كل من المعلومات البسيطة، المعلومات الشاملة بنسبة (26.7%) من أفراد العينة.
- 2- النتائج المتحصل عليها حول المشاركة من عدمها في تطبيق مخطط تنظيم النجدة في الجزائر؟ يتبين أن: ما نسبته (56.7%) من عينة الدراسة شاركت في تطبيق مخطط تنظيم النجدة، تقابلها نسبة (43.3%) من أفراد عينة الدراسة لم تشارك في تطبيق مخطط تنظيم النجدة.
- 3- النتائج المتحصل عليها حول طبيعة المشاركة في تطبيق مخطط تنظيم النجدة نلاحظ أن: المشاركة في التجارب الإفتراضية جاءت في المرتبة الأول بنسبة (41.2%) من أفراد العينة، أما المشاركة في التجارب الواقعية جاءت في المرتبة الثانية بنسبة (35.3%) من أفراد العينة، والمشاركة في التجارب (الواقعية+ الإفتراضية) جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة (23.5%) من أفراد العينة. وهذا يؤكد تنوع المشاركة في تطبيق مخططات تنظيم النجدة لأفراد العينة كل حسب نوع المخطط المعني به.

3-المحاور الأساسية للدراسة:

السؤال الأول: مدى توافر متطلبات التخطيط الاستراتيجي ضمناً في مخطط تنظيم النجدة من وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) على المستوى المحلي لولاية قلمة؟  
 للتعرف على مدى توافر متطلبات التخطيط الإستراتيجي ضمناً في مخطط تنظيم النجدة، قام الباحثين بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومستوى الأهمية والرتب لإجابات أفراد مجتمع الدراسة على المحور الخاص بمدى توافر متطلبات التخطيط الاستراتيجي ضمناً في مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) من وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ مخطط تنظيم النجدة على المستوى المحلي لولاية قلمة؟

الجدول رقم (14): إستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول

الترتيب	مستوى الاستجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					التكرارات والنسب	لعبارة	رقم
				غير متوافرة	متوافرة بدرجة ضعيفة	متوافرة بدرجة متوسطة	متوافرة	متوافرة بشدة			
1	عالية	.776	4.13	0	2	1	18	9	ك	التحديد الدقيق للهدف الرئيسي	1
				0.0	6.7	3.3	60.0	30.0	%		
2	عالية	.759	4.10	1	0	1	21	7	ك	توفره على قاعدة بيانات ومعلومات موثوقة حول الاخطار الكبرى المحتملة.	2
				3.3	0.0	3.3	70.0	23.3	%		
5	عالية	.907	3.93	1	0	7	14	8	ك	قدرته على تسخير الإمكانيات المادية، والبشرية المتاحة لتنفيذ الأهداف	3
				3.3	0.0	23.3	46.7	26.7	%		
3	عالية	.999	4.03	1	2	2	15	10	ك	يحدد المسؤوليات والمهام المنوطة بكل هيئة بشكل تفصيلي وصریح.	4
				3.3	6.7	6.7	50.0	33.3	%		
6	عالية	.817	3.77	0	2	8	15	5	ك	يحتوي على علاقة تفاعلية بين مخططي الاستراتيجية، ومنفذها في الميدان	5
				0.0	6.7	26.7	50.0	16.7	%		
10	متوسطة	1.01	3.27	3	3	7	17	0	ك	تنطوي الخطة على موازنة خاصة للوقاية والمواجهة وإعادة الأعمار.	6
				10.0	10.0	23.3	56.7	0.0	%		
8	متوسطة	1.03	3.40	1	6	6	14	3	ك	يضع تصور شامل للإجراءات وعمليات التعامل مع الكوارث.	7
				3.3	20.0	20.0	46.7	10.0	%		
12	متوسطة	.809	3.03	1	6	14	9	0	ك	يتوفر على معايير لقياس الانجازات الحاصلة بما يتوافق مع الهدف المراد تحقيقه	8
				3.3	20.0	46.7	30.0	0.0	%		
11	متوسطة	.805	3.20	0	7	10	13	0	ك	يملك تصور استشرافي على الفرص والتهديدات المستقبلية.	9
				0.0	23.3	33.3	43.3	0.0	%		
4	عالية	.830	4.00	1	0	1	21	6	ك	توفير غرفة عمليات ومركز قيادة	10
				3.3	0.0	3.3	70.0	20.0	%		

9	متوسطة	1.10	3.40	2	4	8	12	4	ك	11	يستند على نظام انذار مبكر لمراقبة الأخطار الكبرى قبل تحولها الى كارثة
				6.7	13.3	26.7	40.0	13.3	%		
7	عالية	.819	3.53	0	3	11	13	3	ك	12	أعتمد في وضعه على الأسس والمناهج العلمية.
				00	10.0	36.7	43.3	10.0	%		
				المتوسط الحسابي العام							
		عالية	.617	3.65							

من خلال النظر إلى الجدول رقم (14) يتضح مايلي:

إن إستجابات أفراد مجتمع الدراسة نحو مدى توافر متطلبات التخطيط الاستراتيجي ضمناً في مخطط تنظيم النجدة جاءت بدرجة توفر (عالية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور (3.65)، وهذا المتوسط يقع في الفئة الرابعة من المقياس المتدرج الخماسي والتي تبدأ (من 3.40 إلى 4.20)، وهي الفئة التي تسير إلى خيار (متوافرة) على أداة الدراسة.

إتضح من نتائج الجدول أن هناك سبعة احتمالات تمثل ما نسبته (58.33%) من مجمل توفر متطلبات التخطيط الاستراتيجي ضمناً في مخطط تنظيم النجدة، تراوحت متوسطات حسابها (ما بين 3.77 إلى 4.13) وهو ما يشير الى توفر متطلبات التخطيط الإستراتيجي بمستوى عالي في مخطط تنظيم النجدة حسب وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ مخطط تنظيم النجدة على المستوى المحلي لولاية قالمه، والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب قيمة المتوسط الحسابي كالتالي:

1- جاءت العبارة رقم (01) وهي: التحديد الدقيق للهدف الرئيسي في المرتبة الأول من بين متطلبات التخطيط الإستراتيجي التي تضمنها مخطط تنظيم النجدة بمتوسط حسابي (4.13)، وإنحراف معياري (0.776). وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على أن التحديد الدقيق للهدف الرئيسي من أهم متطلبات التخطيط الإستراتيجي التي يتضمنها مخطط تنظيم النجدة.

2- جاءت العبارة رقم (02) وهي: توفره على قاعدة بيانات ومعلومات موثوقة حول الاخطار الكبرى المحتملة في المرتبة الثانية من بين متطلبات التخطيط الإستراتيجي التي تضمنها مخطط تنظيم النجدة بمتوسط حسابي (4.10)، وإنحراف معياري (0.759). وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على أن توفره على قاعدة بيانات ومعلومات موثوقة حول الاخطار الكبرى المحتملة من أهم متطلبات التخطيط الإستراتيجي التي يتضمنها مخطط تنظيم النجدة.

3- جاءت العبارة رقم (04) وهي: يحدد المسؤوليات والمهام المنوطة بكل هيئة بشكل تفصيلي وصریح في المرتبة الثالثة من بين متطلبات التخطيط الإستراتيجي التي تضمنها مخطط تنظيم النجدة بمتوسط حسابي (4.03)، وإنحراف معياري (0.999). وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على أنه يحدد المسؤوليات والمهام المنوطة بكل هيئة بشكل تفصيلي وصریح من أهم متطلبات التخطيط الإستراتيجي التي يتضمنها مخطط تنظيم النجدة.

4- جاءت العبارة رقم(10) وهي: توفير غرفة عمليات ومركز قيادة في المرتبة الرابعة من بين متطلبات التخطيط الإستراتيجي التي تضمنها مخطط تنظيم النجدة بمتوسط حسابي(4.00)، وإنحراف معياري(0.830). وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على توفيره غرفة عمليات ومركز قيادة من أهم متطلبات التخطيط الإستراتيجي التي يتضمنها مخطط تنظيم النجدة.

5- جاءت العبارة رقم(03) وهي: قدرته على تسخير الإمكانيات المادية، والبشرية المتاحة لتنفيذ الأهداف في المرتبة الخامسة من بين متطلبات التخطيط الإستراتيجي التي تضمنها مخطط تنظيم النجدة بمتوسط حسابي(3.93)، وإنحراف معياري(0.907). وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على قدرته على تسخير الإمكانيات المادية، والبشرية المتاحة لتنفيذ الأهداف من أهم متطلبات التخطيط الإستراتيجي التي يتضمنها مخطط تنظيم النجدة

6- جاءت العبارة رقم(05) وهي: يحتوي على علاقة تفاعلية بين مخططي الاستراتيجية، ومنفذيها في الميدان في المرتبة السادسة من بين متطلبات التخطيط الإستراتيجي التي تضمنها مخطط تنظيم النجدة بمتوسط حسابي(3.77)، وإنحراف معياري(0.817). وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على إحتواء علاقة تفاعلية بين مخططي الاستراتيجية، ومنفذيها في الميدان من أهم متطلبات التخطيط الإستراتيجي التي يتضمنها مخطط تنظيم النجدة

7- جاءت العبارة رقم(12) وهي: أعتمد في وضعه على الأسس والمناهج العلمية في المرتبة السابعة من بين متطلبات التخطيط الإستراتيجي التي تضمنها مخطط تنظيم النجدة بمتوسط حسابي(3.53)، وإنحراف معياري(0.819). وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على أن الإعتماد في وضعه على الأسس والمناهج العلمية من أهم متطلبات التخطيط الإستراتيجي التي يتضمنها مخطط تنظيم النجدة.

كما إتضح من نتائج الجدول أن هناك خمسة إحتتمالات تمثل ما نسبته(41.66%) من مجمل توفر متطلبات التخطيط الاستراتيجي ضمناً في مخطط تنظيم النجدة، تراوحت متوسطات حسابها (ما بين 3.03 إلى 3.40)، وهو ما يشير الى توفر متطلبات التخطيط الإستراتيجي بمستوى متوسطة في مخطط تنظيم النجدة حسب وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ مخطط تنظيم النجدة على المستوى المحلي لولاية قالمة: والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب قيمة المتوسط الحسابي كالتالي:

1- جاءت العبارة رقم(11) وهي: يستند على نظام انذار مبكر لمراقبة الأخطار الكبرى قبل تحولها الى كارثة في المرتبة الثامنة من بين متطلبات التخطيط الإستراتيجي التي تضمنها مخطط تنظيم النجدة بمتوسط حسابي(3.40) وإنحراف معياري(1.037).

2- جاءت العبارة رقم(11) وهي: يضع تصور شامل للإجراءات وعمليات التعامل مع الكوارث في المرتبة التاسعة من بين متطلبات التخطيط الإستراتيجي التي تضمنها مخطط تنظيم النجدة، بمتوسط حسابي(3.40) وانحراف معياري(1.100).

3- جاءت العبارة رقم(06) وهي: تنطوي الخطة على موازنة خاصة للوقاية والمواجهة وإعادة الأعمار في المرتبة العاشرة من بين متطلبات التخطيط الإستراتيجي التي تضمنها مخطط تنظيم النجدة بمتوسط حسابي(3.27)، وانحراف معياري(1.015).

4- جاءت العبارة رقم(09) وهي: يملك تصور إستشرافي على الفرص والتهديدات المستقبلية في المرتبة الحادية عشر من بين متطلبات التخطيط الإستراتيجي التي تضمنها مخطط تنظيم النجدة بمتوسط حسابي(3.20)، وانحراف معياري(0.805).

5- جاءت العبارة رقم(08) وهي: يتوفر على معايير لقياس الانجازات الحاصلة بما يتوافق مع الهدف المراد تحقيقه في المرتبة الثانية عشر من بين متطلبات التخطيط الإستراتيجي التي تضمنها مخطط تنظيم النجدة بمتوسط حسابي(3.03)، وانحراف معياري(0.809).

**السؤال الثاني: ما مدى توفر شروط الفعالية لمخطط تنظيم النجدة من واقع التجارب السابقة، من وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ مخطط تنظيم النجدة(PLAN ORSEC) على المستوى المحلي لولاية قالمة؟**  
للإجابة على هذا السؤال إعتدنا على نتائج السؤال الأول حول معرفة المشاركة من عدمها في مخطط تنظيم النجدة، وطبيعة المشاركة فأخذنا بعين الإعتبار أفراد العينة التي كانت إجاباتهم بنعم بغض النظر على نوع التجربة واقعية أو إفتراضية، حتى يمكن أن نصل إلى إجابة أكثر دقة.

للتعرف ما مدى توفر شروط الفعالية لمخطط تنظيم النجدة من واقع التجارب السابقة قام الباحثين بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات أفراد مجتمع الدراسة على المحور الخاص بمدى توفر شروط الفعالية لمخطط تنظيم النجدة من وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) على المستوى المحلي لولاية قالمة؟

الجدول رقم (15): إستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني

الترتيب	مستوى الاستجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					التكرارات والنسب	العبارة	رقم
				غير متوافرة	متوافرة بدرجة منخفضة	متوافرة بدرجة متوسطة	متوافرة	متوافرة بشدة			
2	عالية	.636	4.18	0	0	2	10	5	ك	ضمن وثيقة إدارية ذات نموذج موحد	13
				0.0	0.0	11.8	58.8	29.4	%		
5	عالية	.935	4.00	0	2	1	9	5	ك	القدرة على حشد جميع الوسائل المادية	14



				0.0	11.8	5.9	52.9	29.4		والبشرية المحفوظة ضمن النموذج.	
7	عالية	.883	3.82	0	2	2	10	3	ك	15	آليات وإجراءات تطبيق مخطط تنظيم النجدة واضح لجميع المسؤولين المعنيين بإعداد وتطبيق مخطط تنظيم النجدة.
				0.0	11.8	11.8	58.8	17.6	%		
4	عالية	.600	4.12	0	0	2	11	4	ك	16	السرعة في إجراءات تفعيله في حالة الكارثة
				0.0	0.0	11.8	64.7	23.5	%		
7	عالية	.883	3.82	0	1	5	7	4	ك	17	المرونة في إجراءات تفعيله في حالة الكارثة
مكرر				0.0	5.9	29.4	41.2	23.5	%		
3	عالية	.697	4.12	0	0	3	9	5	ك	18	التنسيق الجيد بين المقاييس المعنية بالتدخل في حالة تفعيله
				0.0	0.0	17.6	52.9	29.4	%		
8	عالية	.970	3.76	0	2	4	7	4	ك	19	يعتمد على نظام اتصالات متطور ومتكامل
				0.0	11.8	23.5	41.2	23.5	%		
1	عالية جداً	.562	4.24	0	0	1	11	5	ك	20	التقليل من حجم الخسائر البشرية والمادية
				0.0	0.0	5.9	64.7	29.4	%		
5	عالية	.791	4.00	0	1	2	10	4	ك	21	يخضع مخطط تنظيم النجدة للمراجعة والتقييم الدوري
مكرر				0.0	5.9	11.8	58.8	23.5	%		
6	عالية	.781	3.88	0	1	3	10	3	ك	22	مشاركة جميع المسؤولين المعنيين بإعداد وتطبيق مخطط تنظيم النجدة بالمراجعة الدورية له.
				0.0	5.9	17.6	58.8	17.6	%		
9	عالية	1.275	3.00	1	8	0	6	2	ك	23	إخضاع جميع المسؤولين المعنيين بإعداد وتطبيق مخطط تنظيم النجدة لدورات تكوينية وتدريبية في التخطيط الاستراتيجي.
				5.9	47.1	0.0	35.3	11.8	%		
10	متوسطة	.752	2.76	1	4	10	2	0	ك	24	هناك معايير ومؤشرات لقياس متابعة أداء مخطط تنظيم النجدة في حالة تفعيله
				5.9	23.5	58.8	11.8	0.0			
	عالية	.526	3.80	المتوسط الحسابي العام							

من خلال النظر الى الجدول رقم(15) يتضح مايلي:

إن إستجابات أفراد مجتمع الدراسة نحو مدى توفر شروط الفاعلية لمخطط تنظيم النجدة من واقع التجارب السابقة جاءت بدرجة توفر (عالية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور (3.80)، وهذا المتوسط يقع في الفئة الرابعة من المقياس المتدرج الخماسي والتي تبدأ(من 3.40 إلى 4.20)، وهي الفئة التي تشير الى خيار (متوافرة) على أداة الدراسة.

ويتضح من النتائج أن هناك تفاوت في موافقة أفراد الدراسة على توفر شروط الفاعلية لمخطط تنظيم النجدة من واقع التجارب السابقة، من خلال المؤشرات المقترحة، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على توفر أهم مؤشرات الفاعلية لمخطط تنظيم النجدة من واقع التجارب السابقة، من خلال المؤشرات المقترحة ما بين 3.00 إلى 4.24. وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة والخامسة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (متوافرة) و (متوافرة بشدة) على أداة الدراسة، مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد الدراسة على مجالات هذا

- المحور، حيث يتضح من النتائج أن أفراد الدراسة موافقون إلى حد كبير على توافر شروط الفاعلية لمخطط تنظيم النجدة، من خلال المؤشرات المقترحة، والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب قيمة المتوسط الحسابي كالتالي:
- 1- جاءت العبارة رقم (20) وهي: التقليل من حجم الخسائر البشرية والمادية في المرتبة الأولى من بين مؤشرات شرط فاعلية مخطط تنظيم النجدة في الجزائر من واقع التجارب السابقة بمتوسط حسابي (4.24)، وإنحراف معياري (0.562). وهذا يدل على أن هناك موافقة بدرجة عالية جداً بين أفراد الدراسة على أن: التقليل من حجم الخسائر البشرية والمادية من أهم مؤشرات الفاعلية.
- 2- جاءت العبارة رقم (13) وهي: يتضمن وثيقة إدارية ذات نموذج موحد في المرتبة الثانية من بين مؤشرات شرط فاعلية مخطط تنظيم النجدة في الجزائر من واقع التجارب السابقة بمتوسط حسابي (4.18)، وإنحراف معياري (0.636). وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على أنه يتضمن وثيقة إدارية ذات نموذج موحد من أهم شروط الفاعلية.
- 3- جاءت العبارة رقم (18) وهي: التنسيق الجيد بين المقاييس المعنية بالتدخل في حالة تفعيله، في المرتبة الثالثة من بين مؤشرات شرط فاعلية مخطط تنظيم النجدة في الجزائر من واقع التجارب السابقة بمتوسط حسابي (4.12)، وإنحراف معياري (0.697). وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على أن التنسيق الجيد بين المقاييس المعنية بالتدخل في حالة تفعيله من أهم شروط الفاعلية.
- 4- جاءت العبارة رقم (16) وهي: السرعة في إجراءات تفعيله في حالة الكارثة في المرتبة الرابعة من بين مؤشرات شرط فاعلية مخطط تنظيم النجدة في الجزائر من واقع التجارب السابقة بمتوسط حسابي (4.12)، وإنحراف معياري (0.600). وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على أن السرعة في إجراءات تفعيله في حالة الكارثة من أهم شروط الفاعلية.
- 5- جاءت العبارة رقم (14) وهي: القدرة على حشد جميع الوسائل المادية والبشرية المحفوظة ضمن النموذج. في المرتبة الخامسة من بين مؤشرات شرط فاعلية مخطط تنظيم النجدة في الجزائر من واقع التجارب السابقة بمتوسط حسابي (4.00)، وإنحراف معياري (0.935). وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على أن القدرة على حشد جميع الوسائل المادية والبشرية المحفوظة ضمن النموذج من أهم شروط الفاعلية.
- 6- جاءت العبارة رقم (22) وهي: مشاركة جميع المسؤولين المعنيين بإعداد وتطبيق مخطط تنظيم النجدة بالمراجعة الدورية له، في المرتبة السادسة من بين مؤشرات شرط فاعلية مخطط تنظيم النجدة في الجزائر من واقع التجارب السابقة بمتوسط حسابي (3.88)، وإنحراف معياري (0.781). وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على أن مشاركة جميع المسؤولين المعنيين بإعداد وتطبيق مخطط تنظيم النجدة بالمراجعة الدورية له من أهم شروط الفاعلية.

7- إحتلت العبارتين رقم(15) وهي: آليات وإجراءات تطبيق مخطط تنظيم النجدة واضح لجميع المسؤولين المعنين بإعداد وتطبيق مخطط تنظيم النجدة، والعبارة رقم(17) وهي: المرونة في إجراءات تفعيله في حالة الكارثة المرتبة السابعة من بين مؤشرات شرط فاعلية مخطط تنظيم النجدة في الجزائر من واقع التجارب السابقة بمتوسط حسابي(3.82)، وإنحراف معياري(0.883). وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على أن آليات وإجراءات تطبيق مخطط تنظيم النجدة واضح لجميع المسؤولين المعنين بإعداد وتطبيق مخطط تنظيم النجدة والمرونة في إجراءات تفعيله في حالة الكارثة من أهم شروط الفاعلية.

8- جاءت العبارة رقم(19) وهي: يعتمد على نظام اتصالات متطور ومكامل في المرتبة الثامنة من بين مؤشرات شرط فاعلية مخطط تنظيم النجدة في الجزائر من واقع التجارب السابقة بمتوسط حسابي(3.76)، وإنحراف معياري(0.970). وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على أن آليات وإجراءات تطبيق مخطط تنظيم النجدة واضح لجميع المسؤولين المعنين بإعداد وتطبيق مخطط تنظيم النجدة من أهم شروط الفاعلية.

9- جاءت العبارة رقم(23) وهي: إخضاع جميع المسؤولين المعنين بإعداد وتطبيق مخطط تنظيم النجدة لدورات تكوينية وتدريبية في التخطيط الاستراتيجي في المرتبة التاسعة من بين مؤشرات شرط فاعلية مخطط تنظيم النجدة في الجزائر من واقع التجارب السابقة بمتوسط حسابي(3.00)، وإنحراف معياري(1.275). وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على أن إخضاع جميع المسؤولين المعنين بإعداد وتطبيق مخطط تنظيم النجدة لدورات تكوينية وتدريبية في التخطيط الاستراتيجي من أهم شروط الفاعلية.

كما كشف الجدول أن هناك إحتمال واحد نسبته(8.33) من مجمل توفر شروط الفاعلية في مخطط تنظيم النجدة من واقع التجارب السابقة ، تراوح متوسط حسابيه (2.52)، مما يشير الى توفره كشرط الفاعلية في مخطط تنظيم النجدة من واقع التجارب السابقة بمستوى متوسطة، حسب وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ مخطط تنظيم النجدة على المستوى المحلي لولاية قالمة، وهو على النحو التالي: هناك معايير ومؤشرات لقياس متابعة أداء مخطط تنظيم النجدة في حالة تفعيله، وجاء هذا الشرط في المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابيه(2.52) وإنحراف معياري(0.752).

**السؤال الثالث: المعوقات التي تحد من دور مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الأخطار الكبرى من وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) على المستوى المحلي لولاية قالمة ؟**  
 للتعرف على المعوقات التي تحد من دور مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الأخطار الكبرى، قام الباحثين بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات أفراد مجتمع الدراسة على المحور الخاص بالمعوقات التي تحد من دور مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الأخطار الكبرى،

من وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) على المستوى المحلي لولاية قلمة؟

الجدول رقم (16): إستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث

الترتيب	مستوى الاستجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					التكرارات والنسب	العبرة	رقم
				غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
10	متوسطة	1.033	2.97	2	8	11	7	2	ك	عدم نجاعة وفعالية النصوص التشريعية المتعلقة بتسيير الكوارث	25
				6.7	26.7	36.7	23.3	6.7	%		
11	متوسطة	1.048	2.93	2	10	7	10	1	ك	عدم توفر لوائح تنفيذية للقوانين التشريعية المتعلقة بتسيير الكوارث	26
				6.7	33.3	23.3	33.3	3.3	%		
2	عالية	1.061	3.67	1	5	2	17	5	ك	اهمال دور المواطن في المشاركة واعداد وتفعيل مخطط تنظيم النجدة	27
				3.3	16.7	6.7	56.7	16.7	%		
4	متوسطة	0.980	3.27	1	6	9	12	2	ك	يفتقر الى تفكير خاص ومعايير علمية حديثة معتمدة لتقدير ما يتمشى مع طبيعة وجسامه الخطر الذي يفرضه الموقف الطارئ.	28
				3.3	20.0	30.0	40.0	6.7	%		
3	متوسطة	1.208	3.03	3	5	6	12	4	ك	لا يحتوي على مخطط استراتيجي في حالة تطور الكارثة لأجل احتواءها	29
				10.0	16.7	20.0	40.0	13.3	%		
9	متوسطة	1.174	3.00	2	10	8	6	4	ك	ضعف التنسيق بين مسؤولي المقياس المتدخلة أثناء عمليات المواجهة	30
				6.7	33.3	26.7	20.0	13.3	%		
12	متوسطة	1.137	2.87	2	13	4	9	2	ك	لا يحدد أدوار ومهام مسؤولي المقياس بدقة وبكل وضوح.	31
				6.7	43.3	13.3	30.0	6.7	%		
7	متوسطة	0.980	3.07	1	9	8	11	1	ك	عدم وجود اجراءات جزائية على كافة مستويات التدخل، لردع كل اشكال التهاون قبل اثناء وبعد وقوع الكارثة.	32
				3.3	30.0	26.7	36.7	3.3	%		
6	متوسطة	0.980	3.13	1	8	8	12	1	ك	وجود قصور في اليات واجراءات تفعيل المخطط ناتجة عن خلل في النظام الاعلامي	33
				3.3	26.7	26.7	40.0	3.3	%		
1	عالية	1.020	3.83	1	3	3	16	7	ك	غياب التكوين في مجال التخطيط وتسيير الكوارث عند مجموع المسؤولين المحليين المعنيين باعداد وتفعيل مخطط تنظيم النجدة.	34
				3.3	10.0	10.0	53.3	23.3	%		
8	متوسطة	0.983	3.00	1	10	8	10	1	ك	تداخل السلطات والصلاحيات على مستوى مراكز القيادة مما يؤدي الى العشوائية في التصرف والتسرع في عمليات التدخل.	35
				3.3	33.3	26.7	33.3	3.3	%		
5	متوسطة	1.020	3.17	1	7	11	8	3	ك	إهماله دور الدعم والتعاون الدولي في المجال الانساني في حالات تفعيله	36
				3.3	23.3	36.7	26.7	10.0	%		
	متوسطة	.6855	3.18	المتوسط الحسابي العام							

من خلال النظر الى الجدول رقم (16) يتضح مايلي:

إن إستجابات أفراد مجتمع الدراسة نحو المعوقات التي تحد من دور مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الأخطار الكبرى، جاءت بمستوى موافقة (متوسط)، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور (3.18) وهذا المتوسط يقع في الفئة الثالثة من المقياس المتدرج الخماسي والتي تبدأ (من 2.60 إلى 3.40)، وهي الفئة التي تسير إلى خيار (محايد) على أداة الدراسة.

كما كشف الجدول أن هناك إحتمالين يمثلان ما نسبته (16.66%) من مجمل المعوقات المقترحة التي تحد من دور مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الأخطار الكبرى، تراوحت متوسطات حسابها (ما بين 3.67 إلى 3.83) وهو ما يشير الى إحتمال توفرهما بدرجة عالية من بين المعوقات التي تحد من دور مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الأخطار الكبرى، حسب وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ مخطط تنظيم النجدة على المستوى المحلي لولاية قالمة، وهي على النحو التالي:

1- جاءت العبارة رقم (34) وهي: غياب التكوين في مجال التخطيط وتسيير الكوارث عند مجموع المسؤولين المحليين المعنيين بإعداد وتفعيل مخطط تنظيم النجدة، في المرتبة الأولى من بين المعوقات التي تحد من دور مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الأخطار الكبرى بمتوسط حسابي (3.83)، وإنحراف معياري (1.02). ومستوى موافقة عالي (76.6%) مقابل (13.3%) لم يوافق على ذلك. يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على أن: غياب التكوين في مجال التخطيط وتسيير الكوارث وهذا عند مجموع المسؤولين المحليين المعنيين بإعداد وتفعيل مخطط تنظيم النجدة من أهم المعوقات.

2- جاءت العبارة رقم (27) وهي: إهمال دور المواطن في المشاركة واعداد وتفعيل مخطط تنظيم النجدة في المرتبة الأولى من بين المعوقات التي تحد من دور مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الأخطار الكبرى بمتوسط حسابي (3.67)، وإنحراف معياري (1.04)، ومستوى موافقة عالي (73.4%) مقابل (20%) لم يوافق على ذلك. يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على أن: إهمال دور المواطن في المشاركة واعداد وتفعيل مخطط تنظيم النجدة من أهم المعوقات.

كما إتضح من نتائج الجدول أن هناك عشرة إحتتمالات ما نسبته (83.33%) من مجمل المعوقات المقترحة التي تحد من دور مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الأخطار الكبرى، تراوحت متوسطات حسابها ما (بين 2.87 إلى 3.30)، وهو ما يشير الى إحتمال توفرها بدرجة متوسطة من بين المعوقات التي تحد من دور مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الأخطار الكبرى، حسب وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ مخطط تنظيم النجدة على المستوى المحلي لولاية قالمة، وتم ترتيبها تنازلياً حسب درجة موافقة أفراد الدراسة عليها كالتالي:

1- جاءت العبارة رقم (29) وهي: لا يحتوي على مخطط إستدراكي في حالة تطور الكارثة لأجل احتواءها في المرتبة الثالثة من مجمل المعوقات المقترحة التي تحد من دور مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الأخطار الكبرى بمتوسط حسابي (3.30)، وإنحراف معياري (1.20%).

- 2- جاءت العبارة رقم(28) وهي: يفترق الى تفكير خاص ومعايير علمية حينية معتمدة لتقدير ما يتمشى مع طبيعة وجسامة الخطر الذي يفرضه الموقف الطارئ، في المرتبة الرابعة من مجمل المعوقات المقترحة التي تحد من دور مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الأخطار الكبرى بمتوسط حسابي(3.27)، وإنحراف معياري(0.980).
- 3- جاءت العبارة رقم(36) وهي: إهماله دور الدعم والتعاون الدولي في المجال الانساني في حالات تفعيله، في المرتبة الخامسة من مجمل المعوقات المقترحة التي تحد من دور مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الأخطار الكبرى بمتوسط حسابي(3.17)، وإنحراف معياري(1.02%).
- 4- جاءت العبارة رقم(33) وهي: وجود قصور في آليات وإجراءات تفعيل المخطط ناتجة عن خلل في النظام الإعلامي، في المرتبة السادسة من مجمل المعوقات المقترحة التي تحد من دور مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الأخطار الكبرى بمتوسط حسابي(3.13)، وإنحراف معياري(0.97).
- 5- جاءت العبارة رقم(32) وهي: عدم وجود إجراءات جزائية على كافة مستويات التدخل، لردع كل اشكال التهاون قبل أثناء وبعد وقوع الكارثة، في المرتبة السابعة من مجمل المعوقات المقترحة التي تحد من دور مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الأخطار الكبرى بمتوسط حسابي(3.07)، وإنحراف معياري(0.98).
- 6- جاءت العبارة رقم(35) وهي: تداخل السلطات والصلاحيات على مستوى مراكز القيادة مما يؤدي الى العشوائية في التصرف والتسرع في عمليات التدخل، في المرتبة الثامنة من مجمل المعوقات المقترحة التي تحد من دور مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الأخطار الكبرى بمتوسط حسابي(3.00)، وإنحراف معياري(0.98).
- 7- جاءت العبارة رقم(30) وهي: ضعف التنسيق بين مسؤولي المقاييس المتدخلة أثناء عمليات المواجهة في المرتبة التاسعة من مجمل المعوقات المقترحة التي تحد من دور مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الأخطار الكبرى بمتوسط حسابي(3.00)، وإنحراف معياري(1.17).
- 8- جاءت العبارة رقم(25) وهي: عدم نجاعة وفعالية النصوص التشريعية المتعلقة بتسيير الكوارث، في المرتبة العاشرة من مجمل المعوقات المقترحة التي تحد من دور مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الأخطار الكبرى بمتوسط حسابي(2.97)، وإنحراف معياري(1.03).
- 9- جاءت العبارة رقم(26) وهي: عدم توفر لوائح تنفيذية للقوانين التشريعية المتعلقة بتسيير الكوارث في المرتبة الحادية عشر من مجمل المعوقات المقترحة التي تحد من دور مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الأخطار الكبرى بمتوسط حسابي(2.93)، وإنحراف معياري(1.04).
- 10- جاءت العبارة رقم(31) وهي: لا يحدد أدوار ومهام مسؤولي المقاييس بدقة وبكل وضوح، في المرتبة الثانية عشر من مجمل المعوقات المقترحة التي تحد من دور مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الأخطار الكبرى بمتوسط حسابي(2.87)، وإنحراف معياري(1.13).

السؤال الرابع: سبل التغلب على المعوقات التي تحد من فعالية مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الاخطار الكبرى من وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) على المستوى المحلي لولاية قالمة ؟

للتعرف على سبل التغلب على المعوقات التي تحد من فعالية مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الاخطار الكبرى ، قام الباحثين بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات أفراد مجتمع الدراسة على المحور الخاص بسبل التغلب على المعوقات التي تحد من فاعلية مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الأخطار الكبرى ، من وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ مخطط تنظيم النجدة ( PLAN ORSEC) على المستوى المحلي لولاية قالمة؟

الجدول رقم (17): إستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الرابع

الترتيب	مستوى الاستجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					التكرارات والنسب	العبرة	رقم
				غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
5	عالية جداً	.691	4.27	0	1	1	17	11	ك	التكوين المحترف والمتخصص لرؤساء المقاييس.	37
				0.0	3.3	3.3	56.7	36.7	%		
9	عالية	.521	4.07	0.0	0.0	3	22	5	ك	إصدار لوائح تنفيذية للقوانين التشريعية الجديدة المتعلقة بتسيير الكوارث	38
				0.0	0.0	10.0	73.3	16.7	%		
8	عالية	.648	4.17	0	0	4	17	9	ك	إشراك المجتمع المدني في إعداد وتفعيل مخطط تنظيم النجدة	39
				0.0	0.0	13.3	56.7	30.0	%		
4	عالية جداً	.535	4.30	0	0	1	19	10	ك	متابعة وتقييم الخطة دوريا وتجديدها بما يتماشى والتطور التكنولوجي الحاصل	40
				0.0	0.0	3.3	63.3	33.3	%		
7	عالية	.461	4.17	0	0	1	23	6	ك	يجب ان يتضمن مخطط تنظيم النجدة آليات وإجراءات تتماشى ونوع كل خطر.	41
				0.0	0.0	3.3	76.7	20.0	%		
8	عالية مكرر	.648	4.17	0	0	4	17	9	ك	دعّمه بمخطط استراتيجي لمعالجة أي خلل أو طارئ اثناء الكارثة	42
				0.0	0.0	13.3	56.7	30.0	%		
10	عالية	.615	4.03	0	0	5	19	6	ك	الاحذ بعين الاعتبار المتغيرات البيئية، في جرد الامكانيات المادية والبشرية لكل المقاييس الممكن تسخيرها في المخطط.	43
				0.0	0.0	16.7	63.3	20.0	%		
6	عالية جداً	.583	4.27	0	0	2	18	10	ك	تأهيل العنصر البشري المنتمي لكل المقاييس المعنية بإعداد وتنفيذ المخطط	44
				0.0	0.0	6.7	60.0	33.3	%		
3	عالية جداً	.651	4.30	0	0	3	15	12	ك	تأمين نظام إنذار مبكر يتماشى مع طبيعة ونوع كل خطر وتكلف به الجهات المختصة.	45
				0.0	0.0	10.0	50.0	40.0	%		
8	عالية	.648	4.17	0	1	1	20	8	ك	تأسيس نظام اتصال مناسب بين	46

مكرر				0.0	3.3	3.3	66.7	26.7	%	المقاييس المشاركة في تنفيذ المخطط يراعي المرونة
2	عالية جداً	.606	4.33	0	0	2	16	12	ك	أشراك كل المقاييس في البرامج التدريبية اللازمة من سناريوهات معدة مسبقاً تحاكي كل نوع من الاخطار الكبرى المحتملة.
				0.0	0.0	6.7	53.3	40.0	%	
1	عالية جداً	.615	4.37	0	0	2	15	13	ك	تفعيل دور الهيئة المختصة بإدارة الاخطار الكبرى تكلف بالقيادة وإجراءات التنظيم تملك سلطة المراقبة والعقاب.
				0.0	0.0	6.7	50.0	43.3	%	
	عالية جداً	0.34	4.21	المتوسط الحسابي العام						

من خلال النظر إلى الجول رقم (17) يتضح مايلي:

إن إستجابات أفراد مجتمع الدراسة نحو الحلول المقترحة للتغلب على المعوقات التي تحد من فعالية مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الاخطار الكبرى جاءت بمستوى موافقة (عالي جداً)، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور (4.21)، وهذا المتوسط يقع في الفئة الخامسة من المقياس المتدرج الخماسي والتي تبدأ (من 4.21 إلى 5)، وهي الفئة التي تشير الى خيار (موافق بشدة) على أداة الدراسة.

ويتضح من النتائج أن هناك تفاوت في موافقة أفراد الدراسة على الحلول المقترحة للتغلب على المعوقات التي تحد من فعالية مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الاخطار الكبرى، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم حول مقترحات التغلب على المعوقات التي تحد من فعالية مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الاخطار الكبرى ما بين 4.03 إلى 4.37 وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة والخامسة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (موافق) و (موافق بشدة) على أداة الدراسة مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد الدراسة على مجالات هذا المحور، حيث يتضح من النتائج أن أفراد الدراسة موافقون إلى حد كبير على حل الحلول المقترحة للتغلب على المعوقات التي تحد من فعالية مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الاخطار الكبرى، والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب قيمة المتوسط الحسابي كالتالي:

1- جاءت العبارة رقم (48) وهي: تفعيل دور الهيئة المختصة بإدارة الاخطار الكبرى تكلف بالقيادة وإجراءات التنظيم تملك سلطة المراقبة والعقاب، في المرتبة الأولى من بين السبل التي تؤدي الى التغلب على المعوقات التي تحد من فعالية مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الاخطار الكبرى بمتوسط حسابي (4.37)، وإنحراف معياري (0.615).

2- جاءت العبارة رقم (47) وهي: أشراك كل المقاييس في البرامج التدريبية اللازمة من سناريوهات معدة مسبقاً تحاكي كل نوع من الاخطار الكبرى المحتملة، في المرتبة الثانية من بين السبل التي تؤدي الى التغلب على المعوقات التي تحد من فعالية مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الأخطار الكبرى بمتوسط حسابي (4.33)، وإنحراف معياري (0.606).



- 3- جاءت العبارة رقم(45) وهي: تأمين نظام إنذار مبكر يتماشى مع طبيعة ونوع كل خطر وتكلف به الجهات المختصة، في المرتبة الثالثة من بين السبل التي تؤدي الى التغلب على المعوقات التي تحد من فاعلية مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الأخطار الكبرى بمتوسط حسابي(4.30)، وإنحراف معياري(0.651).
- 4- جاءت العبارة رقم(40) وهي: متابعة وتقييم الخطة دوريا وتجديدها بما يتماشى والتطور التكنولوجي الحاصل في المرتبة الرابعة من بين السبل التي تؤدي الى التغلب على المعوقات التي تحد من فاعلية مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الاخطار الكبرى بمتوسط حسابي(4.30)، وإنحراف معياري(0.535).
- 5- جاءت العبارة رقم(37) وهي: التكوين المحترف والمتخصص لرؤساء المقاييس، في المرتبة الخامسة من بين السبل التي تؤدي الى التغلب على المعوقات التي تحد من فاعلية مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الأخطار الكبرى بمتوسط حسابي(4.27)، وإنحراف معياري(0.691).
- 6- جاءت العبارة رقم(44) وهي: تأهيل العنصر البشري المنتمي لكل المقاييس المعنية بإعداد وتنفيذ المخطط في المرتبة السادسة من بين السبل التي تؤدي الى التغلب على المعوقات التي تحد من فاعلية مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الاخطار الكبرى بمتوسط حسابي(4.27)، وإنحراف معياري(0.583).
- 7- جاءت العبارات رقم(39) وهي: إشراك المجتمع المدني في إعداد وتفعيل مخطط تنظيم النجدة ورقم(42) وهي: دعمه بمخطط استراتيجي لمعالجة أي خلل أو طارئ اثناء الكارثة وَالعبارات رقم(46) وهي: تأسيس نظام اتصال مناسب بين المقاييس المشاركة في تنفيذ المخطط يراعي المرونة في المرتبة السابعة من بين السبل التي تؤدي الى التغلب على المعوقات التي تحد من فاعلية مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الاخطار الكبرى بمتوسط حسابي(4.17)، وإنحراف معياري(0.648).
- 8- جاءت العبارة رقم(41) وهي: يجب ان يتضمن مخطط تنظيم النجدة أليات وإجراءات تتماشى ونوع كل خطر، في المرتبة الثامنة من بين السبل التي تؤدي الى التغلب على المعوقات التي تحد من فاعلية مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الأخطار الكبرى بمتوسط حسابي(4.17)، وإنحراف معياري(0.461).
- 9- جاءت العبارة رقم(38) وهي: إصدار لوائح تنفيذية للقوانين التشريعية الجديدة المتعلقة بتسيير الكوارث في المرتبة التاسعة من بين السبل التي تؤدي الى التغلب على المعوقات التي تحد من فاعلية مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الاخطار الكبرى بمتوسط حسابي(4.07)، وإنحراف معياري(0.521).
- 10- جاءت العبارة رقم(43) وهي: الاخذ بعين الاعتبار المتغيرات البيئية، في جرد الإمكانيات المادية والبشرية لكل المقاييس الممكن تسخيرها في المخطط، في المرتبة العاشرة من بين السبل التي تؤدي إلى التغلب على المعوقات التي تحد من فاعلية مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الأخطار الكبرى بمتوسط حسابي(4.03)، وإنحراف معياري(0.615).

## المطلب الثاني: نتائج الدراسة الميدانية

أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج بناءً على الدراسة الميدانية التي قام بها الباحثين:

## 1- النتائج المتعلقة بالأسئلة الإستطلاعية

النتائج المتحصل عليها حول الأسئلة الإستطلاعية كانت كمايلي:

أ- فيما يتعلق بسؤال طبيعة إطلاع مفردات العينة على مخطط تنظيم النجدة؟

الجدول رقم (18): إستجابات أفراد العينة حول طبيعة إطلاعهم على مخطط تنظيم النجدة حسب متغير الوظيفة

متغير الوظيفة		ماهي طبيعة اطلاعك ومعلوماتك على مخطط تنظيم النجدة في الجزائر			الجمهور	هل شاركت في تطبيق مخطط تنظيم النجدة	
		معلومات بسيطة	معلومات عامة	معلومات شاملة		نعم	لا
مسؤول هيئة تنفيذية (مقياس)	التكرار	2	4	5	11	8	3
	النسب	6,7%	13,3%	16,7%	36,7%	2.67	10.0
رئيس مجلس شعبي بلدي	التكرار	2	4	0	6	2	4
	النسب	6,7%	13,3%	,0%	20,0%	6.7	13.3
أمين عام بلدية	التكرار	0	1	2	3	2	1
	النسب	,0%	3,3%	6,7%	10,0%	6.7	3.3
مؤسسة مصنفة	التكرار	2	2	1	5	3	2
	النسب	6,7%	6,7%	3,3%	16,7%	10.0	6.7
مؤسسة مستقبل للجمهور	التكرار	2	3	0	5	2	3
	النسب	6,7%	10,0%	,0%	16,7%	6.7	10.0
المجموع	التكرار	8	14	8	30	17	13
	النسب	26,7%	46,7%	26,7%	100,0%	56.7	43.3

المصدر: من إعداد الباحثين إنطلاقاً من مخرجات spss للأسئلة الإستطلاعية

من خلال النتائج تبين أن طبيعة إطلاع عينة الدراسة على مخططات تنظيم النجدة هي عبارة عن:

- أ- النسبة الأكبر من أفراد العينة تملك معلومات عامة عن مخططات تنظيم النجدة تقدر بنسبة (46.7%) توزعت هذه النسبة حسب متغير الوظيفة بين مسؤول تنفيذي رئيس مقياس في مخطط تنظيم النجدة الولائي بنسبة (13.3%)، ورئيس مجلس شعبي بلدي بنسبة (13.3%)، ومسؤول مؤسسة مستقبل للجمهور بنسبة (10.0%)، مؤسسة مصنفة بنسبة (6.7%)، أما أمين عام البلدية بنسبة (3.3%).
- ب- تليها الفئة التي تملك معلومات بسيطة قدرة بنسبة (26.7%) توزعت هذه النسبة حسب متغير الوظيفة بين مسؤول تنفيذي رئيس مقياس في مخطط تنظيم النجدة الولائي، ورئيس مجلس شعبي بلدي، ومسؤول مؤسسة مستقبل للجمهور، ومسؤول مؤسسة مصنفة بنسب متساوية قدرت بـ (6.7%).

ج- أما من لهم إطلاع شامل على مخططات تنظيم النجدة هي فئة بسيطة من أفراد العينة تقدر بنسبة (26.7%) توزعت هذه النسبة حسب متغير الوظيفة بين مسؤول تنفيذي رئيس مقياس في مخطط تنظيم النجدة الولائي بنسبة (16.7%)، وأمين عام البلدية بنسبة (6.7%) ومسؤول مؤسسة مصنفة بنسبة (3.3%). إن أغلبية أفراد عينة الدراسة يملكون معلومات عامة أو بسيطة حول مخطط تنظيم النجدة بنسبة (73.4%)، وترجع قلة إهتمام النسبة الأكبر من أفراد العينة بمخططات تنظيم النجدة إلى نقص التأطير والتكوين في مجال التخطيط الإستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى الموجه لأصحاب المسميات الإدارية التنفيذية المعنية مباشرة بالمقاييس المكونة لمخططات تنظيم النجدة، عكس ذلك توجد فئة بسيطة من أفراد العينة لها إطلاع شامل على مخططات تنظيم النجدة بنسبة (26.7%) تمثل أصحاب المسمى الإداري مسؤول هيئة تنفيذية (مسؤول مقياس في مخطط تنظيم النجدة الولائي) النسبة الأعلى بـ (16.7%) حسب متغير الوظيفة لأفراد عينة الدراسة، ومن لهم الخبرة المهنية أكثر من عشرة سنوات بنسبة (23.4%) حسب متغير الخبرة لأفراد عينة الدراسة.

### ب- فيما يتعلق بسؤال المشاركة من عدمها في مخططات تنظيم النجدة؟

الجدول رقم (19): إجابات أفراد العينة حول المشاركة من عدمها في مخططات تنظيم النجدة حسب متغير الخبرة المهنية

متغير الخبرة المهنية		وإذا كانت إجابتك بنعم فحدد طبيعة ونوع المشاركة			المجموع	هل شاركت في تطبيق مخطط تنظيم النجدة		
		تجربة واقعية	تجربة إفتراضية	التجربتين		نعم	لا	المجموع
أقل من خمس سنوات	التكرار	0	1	0	1	1	2	3
	النسب	0%	5,9%	0%	5,9%	3,3	6,7	10,0
من 05 سنوات إلى 10 سنوات	التكرار	2	0	0	2	2	4	6
	النسب	11,8%	0%	0%	11,8%	6,7	13,3	20,0
من 10 سنوات إلى 20 سنة	تكرار	1	5	1	7	7	1	8
	النسب	5,9%	29,4%	5,9%	41,2%	23,3	3,3	26,7
أكثر من 20 سنة	تكرار	3	1	3	7	7	6	13
	النسب	17,6%	5,9%	17,6%	41,2%	23,3	20,2	43,3
المجموع	تكرار	6	7	4	17	17	13	30
	النسب	35,3%	41,2%	23,5%	100,0%	56,7	43,3	100

المصدر: من إعداد الباحثين إنطلاقاً من مخرجات spss للأسئلة الإستطلاعية

حيث أن ما نسبته (43.3%) من عينة الدراسة أجابوا بعدم مشاركتهم في تطبيق مخططات تنظيم النجدة رغم إحتواء هذه النسبة على فئة من أفراد العينة لها الخبرة المهنية أكثر من 20 سنة بنسبة (20.0%)، وفئة أخرى من لديها خبرة مهنية ما بين 05 إلى 10 سنوات، ويمكن تفسير هذه النتائج أولاً لعدم حدوث الكوارث في إقليم إختصاصهم، وثانياً إلى نقص في التمارين الإفتراضية التي تحاكي تطبيق مخططات تنظيم النجدة حسب نوع كل خطر في الفترات التي تولوا فيها المناصب التنفيذية والقيادية في مؤسساتهم.

أما ما نسبته (56.7%) من أفراد العينة تظهر مشاركتهم في تطبيق مخططات تنظيم النجدة توزعت هذه النسبة ما بين (41.2%) لأفراد العينة الذين شاركوا في تجارب إفتراضية، و (35.3%) من أفراد العينة الذين شاركوا في تجارب واقعية، و من شاركوا في كلتا التجريبتين فيمثلون نسبة (23.5%) من أفراد العينة، كما توجد فئة كبيرة من أفراد عينة الدراسة شاركوا في تطبيق مخطط تنظيم النجدة، بمختلف متغيراتهم الوظيفية، خاصة من كانت لديهم خبرة مهنية معتبرة من 10 سنوات فأكثر بنسبة (82.4%) من أفراد الدراسة، وكانت مشاركتهم متوزعة بين تجارب إفتراضية أو تجارب واقعية أو الجمع بين التجريبتين.

أي المشاركة في تطبيق مخططات تنظيم النجدة تتحكم فيها الصدفة وقضاء الله وقدره (عدم اليقين) بحدوث الكوارث من عدمها، ومدى توفر إستمرارية البرامج دورياً للتمارين التطبيقية الإفتراضية التي تحاكي كل نوع من الاخطار الكبرى في تفعيل مختلف أنواع مخططات النجدة المعتمدة، بالإضافة الى الخبرة المهنية الطويلة في المهام والمسؤوليات.

### ثانياً: النتائج المتعلقة بمحاور الدراسة:

النتائج المتحصل عليها حول أسئلة المحاور كانت كمايلي:

#### أ- فيما يتعلق بتوفر متطلبات التخطيط الإستراتيجي ضمناً في مخططات تنظيم النجدة في الجزائر؟

إن إستجابات مفردات مجتمع الدراسة نحو توفر متطلبات التخطيط الإستراتيجي ضمناً في مخطط تنظيم النجدة في الجزائر جاءت بدرجة (متوافرة)، ومستوى إستجابة (عالية)، أما أهم متطلبات التخطيط الإستراتيجي التي تعبر عن إرتفاع مستوى توافرها بدرجة كبيرة ضمناً في مخططات تنظيم النجدة في الجزائر من وجهة نظر مجتمع الدراسة هي:

- 1- التحديد الدقيق للهدف الرئيسي، بمستوى توافر (90%) مقابل (6.7%) لم يوافق على توافرها.
- 2- توفره على قاعدة بيانات ومعلومات موثوقة حول الاخطار الكبرى المحتملة بمستوى توافر (93.3%) مقابل (3.3%) لم يوافق على توافرها.
- 3- يحدد المسؤوليات والمهام المنوطة بكل هيئة بشكل تفصيلي وصريح، بمستوى توافر (83.3%) مقابل (10.0%) لم يوافق على توافرها.
- 4- توفير غرفة عمليات ومركز قيادة. بمستوى توافر (90%) مقابل (3.3%) لم يوافق على توافرها.
- 5- قدرته على تسخير الإمكانيات المادية، والبشرية المتاحة لتنفيذ الأهداف، بمستوى توافر (73.4%) مقابل (3.3%) لم يوافق على توافرها.
- 6- يحتوي على علاقة تفاعلية بين مخططي الاستراتيجية، ومنفذيها في الميدان، بمستوى توافر (66.7%) مقابل (6.7%) لم يوافق على توافرها.
- 7- أعتمد في وضعه على الأسس والمناهج العلمية، بمستوى توافر (53.3%) مقابل (10.0%) لم يوافق على توافرها.

كما كانت هناك متطلبات أخرى للتخطيط الإستراتيجي التي تعبر عن مستوى توافرها ضمناً في مخططات تنظيم النجدة في الجزائر ولكن بدرجة أقل وبمستوى متوسط من من وجهة نظر مجتمع الدراسة، وهي مرتبة تنازلياً حسب درجة الموافقة:

- 1- يضع تصور شامل للإجراءات وعمليات التعامل مع الكوارث.
- 2- تتطوي الخطة على موازنة خاصة للوقاية والمواجهة وإعادة الأعمار.
- 3- يستند على نظام انذار مبكر لمراقبة الاخطار الكبرى قبل تحولها الى كارثة.
- 4- يملك تصور استشرافي على الفرص والتهديدات المستقبلية.
- 5- يتوفر على معايير لقياس الانجازات الحاصلة بما يتوافق مع الهدف المراد تحقيقه.

ب- فيما يتعلق بمدى توافر شروط الفعالية في مخطط تنظيم النجدة من واقع التجارب السابقة؟

إن إستجابات مفردات مجتمع الدراسة حول مدى توافر شروط النجاعة في مخطط تنظيم النجدة من واقع التجارب السابقة، جاءت بدرجة (متوافر)، ومستوى إستجابة (عالية)، أما أهم شروط نجاعة مخطط تنظيم النجدة التي أبدت عينة الدراسة الموافقة عليها بدرجة عالية من وجهة نظرها وهي مرتبة تنازلياً حسب درجة الموافقة:

- 1- التقليل من حجم الخسائر البشرية والمادية.
- 2- يتضمن وثيقة إدارية ذات نموذج موحد.
- 3- التنسيق الجيد بين المقاييس المعنية بالتدخل في حالة تفعيله.
- 4- السرعة في إجراءات تفعيله في السرعة حالة الكارثة.
- 5- القدرة على حشد جميع الوسائل المادية والبشرية المحفوظة ضمن النموذج.
- 6- يخضع للمراجعة والتقييم الدوري.
- 7- مشاركة جميع المسؤولين المعنيين بإعداده وتطبيقه في المراجعة الدورية للمخطط.
- 8- آليات وإجراءات تطبيقه واضح لجميع المسؤولين المعنيين بمقاييس لتدخل.
- 9- المرونة في إجراءات تفعيله في حالة الكارثة.
- 10- يعتمد على نظام اتصالات متطور ومتكامل.

ج- فيما يتعلق بالمعوقات التي تحد من دور مخطط تنظيم النجدة في حالة إعلانه؟

توصلت الدراسة إلى أن هناك معوقين بدرجة عالية من الأهمية في إعاقه فعالية مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الأخطار الكبرى من وجهة نظر المسؤولين على تنفيذ مخطط تنظيم النجدة على المستوى المحلي لإقليم ولاية قالمة وهما:

- 1- غياب التكوين في مجال التخطيط وتسيير الكوارث عند مجموع المسؤولين المحليين المعنيين بإعداد وتفعيل مخطط تنظيم النجدة. بمستوى موافقة عالية (76.6%) مقابل (13.3%) لم يوافق على ذلك.
- 2- إهمال دور المواطن في المشاركة واعداد وتفعيل مخطط تنظيم النجدة، بمستوى موافقة عالية (73.4%) مقابل (20.0%) لم يوافق على ذلك.

- كما إتفقت أيضاً رؤى الباحثين على عدة معوقات بدرجة متوسطة من الأهمية في إعاقه فاعلية مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الأخطار الكبرى، وهي مرتبة تنازلياً حسب درجة الموافقة:
- 1- لا يحتوي على مخطط استداركي في حالة تطور الكارثة لأجل إحتواءها.
  - 2- يفقر الى تفكير خاص ومعايير علمية حينية معتمدة لتقدير ما يتمشى مع طبيعة وجسامه الخطر الذي يفرضه الموقف الطارئ.
  - 3- وجود قصور في آليات إجراءات تفعيل المخطط ناتجة عن خلل في النظام الإعلامي.
  - 4- عدم وجود إجراءات جزائية على كافة مستويات التدخل، لردع كل أشكال التهاون قبل أثناء وبعد وقوع الكارثة .
  - 5- عدم نجاعة وفعالية النصوص التشريعية المتعلقة بتسيير الكوارث .
  - 6- إهماله دور الدعم والتعاون الدولي في المجال الانساني في حالات تفعيله.
- د- فيما يتعلق بالحلول المقترحة التي تزيد من فعالية مخطط تنظيم النجدة؟**
- إن إستجابات مفردات مجتمع الدراسة نحو الحلول المقترحة التي تزيد من فعالية مخطط تنظيم النجدة جاءت بدرجة (موافق بشدة)، ومستوى إستجابة (عالية جداً)، أما أهم الحلول التي أبدت عينة الدراسة الموافقة عليها بدرجة عالية من وجهة نظرها وهي مرتبة تنازلياً حسب درجة الموافقة:
- 1- تفعيل دور الهيئة المختصة بإدارة الاخطار الكبرى تكلف بالقيادة وإجراءات التنظيم تملك سلطة المراقبة والعقاب.
  - 2-أشراك كل المقاييس في البرامج التدريبية اللازمة من سناريوهات معدة مسبقا تحاكي كل نوع من الأخطار الكبرى المحتملة.
  - 3- تأمين نظام إنذار مبكر يتمشى مع طبيعة ونوع كل خطر وتكلف به الجهات المختصة.
  - 4- متابعة وتقييم الخطة دوريا وتجديدها بما يتمشى والتطور التكنولوجي الحاصل.
  - 5- التكوين المحترف والمتخصص لرؤساء المقاييس.
  - 6- تأهيل العنصر البشري المنتمي لكل المقاييس المعنية بإعداد وتنفيذ المخطط.
  - 7- يجب أن يتضمن مخطط تنظيم النجدة آليات وإجراءات تتمشى ونوع كل خطر.
  - 8- إشراك المجتمع المدني في إعداد وتفعيل مخطط تنظيم النجدة.
  - 9- دعمه بمخطط استداركي لمعالجة أي خلل أو طارئ اثناء الكارثة.
  - 10- تأسيس نظام إتصال مناسب بين المقاييس المشاركة في تنفيذ المخطط يراعي المرونة.
  - 11- إصدار لوائح تنفيذية للقوانين التشريعية الجديدة المتعلقة بتسيير الكوارث.
  - 12- الأخذ بعين الإعتبار المتغيرات البيئية، في جرد الامكانات المادية والبشرية لكل المقاييس المتدخلة.

## خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة المسحية التي مست عينة من إقليم ولاية قالمة المعنية مباشرة بإعداد وتنفيذ مختلف مخططات تنظيم النجدة داخل إقليم خاصتها، تبين أن إقليم الدراسة يتميز بالتنوع التركيبية الجيولوجية والطبغرافية لأراضي الأقليم، وكذلك تنوع النشاط الإقتصادي داخل هذا الأقليم بين نشاطات تجارية، وأخرى صناعية، وهذا ما يؤدي إلى تنوع الأخطار الكبرى التي تهدد إقليم الولاية قالمة، من أخطار طبيعية بدرجة كبرى، وأخطار صناعية بدرجة أقل.

نستخلص كذلك من خلال نتائج الإحصائية لأسئلة هذه الدراسة، وذلك بعد عملية تفرغ إستجابات أفراد عينة الدراسة في الحاسب والإستعانة ببرنامج Spss ، بإستخدام أساليب الإحصاء الوصفي لوصف خصائص عينة الدراسة مايلي:

- 1- تنوع فئات عينة الدراسة التي قامت بالإجابة على أسئلة الإستبيان من حيث الجنس، العمر، المستوى الدراسي، والرتبة الوظيفية، رغم وجود صعوبة ميدانياً في الوصول إلي عينة الدراسة تختلف من فرد إلى أخرى.
- 2- مخططات تنظيم النجدة المعتمدة في الجزائر تتضمن جملة من متطلبات التخطيط الإستراتيجي بدرجة عالية من التوافر، مما زاد من توافر شروط الفعالية أثناء تطبيقها ميدانياً بدرجة عالية.
- 3- وجود عدة معوقات تحد من فعالية مخططات تنظيم النجدة يرجع أهمها أساساً إلى العنصر البشري المسؤول عن إعداد وتنفيذ هذه المخططات، بسبب نقص التكوين، والتأطير في مجال التخطيط الإستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى.

# خاتمة الدراسة



## خاتمة:

في ختام هذا العمل البحثي حول التخطيط الإستراتيجي لمواجهة الاخطار الكبرى، والذي سعينا فيه تسليط الضوء على التصور الإستراتيجي للنموذج التخطيطي (مخطط تنظيم النجدة) المعتمد في مواجهة الاخطار الكبرى والوقاية منها، في الأقاليم المحلية الجزائرية، تم التوصل إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية:

ففي الجانب النظري تم التوصل إلى النتائج التالية:

أن الأخطار الكبرى هي حادثاً موسوماً بالخطر المحتمل، لا يمكن تصنيفه ضمن دائرة المخاطر العظمى أو الجسيمة إلا إذا وقع في دائرة أو محيط حيث الخسائر البشرية المحتملة تكون كبيرة، فالخطر الكبير يمكن قياسه بحجم الضحايا، والتكلفة الهائلة للأضرار المادية وكذا مدى تأثيره على البيئة، وتتحول الأخطار الكبرى إلى كارثة بتوفر ثلاثة متغيرات هي: الأخطار، والتعرض لها، وقابلية التأثر بها تثير مخاطر الكوارث، أما المؤشرات التي تدل على تحولها إلى الكارثة ما يلي:

1- مدى انتشار الخطر: كلما كان مدى انتشار الخطر كبير كلما كان ذلك مؤشراً على وجود الكارثة.

2- الإمكانيات المطلوبة للسيطرة على الحدث: فكلما كانت الإمكانيات المطلوبة للتعامل مع الحدث كبيرة وتفوق الإمكانيات المتوفرة في موقع الحدث كلما كان ذلك مؤشراً على وجود الكارثة وتستدعي طلب المعونة والتدخل من المناطق المجاورة على المستوى المحلي أو القومي وقد يتطلب الأمر طلب المعونة من المستوى الإقليمي أو الدولي.

3- رد فعل الحدث على المواطنين: قد يكون الحدث في منطقة محدودة، وخسائره محدودة، ولكن رد فعل الحدث على المواطنين يتطلب سرعة التدخل لضمان عدم انتشار الذعر والخوف وما يصاحب ذلك من ردود فعل غير متوقعة من المواطنين.

وتظهر الحاجة لمواجهة الاخطار الكبرى في الرهانات المحتملة لأثارها المدمرة التي تتركها على المجتمع والتنمية المحلية والوطنية وتتجاوزها في بعض الحالات إلى خارج إقليم الدولة الى الدول المجاورة، وأصبحت من الإهتمامات الأساسية لصانعي القرار والمختصين في هذ المجال من أجل الحد من اثارها السلبية ومواجهتها بكل مرونة، بتبني التخطيط الاستراتيجي كأساس تنظيمي للوقاية أو الحد من لأخطار الكبرى، فيبرز من خلال دور الذي يقوم به التخطيط الاستراتيجي في مواجهة أخطار الكوارث والإطار العام الذي يتم من خلاله التعامل مع الكوارث بغض النظر عن مصدرها أو طبيعتها، ويرتبط التخطيط بالحقائق العلمية والمنهجية لحدوث الكوارث ومصادرها، وبتصورات الأوضاع المستقبلية لها، وتوقع الأحداث والإعداد للطوارئ ورسم سيناريوهات بتابعات الكارثة وإحداثياتها والأعمال الكفيلة بالتعامل معها بأكثر فاعلية ممكنة بغية التقليل من الخسائر الناجمة عنها وتداعياتها.

وبمأن الجزائر تهددها مجموعة كبيرة من الأخطار الكبرى فقد أظهرت إلتزامها بالتخطيط لمواجهة الكوارث بتبني الحكومة الجزائرية مخطط تنظيم النجدة كجزء أساسي من المنظومة الإستراتيجية لتسيير الكوارث في الجزائر، في 29 ماي 1985 بعد كارثة زلزال الشلف، يكون ضمن وثيقة عملية تعد مسبقاً من طرف مسؤولي الجماعات المحلية والاقليمية والمناطق الحساسة، فالمخطط يبين فيه مجموع الوسائل البشرية والمادية الواجب إستخدامها في حالة وقوع الكوارث ومواجهة الاخطار الكبرى، التي تترتب عليها أضرار بشرية إجتماعية، إقتصادية، بيئية، وشروط إستخدام هذه الوسائل، لضمان الظروف المثلى للإعلام والنجدة والاعانة والامن والمساعدة وتدخل الوسائل المتوفرة و/أو المتخصصة وتتكفل الهيئات العمومية المسؤولة عن إعداد مخططات التدخل وتنظيم النجدة والمقاييس المسؤولة على تنفيذها، على جميع التدابير الخاصة لجعل المخططات قابلة لتجديد الدائم والاندماج الجزئي أو الكلي مع مخططات التدخل الخاصة.

ومن خلال تحليل الإطار النظري للدراسة الذي يُعنى بمخطط تنظيم النجدة في الجزائر تبين أن المخطط يعاني من نقائص مختلفة قد تأثر في الأداء الجيد في حالة تفعيله وهي كالتالي:

✓ رغم وجود نموذج إداري لمخططات تنظيم النجدة حسب نوع كل مخطط لا يعدو إلا إجتهدات للهيئات المعنية والمكلفة بإعدادها، لذي لا بد من وضع نموذج موحد مثال لكل نوع من مخططات تنظيم النجدة يكون معتمد من طرف السلطات المختصة، يراعى فيه توحيد عدد الوثائق المكونة للنموذج والمعلومات التي يجب أن يتضمنها كل نوع.

✓ إهماله دور محافظة الغابات كجهاز تقني في مكافحة خطر حرائق الغابات، كمقياس أساسي مسؤول على الأخطار التي تمس الغطاء النباتي، وأقتصر وجدها في المخطط الخاص بمكافحة حرائق الغابات، كجهاز مسؤول على المراقبة والتدخل الاولي في حالة نشوب خطر الحريق داخل الغابة.

✓ إهمال دور مقياس المساعدات الدولية في مخطط تنظيم النجدة، في الكوارث الكبرى، والتي تفوق ضخامة كارتتها قدرات الدولة المتاحة، مما يتطلب طلب الدعم والمساعدة من المجموعة الدولية.

✓ الخلط بين المخططات الخاصة بالتدخل الداخلي (P.I.I)، والمخططات الخاصة للتدخل (P.P.I)، لدى غالبية مسؤولي المؤسسات المصنفة، والمستقبل للجمهور، والذين يعتبرون أن مخططات التدخل الداخلي هي نفسها مخططات تنظيم النجدة، وهذا حسب رأينا راجع إلى النقص الإعلامي الموجه للتعريف بمخططات تنظيم النجدة من طرف السلطات الوصية محلياً أو وطنياً، رغم أنه يعتبر أحد الركائز الأساسية في منظومة تسيير الكوارث في الجزائر.

✓ تحيين مخططات تنظيم النجدة سنوياً يبقى شكلي، لا يراعي التباين الواضح بين الأقاليم في الجزائر خاصة الطبيعة الجغرافية بين الشمال والجنوب، ويتجاهل إجراءات الوقاية والتدخل على مستوى معين من التقسيم الاداري مثل الدائرة، وهذا ما أثر سلباً على تسيير مخطط تنظيم النجدة، إلا أنه وبخصوص زلزال

بومرداس الأخير، قامت وزارة الداخلية ولأول مرة، بتعيين عددا من "الولاة المنتدبين" لتسيير هذه الكارثة، لكن بدون إطار قانوني واضح<sup>(1)</sup>، بالإضافة إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار تقارب المدن وتباعدها حسب المسافة، وهذا يظهر بمقارنة المدن الواقعة في الشمال والمدن الواقعة في الجنوب الكبير، وكان هذا الاعتبار واضحا من خلال تجربة فيضان غرداية 2008م فكان بعد المسافة (تقدر بحوالي 200 كلم<sup>2</sup>) للتموين بمدة الخبز للسكان المنكوبين عائق كبير كأقرب مركز للمنطقة المنكوبة عكس مدن الشمال التي تتميز بقرب المسافة بين مختلف المدن.

✓ رغم وجود إطار قانوني لمخططات تنظيم النجدة، يراعي جميع مراحل إدارة الأخطار الكبرى من تخطيط، مواجهة، تأمين ضد الأخطار الكبرى، وتعويض وإعادة الإعمار بعد الكارثة ولكن هذه المنظومة القانونية تعاني نوع من الخلل وعدم الوضوح في الإجراءات التي تنظم تطبيقه، بسبب عدم صدور المراسيم التنفيذية لذلك، والتي تحدث عنها المشرع في القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004م، المتعلق بالوقاية من المخاطر الكبرى في إطار التنمية المستدامة، وبناءً على ذلك يبقى المرسومين: رقم 85-231 المؤرخ في 25 أوت 1985 المتعلق بشروط تنظيم التدخلات، والمرسوم رقم 85-232 المؤرخ في 25 أوت 1985 المتعلق بالوقاية من أخطار الكوارث مرجعا أساسيا في إجراءات تنفيذه.

✓ رغم إنشاء المندوبية الوطنية للأخطار الكبرى، كهيئة مختصة مكلفة بوضع تصور إستراتيجي لمواجهة الاخطار الكبرى في الجزائر، إلا أن دورها يبقى غير مفعّل على المستوى المحلي للمهام المنوطة بها بوضع إستراتيجية وطنية شاملة للحد والوقاية من الأخطار الكبرى.

#### في الجانب التطبيقي تم التوصل إلى نتائج التالية من خلال الدراسة الميدانية:

ما لاحظناه وجود نوع من التطابق النسبي بين ما تعرضنا له في الفصلين النظريين، والنتائج المتحصل عليها من الدراسة الميدانية.

فنتائج المتحصل عليها من الدراسة الميدانية تؤكد توافر متطلبات التخطيط الإستراتيجي ضمناً في مخطط تنظيم النجدة بدرجة عالية من التوافر، وأهم هذه المتطلبات هي:

- أ- التحديد الدقيق للهدف الرئيسي.
- ب- توفره على قاعدة بيانات ومعلومات موثوقة حول الاخطار الكبرى المحتملة
- ج- يحدد المسؤوليات والمهام المنوطة بكل هيئة بشكل تفصيلي وصریح.
- د- توفير غرفة عمليات ومركز قيادة.
- هـ- قدرته على تسخير الإمكانيات المادية، والبشرية المتاحة لتنفيذ الأهداف.

<sup>1</sup> بن أمزال لحسن، النظام القانوني للوالي المنتدب في القانون الإداري الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام فرع إدارة ومالية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2004-2005 ص. ص 101-104.

ن- يحتوي على علاقة تفاعلية بين مخططي الاستراتيجية، ومنفذها في الميدان.

و- أعتمد في وضعه على الأسس والمناهج العلمية.

بالإضافة إلى توافر جملة من الشروط الأساسية التي تعمل على الرفع من مستوى فعالية مخطط تنظيم النجدة مستخلصة من التجارب الواقعية والتمارين الافتراضية السابقة التي تحاكي تفعيله، وهذا ما يؤكد الفرضية الثانية التي نصت على أن نجاح مخطط تنظيم النجدة مرتبط بتوافر متطلبات التخطيط الإستراتيجي، وبأخذ مرونة تطبيقه بالتغلب والقضاء على المعوقات التي تحد من فعاليته على أرض الواقع، لكن هذا لا ينفي عدم وجود نقائص في مخطط تنظيم النجدة تكمن أهمها في:

✓ غياب فلسفة التخطيط الإستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى، لدى غالبية المسؤولين المعنيين بتنفيذ مخططات تنظيم النجدة، نتيجة لنقص التأطير والتكوين في مجال التخطيط الإستراتيجي بصفة عامة والتخطيط الإستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى بصفة خاصة. وهذا ما تعكسه النتيجة المتحصل عليها من عينة الدراسة الميدانية، بموافقتهم بدرجة عالية جداً بنسبة (76.6%)، بإعتبار غياب التكوين في مجال التخطيط وتسيير الكوارث عند مجموع المسؤولين المحليين المعنيين بإعداد وتفعيل مخطط تنظيم النجدة معوق هام يحد من فاعلية مخطط تنظيم النجدة، وبنسبة (73.4%) ببساطة وعمومية ثقافة الإطلاع على مخطط تنظيم النجدة.

✓ إهمال دور المواطن من طرف المشرع في مخططات تنظيم النجدة، رغم أن دوره هو الأكبر أهمية في حالة وقوع كوارث، وذلك بالحكم على أن العامل البشري يشكل إعاقة متعمدة وعفوية في أكثر الحالات الأخرى في عمليات المواجهة أثناء الكوارث، وهذا ما تعكسه النتيجة المتحصل عليها من عينة الدراسة الميدانية، بموافقتهم بدرجة عالية جداً بنسبة (73.4%)، بإعتبار إهمال دور مشاركة المواطن في إعداد وتفعيل مخطط تنظيم النجدة معوق هام يحد من فاعلية مخطط تنظيم النجدة.

✓ نقص كمي ونوعي في التمارين الافتراضية التي تحاكي تفعيل مخططات تنظيم النجدة المبرمجة من طرف السلطات المكلفة بإعدادها وتنفيذها على المستوى المحلي، حيث أن الدراسة الميدانية أظهرت مشاركة بمتوسط مشاركة واحدة في تمرين إفتراضي كل خمس سنوات لأفراد العينة من لديهم خبرة ميدانية تفوق عشرة سنوات.



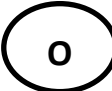

✓ عدم الأخذ بعين الإعتبار المتغيرات البيئية، في جرد الإمكانات المادية والبشرية لكل المقاييس الممكن تسخيرها في المخطط. كما ليس هناك معايير ومؤشرات لقياس متابعة أداء مخطط تنظيم النجدة في حالة تفعيله.

## توصيات الدراسة:

بناء على ما أظهرته نتائج الدراسة فإن الباحثين يوصيان بعدد من التوصيات وهي كمايلي:

- 1- إعتقاد وثيقة نموذجية موحدة ملزمة للهيئات المعنية بإعداد مخطط تنظيم النجدة حسب نوع كل مخطط تكون وفق المعايير العلمية والتقنية للتخطيط الإستراتيجي، يراعى فيها بوضوح المرحلة الوقائية، مرحلة المواجهة، مرحلة إعادة الإعمار.
- 2- تحيين مختلف مستويات مخطط تنظيم النجدة، وتقييم مستوى أداءها، ثم تقويمها يكون بالتحليل الإستراتيجي لبيئة التخطيط بأسلوب (SWOT)، وهو من الأساليب الشائعة في تحليل بيئة التخطيط ويهدف إلى: تحديد نقاط القوة (STRENGTHS) ونقاط الضعف (WEAKNESSES) المرتبطة بالبيئة الداخلية للمنظمة، وكذلك الفرص المتاحة (OPPORTUNITIES) أمام المنظمة، والتهديدات (THREATS) التي قد تواجه المنظمة في المستقبل.

الشكل رقم (20): مصفوفة (SWOT)

SWOT	TOWS	MATRIX
مصادر الضعف WEAKNESSES  اذكر مصادر الضعف هنا؟	مصادر القوة STRENGTHS  اذكر مصادر القوة هنا؟	العوامل الداخلية العوامل الخارجية
اصنع استراتيجيات WO لاستخدام لتغطية مصادر الضعف.	اصنع استراتيجيات SO لاستخدام مصادر القوة لانتهاز الفرص المتاحة.	الفرص  اذكر الفرص المتاحة؟ OPPORTUNITIES
اصنع استراتيجيات WT لتقليل مصادر الضعف للحد الأدنى وتجنب التهديدات؟	اصنع استراتيجيات ST لاستخدام مصادر القوة لتجنب التهديدات؟	التهديدات  اذكر التهديدات الخارجية؟ THREATS

المصدر: محمد عبد الغاني حسين هلال ، مهارات التفكير والتخطيط الاستراتيجي كيف ربط بين الحاضر والمستقبل ،مركز تطوير الاداء والتنمية، مصر الجديدة ، 2008 ص69.

3-إعادة النظر في المقاييس المكونة لمخططات تنظيم النجدة، مع الأخذ بعين الإعتبار التغيرات البيئية الحاصلة في الهيكل التنظيمي والإداري للدولة، وإضافة مقاييس تتماشى ونوع المهام ونوع الخطر،حتى نتقادی

التداخل في المهام بين المقاييس، ورفع الضغط على المقاييس التي سند لها مهام مزدوجة أثناء عمليات المواجهة، وأقترح إضافة مقياسين:

أ- مقياس المساعدات الدولية تسند له مهمة تحضير و إستقبال الوفود والمساعدات الدولية.

ب - مقياس مكافحة حرائق الغابات تسند له مهمة مواجهة خطر حرائق الغابات.

4- أثناء إعداد مخططات تنظيم النجدة يجب مراعات التباين الجغرافي والطوبغرافي للمناطق والجهات المختلفة للبلاد.

5- العمل على الرفع من مستوى التكوين في مجال التخطيط الإستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى، عند مجموع المسؤولين المعنيين بإعداد وتنفيذ مخططات تنظيم النجدة.

6- زيادة عمليات التدريب التي تحاكي مختلف مستويات مخططات تنظيم النجدة، والأخطار الكبرى المحتملة، بتكثيف وتوزيع المناورات والتمارين الإقتراضية، بمعدل مناورة كبرى كل سنة كحد أدنى.

7- إعطاء إعتبار أكثر لدور المواطن في مخططات تنظيم النجدة، كشريك محتمل و فعال وعنصر أساسي في مكون المجتمع المدني على عكس الإنسان الضعيف الغير قادر على تقديم المساعدة للأخرين، وبالتالي فإن تنظيم رد الفعل الجدي للأشخاص أثناء الكوارث يتطلب الأخذ بعين الاعتبار التطور المسجل في مجتمعنا، مما يستدعى وضع تشريع صارم يتعلق بتسيير العامل البشري الذي يتم إعداده، مع وضع إجراءات جزائية على كافة مستويات التدخل، لردع كل أشكال التهاون، قبل، أثناء وبعد وقوع الكارثة.

8- تفعيل دورالمنذوبية الوطنية للأخطار الكبرى، بصفتها هيئة مختصة بإدارة الاخطار الكبرى تكلف بالقيادة وإجراءات التنظيم تملك سلطة المراقبة والعقاب، بالإضافة إلى تنشيط مهامها على المستوى المحلي عن طريق المنذوبيات الولائية.

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع

## القوانين والمراسيم:

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 231-85 المؤرخ في 25 أوت 1985، يحدد شروط تنظيم الاسعافات وتنفيذها عند وقوع الكارثة وكيفية ذلك، العدد(36)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 45 - 87 المؤرخ في 10 فيفري 1987 الذي ينظم وينسق الأعمال في مجال مكافحة حرائق الغابات داخل الأملاك الغابية الوطنية، العدد(07)، الجريدة الرسمية الجزائرية.
- 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 290-96، المؤرخ في 02 سبتمبر 1996 المتعلق بتنظيم البحث والإنقاذ في البحر، العدد(51)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- 4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 20-04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخاطر الكبرى في إطار التنمية المستدامة، العدد(84)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
- 5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 198-06 المؤرخ في 31 ماي 2006، العدد(07)، الجريدة الرسمية الجزائرية.
- 6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 335-09 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009 الذي يحدد الترتيبات لإعداد وتنفيذ المخطط الداخلي للتدخل من قبل مشغلي خطط المنشأة الصناعية، العدد(60)، الجريدة الرسمية الجزائرية.
- 7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 264-14 المؤرخ في 22 سبتمبر 2014 المتعلق بتنظيم مكافحة الملوثات البحرية وإحداث مخططات استعجالية، العدد(58)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
- 8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 14 سبتمبر سنة 2014، الذي يحدد كيفية فحص دراسات الخطر ومصادقة عليها، العدد (03)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
- 9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 09 - 15 المؤرخ في 14 جانفي 2015م، الذي يحدد كيفية الموافقة على دراسات الاخطار الخاصة بقطاع المحروقات ومحتواها، العدد(04)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
- 10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 71-15 المؤرخ في 11 فيفري 2015 الذي يحدد شروط وكيفية إعداد المخططات الخاصة للتدخل للمنشآت أو الهيكل واعتماده، العدد(09)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

## الكتب:

### أ- باللغة العربية:

- 11- الأحيديب ابراهيم بن سليمان ، جغرافيا المخاطر ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، 2007.
- 12- أولريش بيك، مجتمع المخاطر، ترجمة جورج كتورة والهام الشعراي، المكتبة الشرقية، لبنان، 2009.
- 13- أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي (بحثا على الامان المفقود)، ترجمة علا عادل، هند ابراهيم وأخرون، المركز القومي لترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2013.
- 14- جلال نمرالديك، مخططات المخاطر وإدارة الكوارث "سيناريوهات لمخاطر زلزالية متوقعة لعينة من المدن الفلسطينية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، (د. س. ن).
- 15- جهاد فهمي خالد، التخطيط لمواجهة الكوارث، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، 1988.
- 16- صالح جمال ، السلامة من الكوارث الطبيعية والمخاطر، دار الشروق، القاهرة، 2002.
- 17- صبري حسن، أخطار النار والانفجار في المؤسسات الصناعية، دار غريب لطباعة والنشر والاشهار والتوزيع، القاهرة، 2006.



- 18- محسوب محمد صبري وأرياب محمد إبراهيم، الأخطار والكوارث الطبيعية الحدث والمواجهة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998
- 19- ناطورية علاء الدين، الإدارة الاستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي، عمان، دار زهران، 2009.
- 20- منظمة اليونسكو، الظواهر الطبيعية "نحو بناء ثقافة للوقاية من كوارثها في البلدان العربية"، مكتب اليونسكو الاقليمي، بالقاهرة، 2009.
- 21- الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، مصطلحات الاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث عن الحد من مخاطر الكوارث، الأمم المتحدة، جنيف، 2009.

## ب- باللغة الفرنسية (En français):

- 22-sébastien bertrand ,histoire et la problématique du risques majeur, management des risques majeurs, des disciplines ,a l'interdisciplinarité, université de genève, vol.01,2001.
- 23- Céline Grislain-Létrémy, Reza Lahidji Et Philippe Mongin ,les risques majeurs et l'action publique ,direction de l'information légale et administrative. paris, 2012.

## الدوريات والجرائد:

- 24-بوزغاية باية، المخططات العمرانية كأحد عوامل توسع المجال الحضري من أجل تحقيق التنمية المستدامة(مدينة بسكرة نموذجاً)،مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد(15)، جوان2014.
- 25- الزايد أحمد وآخرون، التخطيط لآليات إدارة المخاطر في السياسات الاجتماعية، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد(07)، تصدر عن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنامة، ماي2013.
- 26- زيان محفوظ وآخرون، سياسة الوقاية من الأخطار الكبرى في الجزائر، المجلة الدولية للتخطيط الحضري والتنمية والمستدامة، العدد(01)، دورية دولية أكاديمية متخصصة في الدراسات البيئية والتغير المناخي تصدر عن المنظمة الأورو عربية لأبحاث البيئة والمياه والصحراء- مانشستر- بريطانيا. 2014.
- 27- شيرة محي الدين،"التأمين على الكوارث الطبيعية في الجزائر: فعل اقتصادي لعقلنة التضامن وترشيد الموارد"،مجلة العلوم الإنسانية، العدد(33)،2010.
- 28- صعيبي ناجي، مكونات الجهوية لمواجهة الكوارث والحوادث الاستثنائية،مجلة الصحة والانسان، العدد(02)،بيروت،2012.
- 29- يوسف حسام، محمد عزالدين، إعداد مقياس لتقدير شكل الإغاثة للناجين من الكوارث، مجلة تقنية البناء، العدد(15)،مارس2008.
- 30- حلقة العلمية- عدد خاص-الخطة السادسة، ادارة الكوارث والازمات، مجلة الامن والحياة، العدد(257)،السنة(31)،جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، جانفي2012.
- 31-ب، محمد ، مخططات استعجالية ولجان للتدخل والعمل الوقائي، جريدة المساء، العدد(5405)،نوفمبر2014.

## التقارير:

### أ- باللغة العربية:

- 31- سفتكا كريك تومين وانطونيو باريرا، الدليل التشغيلي للحماية المدنية الاورو متوسطة PPRD،(د. م. ن)،2011.
- 32- غسكيير فرانسيس وآخرون، تقرير سينداي، إدارة مخاطر الكوارث من اجل تعزيز القدرة على مجابهة الكوارث في المستقبل فريق عمل البنك الدولي والصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها وحكومة اليابان، 2012.
- 33-دليل عملي، الصحة والبيئة في الطوارئ والكوارث، منظمة الصحة العالمية، 2007.
- 34- ISSAI 5510، الرقابة على خفض مخاطر الكوارث، تصدر المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي)، فيينا،(د.ت. ن)، للاطلاع أكثر أنظر الموقع: [www.issai.org](http://www.issai.org).

35-وثيقة عمل موظفي المفوضية، تقييم المخاطر ورسم الخرائط مبادئ توجيهية لغدارة الكوارث، المسودة الاخيرة 1626(2010)SEC، المفوضية الأوروبية، بروكسل2012.

36- موجز دراسة، تمكين الجزائر من مجابهة الكوارث، تحقيق الحد من مخاطر الكوارث بالدول العربية: موجز للممارسات النظرية الجيدة، المكتب الإقليمي للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNISDR) للدول العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، مارس2012.

## ب- باللغة الفرنسية(En français):

37 - Alexandra Sonck , **P'implication des autorités locales et régionales dans la gestion des risques majeurs accord européen et méditerranéen sur les risques majeurs (eur-opa)** , institut supérieur de planification d'urgence ,2010.

38- conseil au niveau réunion du des ministres, **recommandation du conseil sur la gouvernance des risques majeurs**, paris, 6-7 mai 2014.

39 -Ferhat Guerinik ,**rapport national sur la prévention des catastrophes** ,ministre des affaires etrangeres,alger,2004.

## الرسائل العلمية غير منشورة:

### 1-رسائل الدكتوراة:

#### أ- باللغة العربية:

40- بالي حمزة، إدارة الأخطار الصناعية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة تشخيص لواقع التأمين في الجزائر – دراسة حالة مركب تميمع الغاز بسكيكدة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في: علوم التسيير تخصص تسيير المنظمات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، السنة الجامعية2014-2015.

41- بن أحمد عبد المنعم ،الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة كلية الحقوق بن عكنون، السنة الجامعية 2008 – 2009

42- بن العربي يحيى ، إتصال المخاطرة في الجزائر( دراسة وصفية ميدانية لفعالية المقاربة التشاركية بين السلطة المحلية والجمعيات البيئية )،رسالة الدكتوراء، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، السنة الجامعية 2013-2014.

43- حدار جمال، الإدارة الموقفية وتطبيقها في الإدارة العمومية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة علوم سياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،السنة الدراسية 2012-2013.

44- عمارة نعيمة، مبدأ الحيطة و مسؤولية المهنيين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في القانون الخاص، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2013-2014 .

45- يحيى وناس، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام،جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان،2007.

## ب- باللغة الفرنسية(En français):

46 - Mohamed Habib Mazouni ,**pour une meilleure approche du management des risques**, doctorat de l'institut national polytechnique de lorraine spécialité : automatique, traitement du signal et génie informatique , école doctorale iaem lorraine,département de formation doctorale en automatique ,2009.

### 2- رسائل الماجستير:

#### أ- باللغة العربية:

47- آل سالم علي بن حسن ، مدى الجاهزية لإدارة الازمات والكوارث، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كلية الدراسات العليا قسم العلوم الادارية، الرياض، السنة الجامعية 2008.

48- بن رشيد العتيبي علي بن عطاالله ، دورا لميداني للقائد الأمني في إدارة الكوارث ، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الشرطية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، معهد الدراسات العليا ، الرياض،2007.

- 49- حرشب ليلي، تسيير المؤسسات في حالة أزمة، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير تخصص علوم الاقتصاد، جامعة بومرداس، السنة الدراسية 2007-2006.
- 50 - رامول سهام ، حساسية الأخطار الطبيعية بولاية قالمة ،حالة حوض وادي سيوس الأوسط، مذكرة التخرج مقدمة لنيل درجة الماجستير في التهيئة الأوساط الفيزيائية ،جامعة منتوري - قسنطينة- كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية قسم التهيئة العمرانية، السنة الجامعية 2002-2003.
- 51- زبار أمال، دور مجتمعات إعادة التأمين في تغطية الأخطار الكبرى دراسة حالة المجمع الجزائري لإعادة التأمين، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، كلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس رقم(01)، السنة الجامعية 2013-2014.
- 52- السهلي فيحان فهد غازي: متطلبات التخطيط الاستراتيجي ودورها في الحد من أضرار الكوارث، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم ادارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كلية الدراسات العليا قسم العلوم الإدارية، السنة الجامعية 2011.
- 53- عبد العالي بلفتح ، المركز القانوني للوالي في النظام الإداري الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام فرع: المؤسسات السياسية والإدارية، كلية الحقوق ،جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2010-2011.
- 54- عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير مدرسة دكتوراه تخصص : إدارة الأفراد وحوكمت الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2011-2012.
- 55- العتبي مشعل عايض، فاعلية التخطيط الاستراتيجي بالدفاع المدني للحد من الكوارث، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كلية الدراسات العليا قسم العلوم الشرطية، الرياض، السنة الجامعية 2011.
- 56- مدين آمال، المنشآت المصنفة لحماية البيئة- دراسة مقارنة-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الحقوق -تخصص قانون عام-، السنة الجامعية 2012-2013.
- 57- المفلحي ربا بنت حامد بن سعد، واقع التخطيط لمواجهة الكوارث الطبيعية في مدارس التعليم العام، دراسة مقدمة لاستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الادارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى ،كلية التربية بمكة المكرمة، السنة الدراسية 2006.

## ب- باللغة الفرنسية (En français):

58- Fatima Chaguetmi, **urbanisation autour des sites industriels à haut risque- cas de Skikda** , présente pour l'obtention du diplôme de magister , option : villes et risques urbains, université Mentouri Constantine, 2010-2011

## المؤتمرات والندوات العلمية:

### أ- باللغة العربية:

- 59- بن ديب عبد الرشيد و شلالى عبد القادر ، مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثالث حول: " استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق و التحديات " ،يومي 25 و 26 نوفمبر 2008 بجامعة حسينية بن بوعلي بولاية الشكالية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.
- 60- بن عبد الله الصديق ، حماية البيئة : دور الجماعات المحلية، مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع، ملتقى حول تسيير الجماعات المحلية عقد في 9-10 جانفي 2008 على مستوى مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع.

61- شعبان السبيتي، المخاطر الكبرى بالجزائر ، محاضرة أقيمت على الفوج المتعدد المهام لهندسة القتال الناحية الأولى الجزائر سنة 2013،

62 - جندي يوسف، الدفاع المدني دور ومهام الأمن الوطني، محاضرة أقيمت في الأيام الدراسية البرلمانية الثالثة،الجزائر-26-25-

27 فيفري 2006. للإطلاع الرابط التالي: [www.mjlselama.dz](http://www.mjlselama.dz)

63- عبد الباقي إبراهيم محمد ، الحاجة إلى مدخل تنظيمي لمواجهة الكوارث الطبيعية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول عن " البيئة والتنمية في أفريقيا " 21-24 أكتوبر 1995، لمركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، جامعة أسبوت، كلية الهندسة.

64- كتروسي بلقاسم ، التنسيق الكامل بين الجهات المعنية في حالة الطوارئ، الحلقة العلمية "برامج اجهزة الدفاع المدني والحماية المدنية اثناء الكوارث" من الفترة 9-13 سبتمبر 2009، كلية التدريب، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض.

65- كتروسي بلقاسم ، إدارة الزلزال كتجربة عربية، الحلقة العلمية "مواجهة الكوارث والأزمات من الفترة 8-12 نوفمبر 2008، كلية التدريب، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض المملكة العربية السعودية.

## ب- باللغة الفرنسية(En français):

66 - Fatma-Zohra Haridi , **évaluation de l'impact social, économique et environnemental des risques majeurs d'inondation : cas des villes algériennes**, maitre de conférence université de guelma algerie,2013.

67 - Kathleen Van Heuverswyn, rapport final , institut supérieur de planification d'urgence coordination, **étude comparative des législations en matière de gestion des risques majeurs dans les 25 pays membres de l'accord du conseil de l'europe eur-opa risques majeurs**, strasbourg ,20 novembre 2003

## الوثائق الرسمية المختلفة:

### أ-باللغة العربية:

68- سامان البدارين واحمد أرشيد، دراسة تحليلية عن التشريعات النافذة في المملكة الأردنية ذات العلاقة بالكوارث وإدارتها، مقدم للمديرية العامة للدفاع للمشروع الوطني المدني لبناء القدرات الوطنية لتقليل المخاطر الزلزالية في مدينة عمان،2008.

69- المديرية الولائية للحماية المدنية ولاية قلمة، مصلحة الوقاية العامة، نموذج مخطط تنظيم النجدة لولاية قلمة، 2015.

70- المديرية الولائية للحماية المدنية ولاية قلمة، مصلحة الوقاية العامة مخططات التدخل، درس مقدم في مقياس المخططات،2015.

71- الدفاع المدني الفلسطيني فلسطين ،مسودة رقم صفر ،الخطة الوطنية لمواجهة الكوارث فلسطين ،إعداد المديرية العامة للدفاع المدني رام الله ،تشرين أول. 2010 .

## ب- باللغة الفرنسية(En français):

72 - Jean-Marie Dedeyan, rapport, **la démarche française- prévention des risques majeurs** ,ministère de l'écologie, du développement durable et de l'énergie direction générale de la prévention des risques , arche paroi nord ,juin 2013.

73-direction de la protection civile de la wilaya de Skikda ,**guide pratique .plans de secours 2008**,

74- direction de la protection civile de la wilaya de Tlemcen, **plan orsec wilaya** ,organisation des secours, 2011.

## المواقع الإلكترونية:

75- بوشامة، 50 نقطة سوداء" معرضة للفيضانات ب17 بلدية بولاية قلمة،Aps-Est-Infos ، الموقع الالكتروني الاتي: <http://localhost/aps-ouest/spip.php?article32725>

76- داودي محمد ، جاهزية تامة للتعامل مع الكوارث في أي نقطة من نقاط الوطن ،للإطلاع الموقع الآتي: <http://w.w.welmustakbl.com/news/1617>

77- عمار هادي حسون، التخطيط الاستراتيجي، تم الاطلاع على الموقع في 16-07-2015: <http://www.hrdiscussion.com/hr48105.html#sthash.ygu0fygR.dpuf>

78- مختاري صالح ، المقدم كتروسي (الجزائر تتقن تسيير الازمة)، ملتقى نظمته محافظة الشرطة لولاية الجزائر في 22-جوان 2008 بعنوان تصرف المتدخل في حالة حدوث الازمات، الموقع الالكتروني بتاريخ 2011/05/11:

<http://mokhtari.over-blog.org/article-20663090.htm>

79- وزارة الداخلية، لمدووية الوطنية للمخاطر الكبرى و تنظيمها و سيرها، الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية الاقي:

<http://www.interieur.gov.dz>

80- وكالة الانباء الجزائرية، تسيير الكوارث الدور الاخرى للجيش الوطني الشعبي، للاطلاع الرابط التالي : [www.djair50.dz](http://www.djair50.dz)

81- مديرية اتجارة ولاية قالمة، للاطلاع الموقع الالكتروني الآتي: <http://www.dcwguelma.gov.dz/index.ph>

82-الموقع الرسمي وزارة الاشغال العمومية، ولاية قالمة، الرابط الاتي:

<http://www.mtp.gov.dz/arabic/permalink/3237.html>

83- موقع الوزارة المنتدبة لوزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلف بالبيئة المغربية :

<http://www.environnement.gov.ma/index.php/ar/prevention-risques-ar>

84- majeurs, groupe de prévention académique:

[http://www2.ac-clermont.fr/hygiene\\_sécurité/risques\\_et\\_ambiances/majeurs](http://www2.ac-clermont.fr/hygiene_sécurité/risques_et_ambiances/majeurs)

85-note relative aux plans internes d'intervention, \_site officiel le ministère de l'industrie et des mines07/11/2014 :

<http://www.mdipi.gov.dz/?note-relative-aux-plans-internes-d>

86 - Patrick Peretti -Watel , société assurantienne, société du risque, ou culture du risque ? charge de recherches, insernumr379:

<https://www.ffsa.fr/webffsa/risques.nsf/>

الالحق

الملحق يتمثل في أداة الدراسة في صورتها النهائية:

جامعة 08 ماي 1945 - قالمة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الموضوع: إستبيان حول موضوع التخطيط الاستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) أنموذجاً وهي دراسة علمية مكتملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية نظام (ل.م.د.).

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

فرع: إدارة الجماعات المحلية

أشرف الأستاذ:

إعداد الطالبين:

جمال منصر

1- ضوء المكان بوزيرة

2- عبد الكريم دهشار

وبمأن آراءكم ستفيد وتساعد في إجراء هذه الدراسة، لذا أرجو منكم التكرم بتعبئة الإستبانة والإجابة على جميع الأسئلة بموضوعية وذلك بوضع علامة (x) في المربع المناسب، مؤكداً لكم أن جميع البيانات ستعامل بسرية ولا تستخدم إلا في البحث العلمي.

## أولاً: البيانات الأولية

<input type="checkbox"/>	أقل من 30 سنة	<input type="checkbox"/>	من 30 سنة الى 50 سنة	<input type="checkbox"/>	من 50 سنة وما فوق
<input type="checkbox"/>	ذكر	<input type="checkbox"/>	أنثى		
<input type="checkbox"/>	شهادة تقني سامي	<input type="checkbox"/>	شهادة ليسانس	<input type="checkbox"/>	شهادة مهندس دولة
<input type="checkbox"/>	شهادة ماجيستير	<input type="checkbox"/>	شهادة دكتوراه	<input type="checkbox"/>	شهادة اخرى.....
<input type="checkbox"/>	مسؤول هيئة تنفيذية (مسؤول مقياس)	<input type="checkbox"/>	رئيس مجلس شعبي بلدي		
<input type="checkbox"/>	أمين عام للبلدية	<input type="checkbox"/>	مسؤول مؤسسة مصنفة		
<input type="checkbox"/>	مسؤول مؤسسة مستقبلة للجمهور				
<input type="checkbox"/>	أقل من خمس سنوات	<input type="checkbox"/>	من خمس سنوات الى 10 سنوات		
<input type="checkbox"/>	من 10 سنوات الى 20 سنة	<input type="checkbox"/>	أكثر من 20 سنة		

فضلاً ضع علامة (x) أمام الإجابة المناسبة:

### الأسئلة استطلاعية:

س1: ماهي طبيعة اطلاقك ومعلوماتك على مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) في الجزائر؟:

- أ- معلومات بسيطة
- ب- معلومات عامة
- ج- معلومات شاملة

س2: هل شاركت في تطبيق مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC)؟

- نعم  لا

وإذا كانت إجابتك بنعم فحدد طبيعة ونوع المشاركة:

- أ- تجربة واقعية في إدارة كارثة.
- ب- تمرين افتراضي يحاكي تفعيل مخطط تنظيم النجدة.



## ثانياً: محاور الاستبيان:

المحور الأول: من وجهة نظرك هل يتضمن مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) متطلبات التخطيط الإستراتيجي بالإجابة حسب درجة الموافقة أو عدم الموافقة بوضع علامة (x) أمام العبارة التي تناسب إختيارك :

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	التحديد الدقيق للهدف الرئيسي					
2	توفره على قاعدة بيانات ومعلومات موثوقة حول الاخطار الكبرى المحتملة.					
3	قدرته على تسخير الإمكانيات المادية، والبشرية المتاحة لتنفيذ الأهداف					
4	يحدد المسؤوليات والمهام المنوطة بكل هيئة بشكل تفصيلي وصريح.					
5	يحتوي على علاقة تفاعلية بين مخططي الاستراتيجية، ومنفذيها في الميدان.					
6	تنطوي الخطة على موازنة خاصة للوقاية والمواجهة وإعادة الأعمار.					
7	يضع تصور شامل للإجراءات وعمليات التعامل مع الكوارث.					
8	يتوفر على معايير لقياس الانجازات الحاصلة بما يتوافق مع الهدف المراد تحقيقه.					
9	يملك تصور استشرافي على الفرص والتهديدات المستقبلية.					
10	توفير غرفة عمليات ومركز قيادة					
11	يستند على نظام انذار مبكر لمراقبة الاخطار الكبرى قبل تحولها الى كارثة					
12	اعتمد في وضعه على الاسس والمناهج العلمية.					

المحور الثاني: من وجهة نظرك ما مدى فاعلية تطبيق مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) من واقع التجارب السابقة، بالإجابة حسب درجة الموافقة أو عدم الموافقة بوضع علامة (x) أمام العبارة التي تناسب إختيارك :

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يتضمن وثيقة إدارية ذات نموذج موحد					
2	القدرة على حشد جميع الوسائل المادية والبشرية المحفوظة ضمن النموذج					
3	آليات وإجراءات تطبيقه واضح لجميع المسؤولين المعنيين بمقاييس لتدخل					
4	السرعة في إجراءات تفعيله في حالة الكارثة					
5	المرونة في إجراءات تفعيله في حالة الكارثة					
6	التنسيق الجيد بين المقاييس المعنية بالتدخل في حالة تفعيله					
7	يعتمد على نظام اتصالات متطور ومتكامل					
8	التقليل من حجم الخسائر البشرية والمادية					
9	يخضع للمراجعة والتقييم الدوري					
10	مشاركة جميع المسؤولين المعنيين بإعداده وتطبيقه في المراجعة الدورية للمخطط					
11	إخضاع جميع المسؤولين المعنيين بإعداده وتطبيقه لدورات تكوينية وتدريبية في مجال التخطيط الاستراتيجي.					
12	هناك معايير ومؤشرات لقياس متابعة أداء مخطط تنظيم النجدة في حالة تفعيله					

المحور الثالث: من وجهة نظرك ما المعوقات التي تحد من فاعلية تطبيق مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) في حالة إعلانه، من واقع التجارب السابقة، بالإجابة حسب درجة الموافقة أو عدم الموافقة بوضع علامة (x) أمام العبارة التي تناسب إختيارك :

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	عدم نجاعة وفعالية النصوص التشريعية المتعلقة بتسيير الكوارث					
2	عدم توفر لوائح تنفيذية للقوانين التشريعية المتعلقة بتسيير الكوارث					
3	اهمال دور المواطن في المشاركة واعداد وتفعيل مخطط تنظيم النجدة					
4	يفتقر الي تفكير خاص ومعايير علمية حينية معتمدة لتقدير ما يتمشى مع طبيعة وجسامه الخطر الذي يفرضه الموقف الطارئ.					
5	لا يحتوي على مخطط استراكي في حالة تطور الكارثة لأجل احتواها					
6	ضعف التنسيق بين مسؤولي المقاييس المتدخلة أثناء عمليات المواجهة					
7	لا يحدد أدوار ومهام مسؤولي المقاييس بدقة وبكل وضوح.					
8	عدم وجود اجراءات جزائية على كافة مستويات التدخل، لردع كل اشكال التهاون قبل أثناء وبعد وقوع الكارثة.					
9	وجود قصور في اليات واجراءات تفعيل المخطط ناتجة عن خلل في النظام الاعلامي.					
10	غياب التكوين في مجال التخطيط وتسيير الكوارث عند مجموع المسؤولين المحليين المعنيين باعداد وتفعيل مخطط تنظيم النجدة.					
11	تداخل السلطات والصلاحيات على مستوى مراكز القيادة مما يؤدي الى العشوائية في التصرف والتسرع في عمليات التدخل.					
12	إهماله دور الدعم والتعاون الدولي في المجال الانساني في حالات تفعيله.					

المحور الرابع: من وجهة نظرك ما الحلول المقترحة لأجل القضاء المعوقات التي تحد من فاعلية ومرونة تطبيق مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) في حالة إعلانه ، بالإجابة حسب درجة الموافقة أو عدم الموافقة بوضع علامة (x) أمام العبارة التي تناسب إختيارك :

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	التكوين المحترف والمتخصص لرؤساء المقاييس.					
2	إصدار لوائح تنفيذية للقوانين التشريعية الجديدة المتعلقة بتسيير الكوارث					
3	إشراك المجتمع المدني في إعداد وتفعيل مخطط تنظيم النجدة					
4	متابعة وتقييم الخطة دوريا وتجديدها بما يتمشى والتطور التكنولوجي الحاصل					
5	يجب ان يتضمن مخطط تنظيم النجدة أليات وإجراءات تتماشى ونوع كل خطر.					
6	دعمه بمخطط استراكي لمعالجة أي خلل أو طارئ اثناء الكارثة					
7	الاخذ بعين الاعتبار المتغيرات البيئية، في جرد الامكانيات المادية والبشرية لكل المقاييس الممكن تسخيرها في المخطط.					
8	تأهيل العنصر البشري المنتمي لكل المقاييس المعنية باعداد وتنفيذ المخطط					
9	تأمين نظام إنذار مبكر يتمشى مع طبيعة ونوع كل خطر وتكلف به الجهات المختصة.					
10	تأسيس نظام اتصال مناسب بين المقاييس المشاركة في تنفيذ المخطط يراعي المرونة					
11	أشراك كل المقاييس في البرامج التدريبية اللازمة من سناريوهات معدة مسبقا تحاكي كل نوع من الاخطار الكبرى المحتملة.					
12	استحداث هيئة مختصة بإدارة الاخطار الكبرى تكلف بالقيادة وإجراءات التنظيم تملك سلطة المراقبة والعقاب.					

# قائمة الفهارس

## فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
07	المجموعات المكونة لعينة الدراسة	01
09	التحليل السيكومترى للعناصر المكونة للمحاور الأربعة للدراسة	02
10	التحقق من ثبات مفردات محاور الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ	03
25	سلم قياس شدة الضرر عند وقوع الحادث	04
35	مصفوفة الشدة والحدوث حسب معيار NF EN 50126	05
37	قيم خسائر الأساسيات الناتجة عن الحوادث حسب الجغرافي هارولد فوستر	06
68	المقاييس المكونة لمخطط تنظيم النجدة للوحدة	07
70	المقاييس المكونة لمخطط تنظيم النجدة البلدي	08
73	المقاييس المكونة لمخطط تنظيم النجدة الولائي	09
81-79	دور ومهام المقاييس في مخططات تنظيم النجدة	10
124-123	تصنيف بلديات ولاية قالمة حسب الكثافة السكنية والمساحة	11
130	وصف عينة الدراسة	12
132	إستجابات أفراد عينة الدراسة حول الأسئلة الإستطلاعية	13
134-133	إستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة	14
137-136	إستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة	15
140	إستجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة	16
144-143	إستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الرابع مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة	17
146	إستجابات أفراد العينة حول طبيعة إطلاعهم على مخطط تنظيم النجد حسب متغير الوظيفة	18
147	إستجابات أفراد العينة حول المشاركة في مخططات تنظيم النجدة حسب متغير الخبرة المهنية	19
157	مصفوفة (SWOT)	20

فهرس الأشكال		
الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	منحنى فارما (farmer)	33
02	ترتيب الاخطار حسب الشدة والتواتر	34
03	رسم بياني يصنف الأخطار حسب الشدة وإحتمال حدوثها	35
04	متغيرات حدوث الكارثة	39
05	الوثائق الإدارية المكونة لمخطط تنظيم النجدة	62
06	يوضح الحالة التي يفعل فيها مخطط تنظيم النجدة في المنطقة الحساسة	68
07	مخطط النشاط لمخطط تنظيم النجدة البلدي	72
08	مخطط النشاط لمخطط تنظيم النجدة الولائي	75
09	شكل يبين مستويات مخطط تنظيم النجدة في الجزائر	77
10	مخطط النشاط لمخطط تل البحر	114
11	مخطط النشاط لجنة البحر (SAR)	116
12	حالات إعلان مخطط تل البحر ودمجه مع مخطط تنظيم النجدة	118

فهرس الخرائط		
الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	خريطة التقسيم الإداري لولاية قالمة	122
02	خريطة خطر الزلزال لإقليم ولاية قالمة	125
03	خريطة خطر الفيضانات لإقليم ولاية قالمة	127
04	خريطة خطر حرائق الغابات لإقليم ولاية قالمة	128
05	خريطة خطر الانزلاقات الارضية لإقليم ولاية قالمة	129

الملحق		
الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	أداة الدراسة في صورتها النهائية	167

الصفحة	فهرس المواضيع
أ	آية قرآنية.....
ب	شكر وتقدير.....
ج	الإهداء.....
د	قائمة المختصرات.....
هـ - و	خطة الدراسة.....
<b>مقدمة الدراسة</b>	
01	تمهيد
02	أهمية الموضوع
02	أهداف الدراسة
03	أسباب اختيار الموضوع
03	الإشكالية
04	فرضية الدراسة
11-04	الطريقة والإجراءات المنهجية للدراسة
05	1- حدود الدراسة.....
05	2- منهجية الدراسة.....
06	3- مجتمع الدراسة.....
06	4- عينة الدراسة.....
07	5- أداة الدراسة.....
08	6- صدق وثبات الاستبيان.....
10	7- أساليب المعالجة الإحصائية.....
11	أدبيات الدراسة
14	تقسيم الدراسة
14	مفاهيم الدراسة
<b>الفصل الأول: الخلفية النظرية والمفهومية للدراسة</b>	
17	تمهيد
38-18	<b>المبحث الأول: الأخطار الكبرى: دلالة المفهوم ونطاقه</b>
18	المطلب الأول: تطور مفهوم الخطر
24	المطلب الثاني: مفهوم الأخطار الكبرى
27	المطلب الثالث: أنواع الأخطار الكبرى
33	المطلب الرابع: معايير تصنيف الأخطار الكبرى
58-39	<b>المبحث الثاني: منهج التخطيط الاستراتيجي في مواجهة الأخطار الكبرى</b>
39	المطلب الأول: مفهوم التخطيط الإستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى
42	المطلب الثاني: مبادئ ومكونات التخطيط الإستراتيجي لمواجهة أخطار الكوارث
46	المطلب الثالث: خطوات التخطيط الإستراتيجي لمواجهة أخطار الكوارث
52	المطلب الرابع: معوقات وعوامل نجاح التخطيط الإستراتيجي لمواجهة أخطار الكوارث
58	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني: مخطط تنظيم النجدة الجزائري في ظل التخطيط الاستراتيجي</b>	
60	تمهيد
88-61	<b>المبحث الأول: مخطط تنظيم النجدة في الجزائر</b>
61	المطلب الأول: التعريف بمخطط تنظيم النجدة في الجزائر

64	المطلب الثاني: أهداف مخطط تنظيم النجدة في الجزائر
67	المطلب الثالث: أنواع مخططات تنظيم النجدة في الجزائر
78	المطلب الرابع: أسس تنظيم مخطط تنظيم النجدة في الجزائر
118-89	<b>المبحث الثاني: مرتكزات إعداد مخططات تنظيم النجدة في الجزائر</b>
89	المطلب الأول: الإطار القانوني المؤسس لمخطط تنظيم النجدة في الجزائر
93	المطلب الثاني: المخطط العام للوقاية من الأخطار الكبرى
104	المطلب الثالث: المخططات الخاصة لمواجهة الأخطار الكبرى
112	المطلب الرابع: المخططات الخاصة بالتدخل في عرض البحر
119	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثالث: الدراسة الميدانية</b>	
121	تمهيد
129-122	<b>المبحث الأول: التعريف بإقليم الدراسة</b>
122	المطلب الأول: التعريف بولاية قالمة
125	المطلب الثاني: الأخطار الكبرى التي تهدد ولاية قالمة
150-129	<b>المبحث الثاني: بيانات الدراسة: الجمع والتحليل</b>
130	المطلب الثاني: تفريغ البيانات وتحليلها
146	المطلب الثالث: عرض نتائج الدراسة الميدانية
151	خلاصة الفصل
153	خاتمة الدراسة.....
160	قائمة المراجع.....
167	الملحق.....
173	قائمة الفهارس.....
177	الملخص باللغة العربية.....
178	الملخص باللغة الفرنسية.....
179	الملخص باللغة الإنجليزية.....

## ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى توصيف مظاهر القوة و/أو الضعف في مخطط تنظيم النجدة الجزائري بهدف التغلب على المعوقات التي تحد من فعاليته في حالة إعلانه، قصد وضع نموذج تخطيطي لمواجهة الاخطار الكبرى يراعى فيه مبادئ ومتطلبات التخطيط الإستراتيجي.

يتكون مجتمع الدراسة من المسؤولين على الهيئة التنفيذية المحلية، ولتي تقع عليهم مسؤولية إعداد وتنفيذ مخطط تنظيم النجدة على المستوى المحلي لولاية قالمة متمثلةً في: والي ولاية قالمة، مسؤولي المقاييس الـ (14) المكونة لمخطط تنظيم النجدة للولاية، المنتخبين المحليين في الجماعات المحلية على مستوى المجالس الشعبية البلدية متمثلةً في (34) بلدية المشكلة لإقليم ولاية قالمة، بالإضافة الى مجموع المسؤولين عن الوحدات والمؤسسات المصنفة والمستقبل للجمهور داخل إقليم الولاية.

حيث بلغ عدد أفراد عينة الدراسة بـ (34) مبحوث، بعدما كان (39) مبحوثاً من المسؤولين عن تنفيذ مخطط تنظيم النجدة على المستوى المحلي لولاية قالمة، مستثنين بذلك مجموع أفراد ممثلي لجنة الأمن، وهذا لحساسية الاجهزة الأمنية التي ينتسبون إليها.

ولغرض تحقيق أهداف الدراسة، وجمع البيانات اللازمة، والإجابة على تساؤلات الدراسة، قام الباحثين بتطوير إستبانة تكونت من: أولاً البيانات الأولية تحتوي على أسئلة متعلقة بالخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة، ثانياً متغيرات الدراسة الأساسية وتكونت من أربعة مجالات رئيسة تجيب على أسئلة الدراسة الأساسية وتكونت من (48) فقرة.

توصلت الدراسة الميدانية الى عدة نتائج أهمها:

- 1- توافر متطلبات التخطيط الإستراتيجي بدرجة عالية في مخطط تنظيم النجدة الجزائري .
- 2- توافر شروط الفعالية في مخطط تنظيم النجدة بدرجة عالية من واقع التجارب السابقة.
- 3- وجود عدة معوقات تحد من فعالية مخططات تنظيم النجدة تعود أساساً إلى نقص في تكوين وتأطير العنصر البشري المكلف بإعداد وتنفيذ مخططات تنظيم النجدة.

### الكلمات المفتاحية:

الأخطار الكبرى، التخطيط الإستراتيجي، التخطيط الإستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى، مخطط تنظيم النجدة، المقاييس، ولاية قالمة.



## **Résumé**

Le But de cette étude est la description des points de Forces et faiblesses relatifs au plan Organisation des Secours (plan orsec) en Algérie afin de vaincre les obstacles limitant son efficacité lors de son proclamation, en vue de mettre en œuvre un exemple schématique pour confronter les risques majeurs potentiels, prendre en compte des principes et les nécessités de la planification stratégique.

La Société étudiée se compose de l'organe exécutif local chargé de la préparation et l'exécution du plan orsec, où niveau local de la wilaya de Guelma représenté par : monsieur le wali, les responsables des (14) modules composant le plan orsec des élus locaux des (34) communes de la wilaya, en plus de l'ensemble des responsables des unités et l'établissement classé, et réception du public, ou sein du territoire de la wilaya .

Le Nombre de l'échantillon de l'étude concerne par ce cas de l'étude a atteint (34) sujets au lieu de (39) responsable de l'exécution de ce plan orsec au niveau de la wilaya de Guelma, excepté les représentants de la commission de sécurité ou sensibilité des appareils auxquels ils appartiennent.

Et Afin de réaliser les objectif ,récolter les données nécessaires et répondre aux nombreuses questions de cette étude, les chercheurs ont développé un questionnaire composé de:

- a- les données primaires comportant des questions relatives aux caractéristiques démographiques de l'échantillon étudié.
- b- deuxièmement les Variables de l'étude fondamentale compose de quatre domaines principaux répondant aux questions de l'étude fondamentale qui comporte 48 paragraphes.

L'étude sur le terrain a abouti a plusieurs résultats dont les plus important sont:

- 1- la disponibilité des exigences de la planification stratégique a haut degré dans plan orsec algériens.
- 2-la disponibilité des conditions d'efficacité dans les plans orsec et a haut degré tire des expériences précédentes
- 3-l'existence de plusieurs obstacles limitent l'efficacité des plans orsec et qui revirement principalement aux insuffisants, dans la formation et l'encadrement de l'élément humain chargé de la préparation et la mise en œuvre des ces plans orsec .

### **les mots clés:**

les risques majeurs, la planification stratégique, la planification stratégique contre les risques majeurs, plan orsec, les modules, la wilaya de Guelma.

# Abstract

This study aimed to description of points of Strengths and Weaknesses in the Algerian organized rescue plan To defeat the obstacles or constraints that limit its effectiveness when it is declared, to put a schematic model in order to face the major risks in which principles and requirement must be taken into account in the strategic planning.

The study's society consists of the officials of the local executive body, whose are responsible for preparing and implementing the organized rescue plan at the local level of the state of Guelma represented in : the head of the state (wali of Guelma ),the(14) modules officials which is constituent for the rescue plan of the state , the elected local in collectivities local at the level of people municipal , consists of (34) municipals which represent the territory of Guelma , in addition to the total of officials on units and classified establishments and the other received the public inside the stat's territory . the number of the study sample reaches (34) elements, after it was (39) elements of the officials to implement the organized rescue plan at the local level of the state of Guelma excluding the total member of security committee , and this due to the sensibility of the security body in which they belong to .

For the purpose to achieve the intended goals of study and to collect the necessary data and answering the study's questions, the two researchers developed a questionnaire which is formed of firstly , preliminary data which contains demographic characteristics , questions for the study sample , secondly the main study variables which consisted of 4 main sections which answered the study's main questions , which is also consisted of 48 paragraphs .

The practical study reached the following results:

- 1- The availability of strategic planning requirements (high degree) in the Algerian organized rescue plan.
- 2 - The availability of the effectiveness's conditions in the organized rescue plan in a high degree, from the fact of the previous experiments.
- 3 -the existence of many obstacles which limit the effectiveness of the organized rescue plan , because of the lack guideless and formation of the human resources which is charged for the preparation and executing the organized rescue plans .

**Key words:** major risks, strategic planning, strategic planning against major risks, organized rescue plan, modules, state of Guelma,